

مكتبة
للتدريس في الكليات والرسائل العلمية
دولة الكويت

مختصر السيرة

(البُلْبُلُ في أصول الفقه)

نُسخةٌ مُحرَّدةٌ عَنْ جَوَاشِي التَّحْقِيقِ

تأليف

العلامة نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي

الطوفي الحنبلي (٧١٦ هـ)

تحقيق

محمد بن طارق بن علي الفولان

المشوب له

أبو سعد عبد الرحمن سعد جاسد عبد الله

رحمة الله وأمنه الفردوس من الجنة

مختصر الروضة

(البُلْبُلُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ)

نُسْخَةُ مُجَرَّدَةٍ عَنْ جَوَاشِي التَّحْقِيقِ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م

إِسْفَلْهُم

لِنَشْرِيفِيسْ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَامِيَّةِ

دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

E-mail: s.faar16@gmail.com

Twitter: @sfaar16



مَكْتَبَةُ الْأَمِيرِ الْأَرْمَنِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْلِي

* الفرع الرئيسي : حولي - شارع المثني - مجمع البدري

ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦ فاكس: ٢٢٦١٢٠٠٤

* فرع حولي: حولي - شارع الحسن البصري ت ٢٢٦١٥٠٤٦

* فرع المصاحف: حولي - مجمع البدري ت ٢٢٦٢٩٠٧٨

* فرع الفعيل: البرج الأخضر - شارع الدبوس ت ٢٥٤٥٦٠٦٩ - ٩٥٥٥٨٦٠٧

* فرع الجبراء: الناصر مول - ت ٩٥٥٥٨٦٠٨

* فرع الرياض : المملكة العربية السعودية - التراث الذهبي: ٥٥٧٧٦٥١٣٨ - ٠٠٩٦٦

ص.ب: ١٠٧٥ - الرمز البريدي ٣٢٠١١ الكويت

الساخن: ت: ٩٤٤٠٥٥٥٩ ٠٠٩٦٥

E-mail: z.zahby74@yahoo.com

imamzahby

الْمَنْفَعَاتُ
لِنَشْرِيفِيسِ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ الْعَامِيَّةِ
دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ

مَجْمُوعَةُ الرُّوضَاتِ

(البُلْبُلُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ)

نُسْخَةٌ مُجَرَّدَةٌ عَنْ جَوَاشِيِ التَّحْقِيقِ

تَأْلِيفُ

الْعَلَّامَةُ نَجْمُ الدِّينِ أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ

الطُّوفِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (٧١٦ هـ)

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ بْنُ طَارِقِ بْنِ عَلِيٍّ الْفُوزَانِ

الْمَشَوُّبُ لَهُ

أَبُو سَعْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَعْدِ جَاسِمِ عَبْدِ اللَّهِ

رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَسْكَنَهُ الْفِرْدَوْسَ مِنَ الْجَنَّةِ

هذا الكتاب

رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم. وقد نوقشت في ١٢/٧/١٤٣٤هـ وأجيزت بتقدير: (ممتاز مرتفع) وكانت لجنة المناقشة مكونة من:

- ١ - معالي الدكتور سعد بن ناصر الشري
عضو هيئة كبار العلماء سابقاً (مشرقاً).
- ٢ - الأستاذ الدكتور صالح بن سليمان اليوسف
الأستاذ بقسم أصول الفقه (مناقشاً داخلياً).
- ٣ - الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد السراح
الأستاذ بقسم أصول الفقه بجامعة الإمام (مناقشاً خارجياً).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الطبعة المجردة عن حواشي التحقيق]

الحمد لله الإله الحق المبين، أحمدُه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه،
كما يحب ربنا ويرضى، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي
وأسلم على نبيّه محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

وبعد:

فإن الله ﷻ قد مَنَّ عليّ بتحقيق مختصر عظيم من مختصرات
أصول الفقه للعلامة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٦)،
وهو (مختصر روضة الناظر لابن قدامة)، الذي شُهر بـ (البلبل في
أصول الفقه)، وكنت قد اجتهدت في تحقيقه وخدمته بالتعليق عليه
والاستدراك على ما رأيته محلاً لذلك، فكبر حجم الكتاب حتى
استطاله كثير من الإخوة، ووردتني اتصالات ومراسلات فيها النصح
بإخراج نسخة رديفة للنسخة المطولة تكون مجردة عن الحواشي؛ لينتفع
بها من أراد حفظ المتن أو رغب في استشراحه في دروس علمية،
فرايت إجابة مثل هذا السؤال واجبة عليّ؛ وفاء بحق العلم وبحق
إخواني محبي هذا المتن، وقبل ذلك وفاء بحق مؤلفه؛ فله وللعلماء
السالفين أفضال عليّ وعلى كل متعلم، قال أبو محمد رزق الله
التميمي الحنبلي (ت ٤٨٨): «يقبح بكم أن تستفيدوا منا، ثم تذكرونا

ولا تترحموا علينا»^(١)، فرحمهم الله رحمة واسعة ورفع درجاتهم،
وألحقني وإياك بمنزلهم بمحض فضله ورحمته وإحسانه.
وأشير أخيراً إلى أن هذه النسخة في نظري لا تغني عن النسخة
المطولة، ولكل وجهه هو موليتها. والله تعالى أعلم.

محمد بن طارق بن علي الفوزان
١٥ شعبان ١٤٤٠هـ

(١) انظر: الغنية للقاضي عياض (ص ١٣٦)، الإلماع له أيضاً (ص ٢٢٧)، سير
أعلام النبلاء (١٨/٦١٣).

منهج العمل في تجريد النسخة المطولة من تحقيق الكتاب

رسمت لنفسي منهجًا في تجريد حواشي النسخة المطولة من تحقيق المختصر يظهر من خلال النقاط التالية:

١ - حذفت الدراسة بقسميها؛ المتعلق بترجمة المصنف، ودراسة الكتاب، بما في ذلك وصف النسخ الخطية، كما حذفت الفهارس التفصيلية مكثفًا بفهرس الموضوعات.

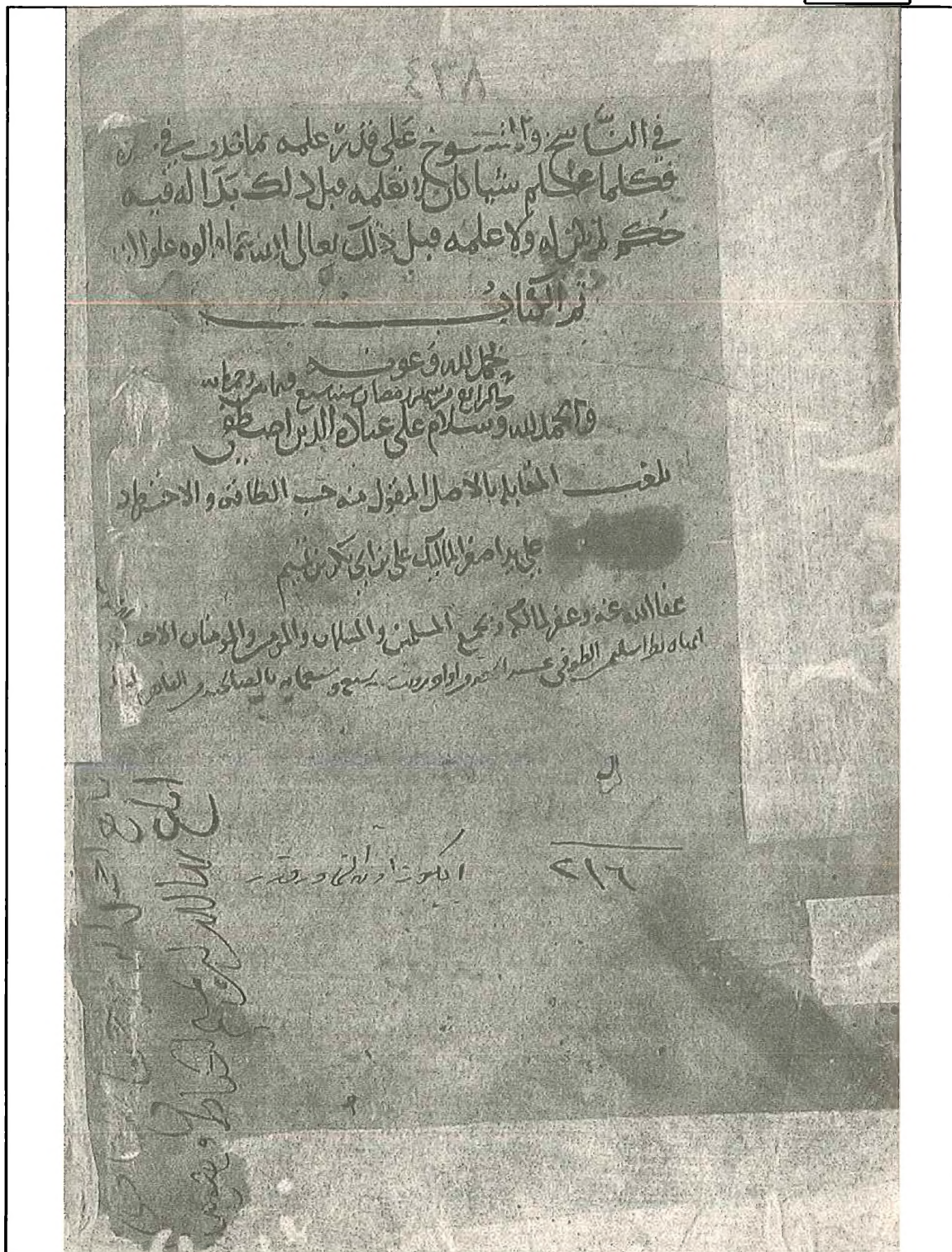
٢ - لم أثبت من فروق النسخ إلا قدرًا يسيرًا، ومن رغب في الوقوف على جميع الفروق فليرجع إلى النسخة المطولة.

٣ - اختصرت تخريج الأحاديث مقتصرًا على من أخرجه من أهل الحديث، دون الكلام على درجته.

٤ - حذفت الترجمة للأعلام والإحالات على المسائل والأقوال وشرح الغامض من كلام المصنف إلا قدرًا يسيرًا جدًا.

٥ - أحلت على الطبعة المطولة للكتاب في أهم مواضع الاستدراك على المتن، وربما أثبت الاستدراك في مواطن قليلة جدًا.

وإنما فعلت ما تقدم طلبًا لتقليل حجم هذه الطبعة؛ لتسهيل المطالعة والحفظ للراغب في ذلك، ولتكون رديفة للطبعة المطولة، والحمد لله على توفيقه.



نموذج من خط الطوفي

هذه الورقة الأخيرة من مخطوط (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري، محفوظ في مكتبة آيا صوفيا بتركيا برقم: (٢٣٦٣)، ويظهر فيها خط الطوفي، وصورة ما كتب: (أنه نظرًا سليمان الطوفي عشية الجمعة من أواخر رجب سنة سبع وسبع مائة بالصالحية من القاهرة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ أَعِن

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ الْعَلَّامَةُ: نَجْمُ الدِّينِ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ الطُّوفِيِّ الْحَنْبَلِيِّ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ -:

اللَّهُمَّ يَا وَاجِبَ الْوُجُودِ^(١)، يَا مُوجِدَ كُلِّ مَوْجُودٍ، وَيَا مُفِيضَ الْخَيْرِ وَالْجُودِ عَلَى كُلِّ قَاصٍ مِنْ خَلْقِهِ وَدَانٍ، وَيَا ذَا الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ الْبَاهِرَةِ، وَالْقُوَّةِ الْعَظِيمَةِ الْقَاهِرَةِ، وَيَا سُلْطَانَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَجَامِعَ الْإِنْسِ وَالْجَانِّ، تَنَزَّهْتَ فِي حِكْمَتِكَ عَنْ لُحُوقِ النَّدَمِ، وَتَفَرَّدْتَ فِي إِلَهِيَّتِكَ بِخَوَاصِّ الْقِدَمِ، وَتَعَالَيْتَ فِي أَرْزَلِيَّتِكَ عَنْ سَوَابِقِ الْعَدَمِ، وَتَقَدَّسْتَ عَنْ لَوَاحِقِ الْإِمْكَانِ. أَحْمَدُكَ عَلَى مَا أَسَلْتَ مِنْ وَابِلِ الْآلَاءِ، وَأَزَلْتَ مِنْ وَبِيلِ الْأَوَاءِ، وَأَسْبَلْتَ مِنْ جَمِيلِ الْغَطَاءِ، وَأَزَلَلْتَ مِنْ كَفِيلِ الْإِحْسَانِ، حَمْدَ مَنْ آمَنَ بِكَ وَأَسْلَمَ، وَفَوَّضَ إِلَيْكَ أَمْرَهُ وَسَلَّمْ، وَانْقَادَ لِأَوَامِرِكَ وَاسْتَسَلَّمَ، وَخَضَعَ لِعِزِّكَ الْقَاهِرِ وَدَانٍ.

وَأَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ سَيِّدِ أَصْفِيَائِكَ، وَخَاتَمِ أَنْبِيَائِكَ، وَفَاتِحِ

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٢).

أُولِيَاءِكَ^(١) : مُحَمَّدٌ سَيِّدُ مَعَدِّ بْنِ عَدْنَانَ ، وَأَنْ تَرْزُقَنِي الْعِلْمَ ، وَتُوفِّقَنِي لِلْعَمَلِ ، وَتُبَلِّغَنِي مِنْهُمَا : نِهَايَةَ السُّؤَالِ وَغَايَةَ الْأَمَلِ ، وَتَفْسَحَ لِي فِي الْمُدَّةِ ، وَتَنْسَأَ لِي فِي الْأَجَلِ فِي حُسْنِ دِينٍ وَإِصْلَاحِ شَأْنٍ ، وَأَنْ تُحْيِيَنِي حَيَاةً طَيِّبَةً هَنِيئَةً ، وَتَقِيَنِي فِي الدِّينِ وَالْبَدَنِ أَغْرَاضَ الشُّوءِ الرَّدِيئَةِ ، وَتَعْدِلَ بِي عَنِ السُّبُلِ الْوَبِيئَةِ إِلَى الْمَرِيئَةِ ، وَتَعْصِمَنِي مِنْ حَبَائِلِ الشَّيْطَانِ ، وَتَقْبِضَنِي عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَتَجْعَلَ رَحْمَتَكَ لِي مِنَ النَّارِ جُنَّةً ، وَتُدْخِلَنِي بِفَضْلِكَ وَجُودِكَ الْجَنَّةَ وَمَنْكَ يَا مَنَّانُ ، وَتُلْحِقَنِي بِالنَّبِيِّ الْأَفْضَلِ ، وَالرَّسُولِ الْأَكْمَلِ الْمُكْمَلِ ، الَّذِي خَتَمَ النَّبُوَّةَ وَأَكْمَلَ ، وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ .

وَأَسْأَلُكَ التَّسْدِيدَ فِي تَأْلِيفِ كِتَابٍ فِي الْأُصُولِ ، حَجْمُهُ يَقْصُرُ وَعِلْمُهُ يَطُولُ ، يَتَضَمَّنُ مَا فِي «الرَّوْضَةِ» الْقُدَامِيَّةِ الصَّادِرَةِ عَنِ الصَّنَاعَةِ الْمَقْدِسِيَّةِ ، غَيْرَ خَالٍ مِنْ : فَوَائِدَ زَوَائِدَ ، وَشَوَارِدَ فَرَائِدَ ، فِي الْمَثْنِ وَالِدَّلِيلِ ، وَالْخِلَافِ وَالتَّعْلِيلِ ، مَعَ تَقْرِيْبِ الْإِفْهَامِ عَلَى الْأَفْهَامِ ، وَإِزَالَةِ اللَّبْسِ عَنْهُ مَعَ الْإِبْهَامِ ، حَاوِيًا لَأَكْثَرِ مِنْ عِلْمِهِ فِي دُونَ شَطْرِ حَجْمِهِ ، مُقَرًّا لَهُ غَالِبًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ التَّرْتِيبِ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ إِلَى قَلْبِي بِحَبِيبٍ وَلَا قَرِيبٍ ، سَائِلًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَفُورَ النَّصِيبِ مِنْ : جَمِيلِ الْأَجْرِ ، وَجَزِيلِ الثَّوَابِ ، وَدُعَاءِ مُسْتَجَابٍ ، وَثَنَاءِ مُسْتَطَابٍ^(٢) ، اللَّهُمَّ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ .

(١) أي : الأولياء من هذه الأمة ، إذ الولاية لا تُتَحَصَّلُ إِلَّا بِاِقْتِفَاءِ سُنَّتِهِ ﷺ ، فهو فاتح الأولياء بهذا المعنى .

(٢) قال المصنف : «أما قلبي : «وثناء مستطاب» فلفظ أثبتته عند اختصار الكتاب ، =

فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ:

أُصُولُ الْفِقْهِ: أَدِلَّتُهُ، فَلَنَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا أَضْلاً أَضْلاً بَعْدَ ذِكْرِ مُقَدِّمَةٍ
تَشْتَمِلُ عَلَى فُصُولٍ:

= ونفسي تَنفِرُ منه، إذ لم يخطر ببالي حينئذٍ إلا ثناء الناس، وذلك محض الرياء المذموم. [شرح مختصر الروضة (١/١٠٩، ١١٠)].

الأول

في تعريف أصول الفقه

وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ: مُضَافٍ، وَمُضَافٍ إِلَيْهِ. وَمَا كَانَ كَذَلِكَ
فَتَعْرِيفُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُرَكَّبٌ: إِجْمَالِيٌّ لَقَبِيٌّ، وَبِاعْتِبَارِ كُلِّ مِنْ
مُفْرَدَاتِهِ: تَفْصِيلِيٌّ.

فَأُصُولُ الْفِقْهِ بـ:

• **الاعتبار الأول:** العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط
الأحكام الشرعية الفرعية^(١) من أدلتها التفصيلية.

• **وبالثاني:**

- **الأصول:** الأدلة - الآتي ذكرها -، وهي: جمع أضل.
وأضل الشيء:

- ما منه الشيء.

- **وقيل:** ما استند الشيء في وجوده إليه. ولا شك أن الفقه
مُستمد من أدلته، ومُستند في تحقق وجوده إليها.

- **والفقه لغة:** الفهم، ومنه: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١]

(١) تقييد أصول الفقه باستنباط الفروع دون الأصول أو بمسائل الفقه دون العقائد
وغيرها فيه نظر ظاهر، راجع: الطبعة المطولة (ص ١٣).

﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤] أَي: مَا نَفَهُمْ وَلَا تَفْهَمُونَ.
واضْطِلَاحًا:

- قِيلَ: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ عَنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ
بِالِاسْتِدْلَالِ. احْتَرَزَ بـ:

- «الْأَحْكَامُ» عَنْ: الذَّوَاتِ.

- وبـ«الشَّرْعِيَّةِ» عَنْ: الْعَقْلِيَّةِ.

- وبـ«الْفَرْعِيَّةِ» عَنْ: الْأُصُولِيَّةِ.

- و«عَنْ» فِي قَوْلِهِ: «عَنْ أَدِلَّتِهَا» مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ:
الْفَرْعِيَّةِ الصَّادِرَةُ أَوْ الْحَاصِلَةُ.

- «عَنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ» احْتِرَازًا مِنْ: الْحَاصِلَةِ عَنْ أَدِلَّةِ
إِجْمَالِيَّةٍ كَأُصُولِ الْفَقْهِ نَحْوُ قَوْلِنَا: «الْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ
حُجَّةٌ»^(١) وَكَالْخِلَافِ نَحْوُ: «ثَبَتَ بِالْمُقْتَضِي» وَ«امْتَنَعَ بِالنَّافِي». وَلَوْ
عُلِّقَتْ «عَنْ» بِالْعِلْمِ لَكَانَ أَوْلَى، وَتَقْدِيرُهُ: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ عَنْ
الْأَدِلَّةِ، وَعَلَى هَذَا: إِنْ جُعِلَتْ «عَنْ» بِمَعْنَى «مِنْ» كَانَ أَدَلَّ عَلَى
الْمَقْصُودِ؛ إِذْ يُقَالُ: «عَلِمْتُ الشَّيْءَ مِنْ الشَّيْءِ» وَلَا يُقَالُ: «عَلِمْتُهُ
عَنْهُ» إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ.

- وبـ«الِاسْتِدْلَالِ» قِيلَ: احْتِرَازُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِيهِ
جِبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ اسْتِدْلَالِيًّا، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ اسْتِدْلَالِيٌّ؛

(١) هذا لا يصح مثلاً لما ثبت بأدلة إجمالية.

لأنَّهم يَعْلَمُونَ الشَّيْءَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَحَقَائِقُ الْأَحْكَامِ تَابِعَةٌ لِأَدْلَتِهَا وَعِلَلِهَا^(١)، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اخْتِرَازًا عَنِ الْمُقْلَدِ؛ فَإِنَّ عِلْمَهُ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ لَيْسَ اسْتِدْلَالِيًّا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْمُقْلَدُ يَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «عَنِ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ»؛ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ لَيْسَتْ عَنْ دَلِيلٍ أَضَلَّا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِهَا عَنْ دَلِيلٍ حَفِظَهُ كَمَا حَفِظَهَا فَيُحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهِ بِ«الاستِدْلَالِ»؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ وَإِنْ كَانَ عَنْ دَلِيلٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِالِاسْتِدْلَالِ؛ إِذِ الْإِسْتِدْلَالُ يَسْتَدْعِي أَهْلِيَّتَهُ وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ فِي الْمُقْلَدِ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُقْلَدًا.

وَأُورِدَ عَلَيْهِ:

- أَنَّ الْأَحْكَامَ الْفَرْعِيَّةَ مَظْنُونَةٌ لَا مَعْلُومَةٌ.

- وَأَنَّ قَوْلَهُ: «التَّفْصِيلِيَّةَ» لَا فَائِدَةَ لَهُ؛ إِذْ كُلُّ دَلِيلٍ فِي فَنٍّ فَهُوَ تَفْصِيلِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ؛ لِوُجُوبِ تَطَابُقِ الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ.

- وَأَنَّ «الْأَحْكَامَ» إِنْ أُريدَ بِهَا: الْبَعْضُ دَخَلَ الْمُقْلَدُ؛ لِعِلْمِهِ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَلَيْسَ فَقِيهًا، وَإِنْ أُريدَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ لَمْ يُوْجَدْ فَقَهُ وَلَا فَقِيهٌ؛ إِذْ جَمِيعُهَا لَا يُحِيطُ بِهَا بَشَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَئِمَّةَ سُئِلُوا فَقَالُوا: «لَا نَدْرِي».

وَأُجِيبَ عَنْ:

- الْأَوَّلِ ب: أَنَّ الْحُكْمَ مَعْلُومٌ وَالظَّنُّ فِي طَرِيقِهِ، وَبَيَانُهُ: أَنَّ الْفَقِيهَ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَا عَلِمَ ذَلِكَ قَطْعًا بِحُصُولِ ذَلِكَ

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ١٨).

الظَّنَّ، وَبِوُجُوبِ الْعَمَلِ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَاهُ بِنَاءً عَلَى مَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ الظَّنَّ مُوجِبٌ لِلْعَمَلِ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ: [الْعِلْمُ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ...، أَوِ الْعِلْمُ بِحُصُولِ الظَّنِّ] [و] ^[١] بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِالْأَحْكَامِ...، أَوِ الْعِلْمُ بِحُصُولِ ظَنِّ الْأَحْكَامِ إِلَى آخِرِهِ ^(٢) [٣]، وَفِيهِ تَعَسُّفٌ لَا يَلِيْقُ بِالتَّعْرِيفَاتِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ الظَّنَّ مَجَازًا، وَهُوَ أَيْضًا لَا يَلِيْقُ.

- وَعَنِ الثَّالِثِ ب: أَنَّ الْمُرَادَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ بِأَدِلَّتِهَا وَأَمَارَاتِهَا، وَالْمُقَلَّدُ لَا يَعْلَمُهَا كَذَلِكَ، أَوْ ب: أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعُهَا بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْفِعْلِ؛ أَي: تَهَيُّؤُهُ لِلْعِلْمِ بِالْجَمِيعِ لِأَهْلِيَّتِهِ لِلْاجْتِهَادِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ عِلْمُهُ بِجَمِيعِهَا بِالْفِعْلِ، فَلَا يَضُرُّ قَوْلُ الْأَيْمَةِ: «لَا نَذْرِي» مَعَ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ عِلْمِ ذَلِكَ بِالْاجْتِهَادِ قَرِيبًا.

- وَلَوْ قِيلَ: ظَنُّ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرْعِيَّةِ بِاسْتِنْبَاطِهَا مِنْ أَدِلَّةٍ تَفْصِيلِيَّةٍ: لَحَصَلَ الْمَقْصُودُ وَخَفَّ الْإِشْكَالُ.

[١] هذه الزيادة ليست في النسخ المعتمدة، إلا أن السياق يقتضيها فيما يظهر؛ إذ ليس المعنى: العلم بظن وجوب العمل؛ لأن وجوب العمل مقطوع لا مظنون - كما قرره -.

(٢) أي: إلى آخر التعريف.

[٣] كذا في (أ) و(ب) وشرح العسقلاني [سواد الناظر (ص ٣٣)]. والذي في (ج): «العلم بوجوب العمل بالأحكام الشرعية بحصول الظن بوجوب العمل بالأحكام، أَوِ الْعِلْمُ بِحُصُولِ ظَنِّ الْأَحْكَامِ إِلَى آخِرِهِ»، وفي (د): «العلم بوجوب العمل بالأحكام، أَوِ الْعِلْمُ بِحُصُولِ ظَنِّ الْأَحْكَامِ إِلَى آخِرِهِ» وفي هامش النسخة تعليق غير مقروء - بسبب سوء التصوير - على هذه العبارة.

- وَأَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالُوا: الْفِقْهُ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
الثَّابِتَةِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ.

- وَقِيلَ: النَّاسُ؛ لِيَدْخُلَ مَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ الصَّبِيِّ وَنَحْوِهِ،
وَلَا يَرُدُّ مَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ الْبَهِيمَةِ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَهُ بِفِعْلِهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَالِكِهَا
لَا إِلَيْهَا نَفْسُهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



الفصل الثاني

في التكليف

وهو لُعة: إلزام ما فيه كُلفة - أي: مشقة^(١). وشرعاً:
 - قيل: الخطابُ بأمرٍ أو نهي. وهو صحيح.
 - إلا أن نقول: إن الإباحة تكليفٌ - على رأي مرجوح - فتردُّ
 عليه طرداً وعكساً، فهو إذن: إلزامٌ مقتضى خطابِ الشرع^(٢).
 وله شروطٌ يتعلّق بعضها: بالمكلف، وبعضها بالمكلف به:
 أما الأولُ ففيه مسائل:

• الأولى: من شروط المكلف: العقلُ وفهمُ الخطاب،
 فلا تكليفَ على: صبيٍّ ولا مجنونٍ؛ لعدمِ المصححِ للإمتثالِ مِنْهُمَا
 - وهو: قصدُ الطاعة - . ووجوبُ الزكاةِ والغراماتِ في مالِهِمَا غيرُ
 واريءٍ؛ إذ هو من قبيلِ ربطِ الأحكامِ بالأسبابِ، كوجوبِ الضمانِ
 ببعضِ أفعالِ البهائم.

وفي تكليفِ المُمَيِّز: قولان:

- الإثباتُ؛ لفهمِهِ الخطابَ.

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٢٥).

(٢) راجع: الكلام على هذه الفقرة في الطبعة المطولة (ص ٢٦، ٢٧).

- والأظهر: النَّفْيُ؛ إِذْ أَوَّلُ وَقْتِ يَفْهَمُ فِيهِ الْخِطَابَ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فُنْصِبَ لَهُ عِلْمٌ ظَاهِرٌ يُكَلِّفُ عِنْدَهُ وَهُوَ الْبُلُوغُ.
وَلَعَلَّ الْخِلَافَ فِي: وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ عَلَيْهِ وَصِحَّةِ وَصِيَّتِهِ وَعِثْقِهِ وَتَذْيِيرِهِ وَطَلَاقِهِ وَظَهَارِهِ وَإِيلَائِهِ وَنَحْوَهَا: مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ^(١).

• الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا تَكْلِيفَ عَلَى: النَّائِمِ وَالنَّاسِي وَالسَّكَرَانِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ؛ لِعَدَمِ الْفَهْمِ. وَمَا ثَبَتَ مِنْ أَحْكَامِهِمْ ك: غَرَامَةٍ وَنُفُوزِ طَلَاقٍ: فَسَبِيٍّ - كَمَا سَبَقَ -. فَأَمَّا ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣] فَيَجِبُ تَأْوِيلُهُ: إِمَّا عَلَى مَعْنَى لَا تَسْكُرُوا ثُمَّ تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ، أَوْ عَلَى مَنْ وَجَدَ مِنْهُ مَبَادِيءُ النَّشَاطِ وَالطَّرَبِ وَلَمْ يَزُلْ عَقْلُهُ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ.

• الثَّالِثَةُ: الْمُكْرَهُ:

- قِيلَ: إِنْ بَلَغَ بِهِ الْإِكْرَاهُ إِلَى حَدِّ الْإِلْجَاءِ^(٢) فَلَيْسَ بِمُكَلَّفٍ.

- وَقَالَ أَصْحَابُنَا: هُوَ مُكَلَّفٌ مُطْلَقًا.

- خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ.

لَنَا:

- عَاقِلٌ قَادِرٌ يَفْهَمُ: فَكُلُّ كَعْيَرِهِ.

(١) راجع: التعليق على هذا البناء في الطبعة المطولة (ص ٢٩).

(٢) راجع: أنواع الإكراه والكلام على نقل المصنف لأقوال المسألة في الطبعة المطولة (ص ٣٢ - ٣٥).

- وإذا أُكْرِهَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأُسْلِمَ أَوْ الصَّلَاةِ فَصَلَّى [فَقَدْ]^(١) أَدَّى مَا كُفِّ بِهٖ، ثُمَّ إِنْ قَصَدَ التَّقِيَّةَ كَانَ عَاصِيًا، وَإِلَّا كَانَ مُطِيعًا.

قالوا: الإِكْرَاهُ يُرْجَحُ فِعْلَ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ: فَيَجِبُ وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ غَيْرُهُ، فَهُوَ كَالآلَةِ فَالْفِعْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُكْرِهِ^(٢). وَتَرْجِيحُ الْمُكْرِهِ عَلَى الْقَتْلِ: بَقَاءَ نَفْسِهِ: يُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْإِكْرَاهِ: فَلِذَلِكَ يُقْتَلُ.

وَالْحَقُّ: أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى خَلْقِ الْأَفْعَالِ^(٣)، مَنْ رَأَاهَا خَلَقَ اللَّهُ قَالَ بِتَكْلِيفِ الْمُكْرِهِ؛ إِذْ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ وَاجِبَةٌ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَالتَّكْلِيفُ بِإِجَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنْهَا وَتَرْكِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ وَهَذَا أَبْلَغُ، وَمَنْ لَا فَلَ. وَالْعَدْلُ الشَّرْعِيُّ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي عَدَمَ تَكْلِيفِهِ.

• الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : الْكُفَّارُ :

- مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

- وَالثَّانِي: لَا يُخَاطَبُونَ مِنْهَا بِغَيْرِ النَّوَهِي، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ.

- وَالْمَشْهُورُ عَنْهُمْ: عَدَمُ تَكْلِيفِهِمْ مُطْلَقًا^(٤).

[١] كَذَا فِي (أ). وَالَّذِي فِي (ب) وَ(ج) وَ(د): «قِيلَ» أَي: فِي عَرَفِ الشَّرْعِ.

(٢) هَذَا صَحِيحٌ فِي الْإِكْرَاهِ الْمُلْجئ - وَهُوَ لَيْسَ مُحَلًّا فِي النِّزَاعِ -.

(٣) رَاجِع: الْكَلَامُ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَبِنَاءِ الْمُصَنِّفِ فِي الطَّبْعَةِ الْمَطْوُولَةِ (ص ٣٧، ٣٨).

(٤) رَاجِع: التَّعْلِيقُ عَلَى هَذَا الْعَزْوِ فِي الطَّبْعَةِ الْمَطْوُولَةِ (ص ٤٠).

وَحَرْفُ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ حُصُولَ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ: لَيْسَ شَرْطًا فِي التَّكْلِيفِ عِنْدَنَا دُونَهُمْ^(١).

لَنَا:

- الْقَطْعُ بِالْجَوَازِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْإِسْلَامِ، كَأَمْرِ الْمُحَدِّثِ بِالصَّلَاةِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الطَّهَارَةِ، وَمَنْعِ الْأَصْلِ: يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عُمُرُهُ لَا يُعَاقَبُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ، وَالْإِجْمَاعُ خِلَافُهُ.

- وَالنَّصُّ نَحْوُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا﴾ [البقرة: ٢١].

قالوا: وَجُوبُهَا مَعَ اسْتِحَالَةِ فِعْلِهَا فِي الْكُفْرِ، وَانْتِفَاءِ قَضَائِهَا فِي الْإِسْلَامِ: غَيْرُ مُفِيدٍ.

قلنا:

- الْوُجُوبُ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الشَّرْطِ - كَمَا سَبَقَ -.

- وَالْقَضَاءُ ب: أَمْرٍ جَدِيدٍ، أَوْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ لَكِنْ انْتَفَى بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ نَحْوُ: (الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ)^(٢).

- وَفَائِدَةُ الْوُجُوبِ: عِقَابُهُمْ عَلَى تَرْكِهَا فِي الْآخِرَةِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ النَّصُّ نَحْوُ: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ ⑥ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿[فصلت: ٦، ٧]، ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ ④٢ ﴿قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: ٤٢، ٤٣].

(١) وكون هذا هو حرف المسألة غير مسلم؛ لما سيأتي من الاتفاق على وجوب الصلاة على المحدث.

(٢) أخرجه - بهذا اللفظ - الإمام أحمد (٣١٥/٢٩). من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، برقم: (١٧٧٦١). وهو في مسلم (٦٦/١) برقم: (١٢١).

والتَّكْلِيفُ بِالمَنَاهِي يَسْتَدْعِي نِيَّةَ التَّرْكِ تَقَرُّبًا وَلَا نِيَّةَ لِكَاْفِرٍ .

وَأَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ شُرُوطُ الْمُكَلَّفِ بِهِ - :

- فَإِنْ يَكُونُ مَعْلُومَ الْحَقِيقَةِ لِلْمُكَلَّفِ ؛ وَإِلَّا لَمْ يَتَوَجَّهْ قَضَاهُ إِلَيْهِ .

- مَعْلُومًا كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ ؛ وَإِلَّا لَمْ يُتَصَوَّرْ مِنْهُ قَضْدُ الطَّاعَةِ وَالْامْتِثَالِ .

- مَعْدُومًا ؛ إِذْ إِيْجَادُ الْمَوْجُودِ مُحَالٌ .

وَفِي انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ حَالَ حُدُوثِ الْفِعْلِ : خِلَافٌ ، الْأَصَحُّ يَنْقَطِعُ ، خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيِّ .

- وَأَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا ؛ إِذِ الْمُكَلَّفُ بِهِ مُسْتَدْعَى حُصُولُهُ ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ تَصَوُّرٍ وَقُوعِهِ ، وَالْمُحَالُ لَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ ، فَلَا يُسْتَدْعَى حُصُولُهُ فَلَا يُكَلَّفُ بِهِ ، هَذَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ ، وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَالْمُحَالُ ضَرْبَانِ :

[١] - مُحَالٌ لِدَايَةِ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ .

[٢] - وَلِغَيْرِهِ كَاِيْمَانٍ مَنْ عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ .

فَالْإِجْمَاعُ عَلَى صِحَّةِ التَّكْلِيفِ بِالثَّانِي .

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى امْتِنَاعِهِ بِالْأَوَّلِ - لِمَا سَبَقَ - ، وَخَالَفَ قَوْمٌ - وَهُوَ أَظْهَرُ ^(١) .

(١) راجع: خلاصة المسألة في الطبعة المطولة (ص ٤٦ - ٤٩) .

لنا:

[١] - إِنْ صَحَّ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ لِغَيْرِهِ صَحَّ بِالْمُحَالِ لِدَاتِهِ،
وَقَدْ صَحَّ ثُمَّ فَلْيَصِحَّ هُنَا:

- أَمَّا الْمُلَازِمَةُ: فَلَأَنَّ الْمُحَالَ مَا لَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ وَهُوَ
مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْقِسْمَيْنِ، أَمَّا الْأُولَى فَظَاهِرَةٌ؛ إِذِ اشْتِقَاقُ الْمُحَالِ مِنَ
الْحُؤُولِ عَنْ جِهَةِ إِمْكَانِ الْوُجُودِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَأَنَّ خِلَافَ مَعْلُومِ اللَّهِ
تَعَالَى مُحَالٌ وَبِهِ اخْتِجَّ آدَمُ عَلَى مُوسَى فَلَا يُتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ وَإِلَّا انْقَلَبَ
الْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ جَهْلًا.

- وَقَدْ جَازَ التَّكْلِيفُ بِهِ إِجْمَاعًا، فَلْيَجُزْ بِالْمُحَالِ لِدَاتِهِ بِجَامِعِ
الِاسْتِحَالَةِ.

وَلَا أَثَرَ لِلْفَرْقِ بِالْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ لِانْتِسَاحِهِ بِالِاسْتِحَالَةِ بِالْغَيْرِ
الْعَرَضِيِّ^(١).

[٢] - وَأَيْضًا: فَكُلُّ مُكَلَّفٍ بِهِ إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى:

[أ] - بِوُجُودِهِ: فَيَجِبُ.

[ب] - أَوْ لَا: فَيَمْتَنِعُ، وَالتَّكْلِيفُ بِهِمَا مُحَالٌ^(٢).

قَالُوا: هَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ التَّكَالِيفَ بِأَسْرِهَا تَكْلِيفٌ بِالْمُحَالِ، وَهُوَ
بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ.

(١) راجع: التعليق على استدلال المصنف في الطبعة المطولة (ص ٥١).

(٢) هذا الاستدلال مبني على أن العبد لا قدرة له، وأهل السنة يثبتون للعبد
قدرة.

قلنا: مُلتَزَمٌ، والإجماعُ إنْ عَنِتُّمْ بِهِ: الْعَقْلِيَّ فَمَمْنُوعٌ، أَوْ
الشَّرْعِيَّ فَاَلْمَسْأَلَةُ عِلْمِيَّةٌ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَصْلُحُ دَلِيلًا فِيهَا؛ لظَنِّيَّتِهِ؛
بِدَلِيلِ الْخِلَافِ فِي تَكْفِيرِ مُنْكَرِ حُكْمِهِ - عَلَى مَا سَيَأْتِي^(١) - .

(١) (ص ١٩١). وراجع: التعليق على كلام المصنف في هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٥٣).



خاتمة

لا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفِعْلٍ، وَمُتَعَلِّقُهُ فِي النَّهْيِ:
- كَفُّ النَّفْسِ.

- وَقِيلَ: ضِدُّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ^(١).

- وَعَنْ أَبِي هَاشِمٍ: الْعَدَمُ الْأَصْلِيُّ.

لَنَا: الْمُكَلَّفُ بِهِ مَقْدُورٌ، وَالْعَدَمُ غَيْرُ مَقْدُورٍ، فَلَا يَكُونُ مُكَلَّفًا
بِهِ، فَهُوَ إِمَّا كَفُّ النَّفْسِ أَوْ ضِدُّ الْمَنْهِيِّ وَكِلَاهُمَا فِعْلٌ.

احتج: بَأَنَّ تَارِكَ الزَّنا مَمْدُوحٌ حَتَّى مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ ضِدِّيَّةِ تَرْكِ
الزَّنا لَهُ فَلَيْسَ إِلَّا الْعَدَمُ.

قلنا: مَمْنُوعٌ؛ بَلْ إِنَّمَا يُمَدِّحُ عَلَى كَفِّ نَفْسِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ.



(١) راجع: التعليق على تفريق المصنف بين هذا القول والذي قبله في الطبعة المطولة (ص ٥٤).

الفصل الثالث

في أحكام التكليف

وهي : خَمْسَةٌ - كَمَا سَتَأْتِي قِسْمَتُهَا - .

والْحُكْمُ :

- قِيلَ : خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ بِالِاقْتِضَاءِ أَوْ التَّخْيِيرِ .

- وَقِيلَ : أَوْ الْوَضْعُ .

- وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : مُقْتَضَى خِطَابِ الشَّرْعِ . . . ؛ فَلَا يَرِدُ قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ : الْخِطَابُ قَدِيمٌ فَكَيْفَ يُعَلَّلُ بِالْعِلَلِ الْحَادِثَةِ؟! ^(١) ، وَأَيْضًا : فَإِنْ نَظَمَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [الأنعام : ٧٢] وَ﴿ لَا تَقْرَبُوا الزِّنَى ﴾ [الإسراء : ٣٢] : لَيْسَ هُوَ الْحُكْمُ قَطْعًا بَلْ مُقْتَضَاهُ ، وَهُوَ : وَجُوبُ الصَّلَاةِ وَتَحْرِيمُ الزِّنَا عِنْدَ اسْتِدْعَاءِ الشَّرْعِ مِنَّا تَنْجِيزَ التَّكْلِيفِ .
ثُمَّ الْخِطَابُ إِمَّا أَنْ يَرَدَّ :

[أ] - بِاقْتِضَاءِ الْفِعْلِ مَعَ الْجَزْمِ ، وَهُوَ : الْإِيجَابُ .

[ب] - أَوْ لَا مَعَ الْجَزْمِ ، وَهُوَ : النَّدْبُ .

(١) راجع : التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٥٨) .

[ج] - أو باقتضاء الترك مع الجزم، وهو: التحريم.

[د] - أو لا مع الجزم، وهو: الكراهة.

[هـ] - أو بالتخيير، وهو: الإباحة؛ فهي حكم شرعي؛ إذ هي من خطاب الشرع، خلافاً للمعتزلة؛ لأنها انتفاء الحرج وهو قبل الشرع. وفي كونها تكليفاً: خلاف.

فَالْوَاجِبُ:

- قيل: ما عوقب تاركه. وردّ ب: جواز العفو.

- وقيل: ما تُوعّد على تركه بالعقاب. وردّ ب: صدق إيعاد الله تعالى، وليس بوارد على أصلنا:

- لجواز تعليق إيقاع الوعيد بالمشيئة.

- أو لأنّ إخلاف الوعيد من الكرم شامداً فلا يقبَحُ غائباً.

- ثمّ قد حكي عن المعتزلة: جواز أن يضمّر في الكلام ما يختلّ به معنى ظاهره، وهذا منه.

- والمختار: ما دُمّ شرعاً تاركه مطلقاً.

وهو:

- مرادف الفرض على الأصحّ، وهو قول الشافعي.

- وعند الحنفيّة: الفرض المقطوع به، والواجب المظنون؛ إذ الوجوب لغة: السقوط، والفرض: التأثير وهو أحصّ فوجب اختصاصه بقوة حكماً كما اختصّ لغة.

الواجب

وَفِيهِ مَسَائِلُ :

• الأولى : الواجب :

- يَنْقَسِمُ إِلَى :

[أ] - مُعَيَّن ك: إِعْتَاقِ هَذَا الْعَبْدِ، وَالتَّكْفِيرِ بِهَذِهِ الْخُصْلَةِ.

[ب] - وَإِلَى مُبْهَمٍ فِي أَقْسَامٍ مَحْصُورَةٍ ك: إِحْدَى خِصَالِ

الْكَفَّارَةِ.

- وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ: الْجَمِيعُ وَاجِبٌ. وَهُوَ لَفْظِيٌّ.

- وَبَعْضُهُمْ: مَا يُفْعَلُ.

- وَبَعْضُهُمْ: وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ وَيَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ.

لَنَا:

- الْقَطْعُ بِجَوَازِ قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: «خِطْ هَذَا الثَّوبَ أَوْ ابْنِ هَذَا

الْحَائِطِ، لَا أُوجِبُهُمَا عَلَيْكَ جَمِيعًا، وَلَا وَاحِدًا مُعَيَّنًا؛ بَلْ أَنْتَ مُطِيعٌ بِفِعْلِ أَيِّهِمَا شِئْتَ».

- وَلَأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي خِصَالِ الْكَفَّارَةِ بِلَفْظِ «أَوْ» وَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ

وَالِإِبْهَامِ.

قالوا: إِنْ اسْتَوَتْ الْخِصَالُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَصْلَحَةِ الْمُكَلَّفِ: وَجَبَتْ، وَإِلَّا اخْتَصَّ بَعْضُهَا بِذَلِكَ: فَيَجِبُ.

قلنا: مَبْنِيٌّ عَلَى: وَجُوبِ رِعَايَةِ الْأَصْلَحِ، وَعَلَى أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ ذَاتِيَّانِ [بِصِفَةٍ]^[١] (٢): وَهُمَا مَمْنُوعَانِ؛ بَلْ ذَلِكَ شَرْعِيٌّ، فَلِلشَّرْعِ فِعْلٌ مَا شَاءَ مِنْ تَخْصِيصٍ وَإِنْهَامٍ.

قالوا: عَلِمَ مَا أَوْجَبَ وَمَا يَفْعَلُ الْمُكَلَّفُ فَكَانَ وَاجِبًا مُعَيَّنًا.

قلنا: عِلْمُهُ تَابِعٌ لِإِجَابِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُعَيَّنِ الْمَحَلِّ وَإِلَّا لَعَلِمَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَفِعْلُ الْمُكَلَّفِ يُعَيِّنُ مَا لَمْ يَكُنْ [مُتَعَيَّنًا]^[٣].

• الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: وَقْتُ الْوَاجِبِ:

- إِمَّا بِقَدَرِ فِعْلِهِ، وَهُوَ: الْمُضَيِّقُ.
- أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ، وَالتَّكْلِيفُ بِهِ خَارِجٌ عَلَى تَكْلِيفِ الْمُحَالِ.
- أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَهُوَ: الْمَوْسَعُ، كَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ عِنْدَنَا، لَهُ فِعْلُهُ فِي أَيِّ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ شَاءَ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ إِلَّا

[١] كَذَا فِي (أ). وَالَّذِي فِي (ب) وَ(ج) وَ(د): «أَوْ بِصِفَةٍ». وَيَدُلُّ عَلَى الْمَثَبِ مَا فِي الشَّرْحِ [٣٠٧/١] حَيْثُ قَالَ: «فَالصَّوَابُ فِي عِبَارَةِ الْمُخْتَصَرِ أَنْ يُقَالَ: عَلَى أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ ذَاتِيَّانِ أَوْ بِصِفَةٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ... فَتَصَحُّ عِبَارَةُ الْمُخْتَصَرِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ» فَدَلَّ عَلَى أَنَّ عِبَارَةَ الْمُخْتَصَرِ: «ذَاتِيَّانِ بِصِفَةٍ» وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهَا وَبَيَّنَّ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: «أَوْ بِصِفَةٍ».

(٢) رَاجِعُ: الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ رِعَايَةِ الْأَصْلَحِ وَالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ فِي الطَّبْعَةِ الْمَطْوُولَةِ (ص ٦٤، ٦٥).

[٣] كَذَا فِي (أ) وَ(ب). وَالَّذِي فِي (ج) وَ(د): «مُعَيَّنًا».

بَشَرَطِ الْعَزْمِ عَلَى فِعْلِهِ فِيهِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ أَبُو الْحُسَيْنِ. وَأَنْكَرَ أَكْثَرُ
الْحَنْفِيَّةِ الْمُوسَّعِ.

لنا:

- الْقَطْعُ بِجَوَازِ قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: «أَفْعَلِ الْيَوْمَ كَذَا فِي أَيِّ
جُزْءٍ شِئْتَ مِنْهُ، وَأَنْتَ مُطِيعٌ إِنْ فَعَلْتَ وَعَاصٍ إِنْ خَرَجَ الْيَوْمَ وَلَمْ
تَفْعَلْ».

- وَأَيْضًا: النَّصُّ قَيْدَ بِجَمِيعِ الْوَقْتِ فَتَخْصِيصُ بَعْضِهِ بِالْإِجَابِ
تَحْكُمٌ.

قالوا: جَوَازُ التَّرْكِ فِي بَعْضِ الْوَقْتِ يُنَافِي الْوُجُوبَ فِيهِ، فَدَلَّ
عَلَى اخْتِصَاصِ الْوُجُوبِ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَجُوزُ التَّرْكِ فِيهِ وَهُوَ آخِرُهُ،
وَجَوَازُ تَقْدِيمِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ رُحْصَةً كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ.

قلنا: مَعَ اشْتِرَاطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ لَا نُسَلِّمُ مُنَافَاةَ التَّرْكِ
الْوُجُوبِ.

قالوا: لَا دَلِيلَ فِي النَّصِّ عَلَى وَجُوبِ الْعَزْمِ، فَإِجَابُهُ زِيَادَةٌ
عَلَى النَّصِّ.

قلنا:

- مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ.

- وَأَيْضًا: لَمَّا حُرِّمَ الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الطَّاعَةِ: حُرِّمَ تَرْكُ الْعَزْمِ
عَلَيْهَا، وَفِعْلُ مَا يَحْرُمُ تَرْكُهُ وَاجِبٌ.

- وَمَحْذُورُ الزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ كَوْنُهُ نَسْخًا عِنْدَكُمْ، وَنَحْنُ نَمْنَعُهُ.

قالوا: نَذْبٌ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لَجَوَازِ تَرْكِهِ فِيهِ، وَاجِبٌ فِي آخِرِهِ لِعَدَمِ ذَلِكَ.

قلنا: النَّذْبُ يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، وَهَذَا بِشَرْطِ الْعَزْمِ عَلَى فِعْلِهِ، فَلَيْسَ بِنَذْبٍ بَلْ مُوسَّعٌ فِي أَوَّلِهِ مُضَيِّقٌ عِنْدَ بَقَاءِ قَدْرِ فِعْلِهِ.

قالوا: لَوْ عَقَلَ عَنِ الْعَزْمِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَعْصِ.

قلنا: لِأَنَّ الْغَافِلَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، حَتَّى لَوْ تَنَبَّهَ لَهُ وَاسْتَمَرَّ عَلَى تَرْكِهِ عَصَى.

• الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْمَوْسَعِ قَبْلَ فِعْلِهِ وَضِيقِ وَقْتِهِ: لَمْ يَمُتْ عَاصِيًا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مُبَاحًا وَهُوَ التَّأْخِيرُ الْجَائِزُ.

لَا يُقَالُ: إِنَّمَا جَازَ بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ، لِأَنَّا نَقُولُ: ذَاكَ غَيْبٌ فَلَيْسَ إِلَيْنَا، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ: الْعَزْمُ، وَالتَّأْخِيرُ إِلَى وَقْتٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْبَقَاءُ إِلَيْهِ، فَلَوْ أَخَّرَهُ مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ قَبْلَ الْفِعْلِ: عَصَى اتِّفَاقًا، فَلَوْ لَمْ يَمُتْ ثُمَّ فَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ:

- فَالْجُمُهُورُ: عَلَى أَنَّهُ آدَاءٌ؛ لِوُقُوعِهِ فِي وَقْتِهِ.

- وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: قَضَاءٌ؛ لِأَنَّهُ تَضَيَّقَ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَى ظَنِّهِ الْمَوْتِ قَبْلَ فِعْلِهِ فَفَعَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْوَقْتِ الْمَضْيِقِ.

وَقَدْ أُلْزِمَ:

- وَجُوبَ نِيَّةِ الْقَضَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ؛ إِذْ لَا قَضَاءَ فِي وَقْتِ الْآدَاءِ.

- وَأَنَّهُ لَوْ اعْتَقَدَ قَبْلَ الْوَقْتِ انْقِضَاءَهُ: عَصَى بِالتَّأخِيرِ.

وله: التِّزَامُ، وَمَنْعُ وَقْتِ الْأَدَاءِ فِي الْأَوَّلِ، وَتَعْصِيَتُهُ فِي الثَّانِي: لِعُدُولِهِ عَمَّا ظَنَّهُ الْحَقَّ وَالظَّنُّ مَنَاطُ التَّعَبُّدِ؛ بِدَلِيلِ عَدَمِ جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمُجْتَهِدِ مِثْلَهُ.

• الرَّابِعَةُ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ:

- إِمَّا غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلْمُكَلَّفِ ك: الْقُدْرَةُ وَالْيَدِ فِي الْكِتَابَةِ، وَحُضُورِ الْإِمَامِ وَالْعَدَدِ فِي الْجُمُعَةِ: فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِلَّا عَلَى تَكْلِيفِ الْمُحَالِ.

- أَوْ مَقْدُورٌ:

[أ] - فَإِنْ كَانَ شَرْطًا ك: الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ، وَالسَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ: فَهُوَ وَاجِبٌ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِعَدَمِ إِجْبَائِهِ، وَإِلَّا: لَمْ يَكُنْ شَرْطًا.

فَإِنْ قِيلَ: الْخِطَابُ اسْتَدْعَى الْمَشْرُوطَ فَأَيْنَ دَلِيلُ وُجُوبِ الشَّرْطِ؟.

قلنا: الشَّرْطُ لَا زِمٌ لِلْمَشْرُوطِ، وَالْأَمْرُ بِاللَّازِمِ مِنْ لَوَازِمِ الْأَمْرِ بِالْمَلْزُومِ، وَإِلَّا كَانَ تَكْلِيفًا بِالْمُحَالِ، وَالْأَصْلُ وَالتَّقْدِيرُ عَدَمُهُ.

[ب] - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا: لَمْ يَجِبْ، خِلَافًا لِلْأَكْثَرِينَ.

قالوا: لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ.

قلنا: لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَإِلَّا ل: وَجَبَتْ نِيَّتُهُ، وَلَزِمَ تَعَقُّلُ الْمُوجِبِ لَهُ، وَعَصَى بِتَرْكِهِ بِتَقْدِيرِ إِمْكَانِ انْفِكَائِهِ.

فرعان

• أَحَدُهُمَا: إِذَا اشْتَبَهَتْ أُخْتُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ، أَوْ مَيْتَةٍ بِمُذَكَّاةٍ:

- حُرْمَتَا، إِحْدَاهُمَا بِالْأَصَالَةِ وَالْأُخْرَى بِعَارِضِ الْاِشْتِبَاهِ.
- وَقِيلَ: تُبَاحُ الْمُذَكَّاةُ وَالْأَجْنَبِيَّةُ لَكِنْ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُمَا.
وَهُوَ تَنَاقُضٌ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْحُرْمَةِ إِلَّا وَجُوبُ الْكَفِّ، وَلَعَلَّ هَذَا الْقَائِلَ يَعْنِي: أَنَّ تَحْرِيمَهُمَا عَرَضِيٌّ وَتَحْرِيمَ الْأُخْرَيْنِ أَصْلِيٌّ. فَالْخِلَافُ إِذَنْ لَفْظِيٌّ.

• الثَّانِي: الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاجِبِ:

- إِنْ تَمَيَّزَتْ ك: صَلَاةُ التَّطَوُّعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُكْتُوبَاتِ: فَهِيَ نَذْبٌ اتِّفَاقًا.

- وَإِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ ك: الزِّيَادَةُ فِي الطَّمَأْنِينَةِ، وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَمُدَّةِ الْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ، عَلَى أَقَلِّ الْوَاجِبِ فَهُوَ:
- وَاجِبٌ عِنْدَ الْقَاضِي.

- نَذْبٌ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ وَإِلَّا لَمَّا جَازَ تَرْكُهُ، وَالنَّذْبُ لَا يُلْزَمُ بِالشُّرُوعِ.



الندب

لُغَةً: الدُّعَاءُ إِلَى الْفِعْلِ. وَشَرْعًا:
 - مَا أُثِيبَ فَاعِلُهُ وَلَمْ يُعَاقَبْ تَارِكُهُ مُطْلَقًا.
 - وَقِيلَ: مَأْمُورٌ يَجُوزُ تَرْكُهُ لَا إِلَى بَدَلٍ.
 وَهُوَ: مُرَادِفُ السُّنَّةِ وَالْمُسْتَحَبِّ.
 • وَهُوَ: مَأْمُورٌ بِهِ، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَالرَّازِيِّ.
 لَنَا:

- مَا تَقَدَّمَ مِنْ قِسْمَةِ الْأَمْرِ إِلَى: إِيْجَابٍ وَنَدْبٍ، وَمَوْرِدُ الْقِسْمَةِ
 مُشْتَرَكٌ.
 - وَلِأَنَّهُ طَاعَةٌ، وَكُلُّ طَاعَةٍ مَأْمُورٌ بِهَا.
 قَالَا:

- لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لَ: عَصَى تَارِكُهُ؛ إِذِ الْمَعْصِيَةُ مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ.
 - وَلِتَنَاقُضَ (لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ)^(١) مَعَ تَضَرُّيْجِهِ بِالْأَمْرِ بِهِ مُؤَكَّدًا^(٢).
 قُلْنَا: الْمُرَادُ أَمْرُ الْإِيْجَابِ فِيهِمَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤/٢) بِرَقْمٍ: (٢٥٢). عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.
 (٢) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: (تَسَوَّكُوا). أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٩٢/١) بِرَقْمٍ: (٢٨٩). عَنْ
 أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحرام

ضِدُّ الْوَاجِبِ. وَهُوَ: مَا ذُمَّ فَأَعْلَهُ شَرْعًا، وَلَا حَاجَةَ هُنَا إِلَى مُطْلَقًا؛ لِعَدَمِ الْحَرَامِ الْمُوسَّعِ وَعَلَى الْكِفَايَةِ، بِخِلَافِ الْوَاجِبِ.

- ثُمَّ الْوَاحِدُ بِالْجِنْسِ أَوْ النَّوعِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْرِدًا لِلأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِاعْتِبَارِ: أَنْوَاعِهِ وَأَشْخَاصِهِ ك: الأَمْرِ بِالزَّكَاةِ وَصَلَاةِ الضُّحَى - مَثَلًا - وَالنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ النَّهْيِ.

- أَمَّا الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ: فَيَمْتَنِعُ كَوْنُهُ مَوْرِدًا لَهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ. أَمَّا مِنْ جِهَتَيْنِ ك: الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ:

- فَلَا تَصِحُّ فِي أَشْهُرِ الْقَوْلَيْنِ لَنَا.

- خِلَافًا لِلْأَكْثَرِينَ.

- وَقِيلَ: يَسْقُطُ الْفَرَضُ عِنْدَهَا لَا بِهَا.

وَمَأْخَذُ الْخِلَافِ: أَنَّ النَّظَرَ إِلَى هَذِهِ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ أَوْ إِلَى جِنْسِ الصَّلَاةِ.

النافي: مَا هِيَ الصَّلَاةُ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا، وَالْمُرَكَّبُ مِنَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ: مَنْهِيٌّ عَنْهُ، فَهَذِهِ الصَّلَاةُ مَنْهِيٌّ

عَنْهَا، وَالْمَنْهِي عَنْهُ لَا يَكُونُ طَاعَةً وَلَا مَأْمُورًا بِهِ، وَإِلَّا اجْتَمَعَ النَّقِضَانِ.

المثبت:

- لَا مَانِعٌ إِلَّا اتِّحَادُ الْمُتَعَلِّقَيْنِ إِجْمَاعًا، وَلَا اتِّحَادٌ؛ إِذِ الصَّلَاةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ صَلَاةٌ مَأْمُورٌ بِهَا وَالْغَضَبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ غَضَبٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مَعْقُولٌ بِدُونِ الْآخِرِ، وَجَمْعُ الْمُكَلَّفِ لَهُمَا لَا يُخْرِجُهُمَا عَنْ حُكْمِهِمَا مُتَفَرِّدَيْنِ.

- وَأَيْضًا: طَاعَةُ الْعَبْدِ وَعِصْيَانُهُ بِخِيَاطَةِ ثَوْبٍ أَمْرٌ بِخِيَاطَتِهِ فِي مَكَانٍ نُهِيَ عَنْ دُخُولِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

- وَلَوْ مَرَقَ سَهْمُهُ مِنْ كَافِرٍ إِلَى مُسْلِمٍ فَقَتَلَهُ: ضَمِنَ قِصَاصًا أَوْ دِيَّةً، وَاسْتَحَقَّ سَلْبَ الْكَافِرِ.

وأجيب عن الكل:

- بِأَنَّ: مَعَ النَّظَرِ إِلَى عَيْنِ هَذِهِ الصَّلَاةِ: لَا جِهَتَيْنِ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرْتُمْ.

- ثُمَّ يَلْزَمُ عَلَيْهِ: صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ بِالْجِهَتَيْنِ وَلَا فَرْقَ.

- ثُمَّ إِنَّ الْإِخْلَالَ بِشَرْطِ الْعِبَادَةِ مُبْطِلٌ، وَنِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِالصَّلَاةِ شَرْطٌ، وَالتَّقَرُّبُ بِالْمَعْصِيَةِ مُحَالٌ.

والمختار: صِحَّةُ الصَّلَاةِ؛ نَظَرًا إِلَى جِنْسِهَا، لَا إِلَى عَيْنِ مَحَلِّ النَّزَاعِ.

تنبيه

مُصَحِّحُو هَذِهِ الصَّلَاةِ قَالُوا: النَّهْيُ:

- إِمَّا رَاجِعٌ إِلَى ذَاتِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ: فَيُضَادُّ وَجُوبَهُ، نَحْوُ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢].

- أَوْ إِلَى خَارِجٍ عَنْ ذَاتِهِ، نَحْوُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: ٧٨] مَعَ (لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ)^(١): فَلَا يُضَادُّهُ، فَيَصِحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَلِكُلِّ حُكْمِهِ.

- أَوْ إِلَى وَصْفِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ فَقَطْ، نَحْوُ:

- ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] مَعَ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، و(دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ)^(٢)، وَكَالْنَهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَمَاكِينِ وَالْأَوْقَاتِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا.

- وَكَإِحْلَالِ الْبَيْعِ مَعَ: الْمَنْعِ مِنَ الرِّبَا.

فَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ هُوَ فَاسِدٌ غَيْرُ بَاطِلٍ؛ إِعْمَالًا لِدَلِيلِي الْجَوَازِ وَالْمَنْعِ.

لَنَا: أَنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ لَيْسَ هَذِهِ الصِّفَةُ، بَلِ الْمَوْصُوفُ بِهَا، وَإِلَّا لَلَزِمَ صِحَّةُ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ؛ إِذِ النَّهْيُ عَنْهَا لِيَوْصِفَهَا وَهُوَ تَضَمُّنُهَا الْغَرَرُ لَا لِكُونِهَا بَيْعًا؛ إِذِ الْبَيْعُ مَشْرُوعٌ إِجْمَاعًا.

(١) أخرجه البخاري (١٥٠/٧) برقم: (٥٨٣٤)، وأخرجه مسلم - واللفظ له - (٢/٩٩٧) برقم: (٢٠٦٩). عن عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني (٣٩٤/١) برقم: (٨٢٢). عن عائشة رضي الله عنها. وهو في البخاري (٧١/١) برقم: (٣٢٠)، وفي مسلم (١٦١/١) برقم: (٣٣٣).

المكروه

ضِدُّ الْمَنْدُوبِ . وَهُوَ :

- مَا مُدِحَ تَارِكُهُ وَلَمْ يُذَمَّ فَاعِلُهُ .

- وَقِيلَ : مَا رَجَحَ تَرْكُهُ عَلَى فِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ وَعِيدٍ فِيهِ .

- وَقِيلَ : مَا تَرَكَهُ خَيْرٌ مِنْ فِعْلِهِ كَذَلِكَ . وَمَعَانِيهَا وَاحِدَةٌ .

وَهُوَ : مَنْهِيٌّ عَنْهُ ؛ لِانْقِسَامِ النَّهْيِ إِلَى كَرَاهَةٍ وَحَظَرٍ ، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَمْرُ الْمُطْلَقُ ؛ لِتَنَافِيهِمَا .

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى : الْحَرَامِ كَقَوْلِ الْخَرَقِيِّ : «وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» ، وَعَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى ، وَإِطْلَاقِ الْكَرَاهَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى التَّنْزِيهِ .



المباح

مَا اقْتَضَى خِطَابُ الشَّرْعِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ مِنْ غَيْرِ مَذْحٍ
يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَلَا ذَمٍّ.

وهنا مسألتان:

- الأولى: المباح غير مأمور به، خلافاً للكعبي.
- لنا: الأمر يستلزم الترجيح، ولا ترجيح في المباح.
- قال: المباح ترك حرام، وهو واجب، فالمباح واجب.
- قلنا: يستلزمه ويحصل به، لا أنه هو بعينه، ثم قد يترك الحرام
ببقية الأحكام، فلتكن كلها واجبة، وهو باطل.

• الثانية: الانتفاع بالأعيان قبل الشرع:

- على الإباحة عند: التميمي، وأبي الخطاب، والحنفي.
- وعلى الحظر عند: ابن حامد، والقاضي وبعض المعتزلة.
- وعلى الوقف عند: أبي الحسن الخري^(١)، والواقفي.

(١) راجع ترجمته في الطبعة المطولة (ص ٨٤، ٨٥).

المبيح: خَلَقَهَا لَا لِحِكْمَةٍ عَبَثٌ، وَلَا حِكْمَةٍ إِلَّا انْتِفَاعُنَا بِهَا،
إِذْ هُوَ خَالٍ عَنِ مَفْسَدَةٍ كَالشَّاهِدِ.
وَرُدَّ:

- بَأَنَّ أَفْعَالَهُ تَعَالَى لَا تُعَلَّلُ^(١).
- وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْحِكْمَةُ صَبْرَ الْمُكَلَّفِ عَنْهَا فَيُثَابُ.
- وَخُلُوهُ عَنِ مَفْسَدَةٍ: مَمْنُوعٌ؛ إِذْ هُوَ تَصَرَّفٌ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ
كَالشَّاهِدِ.

الحاضر:

- تَصَرَّفٌ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ: فَحَرْمٌ كَالشَّاهِدِ.
- ثُمَّ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ خَطَرٌ، فَلَا مَسَاكَ أَحْوْطُ.
وَرُدَّ:

- بَأَنَّ مَنَعَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ ثَبَتَ بِالشَّرْعِ، وَالْكَلَامُ قَبْلَهُ.
- ثُمَّ الْمَنَعُ بِالنُّسْبَةِ إِلَى مَنْ يَتَضَرَّرُ بِهِ.
- وَالْاِخْتِيَاظُ مُعَارَضٌ بِأَنَّ الْمُؤْتَمِنَ عَلَى سِمَاطِ الْمَلِكِ يُعَدُّ
مُبْخَلًا لَهُ مُفْتَاتًا مُتَكَبِّرًا عَلَيْهِ، فَلَا مَسَاوٍ فَلَا تَرْجِيحَ.
الواقف: الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ مِنَ الشَّرْعِ، فَلَا حُكْمَ قَبْلَهُ، وَالْعَقْلُ

(١) هذا الرد جار على مذهب الأشاعرة نفاة الحكمة، الذين يقولون الله خلق الخلق
وبعث الرسل بالأمر والنهي لا لحكمة بل لمحض الإرادة، وإلا فالله منزّه عما
يقولون، فأهل السُّنَّة يشبّهون الله بالحكمة البالغة لثبوتها بضرورة العقل والشرع.

مُعَرَّفٌ لَا حَاكِمٌ^(١).

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ: اسْتِصْحَابُ كُلِّ حَالٍ أَضْلَاهُ فِيمَا جُهَلَ دَلِيلُهُ
سَمْعًا.



(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٨٧).

خاتمة

خطاب الوضع

- مَا اسْتُفِيدَ بِوَاسِطَةِ نَضْبِ الشَّارِعِ عِلْمًا مُعَرِّفًا لِحُكْمِهِ؛ لِتَعَذُّرِ مَعْرِفَةِ خِطَابِهِ فِي كُلِّ حَالٍ.

- وَإِنْ قِيلَ: خِطَابُ الشَّرْعِ الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ لَا بِالِاقْتِضَاءِ وَلَا التَّخْيِيرِ: صَحَّ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ^(١).

وَالْعِلْمُ الْمَنْصُوبُ أَصْنَافٌ:

• أَحَدُهَا: الْعِلَّةُ:

وَهِيَ فِي الْأَصْلِ: الْعَرَضُ الْمَوْجِبُ لَخُرُوجِ الْبَدَنِ الْحَيَوَانِيِّ عَنِ الْإِعْتِدَالِ الطَّبِيعِيِّ، ثُمَّ اسْتُعِيرَتْ عَقْلًا ل: مَا أَوْجَبَ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ لِذَاتِهِ ك: الْكَسْرِ لِلانْكِسَارِ وَالتَّسْوِيدِ لِلَسَّوَادِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَتْ شَرْعًا لِمَعَانٍ:

- أَحَدُهَا: مَا أَوْجَبَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ لَا مَحَالَةً. وَهُوَ الْمَجْمُوعُ الْمُرَكَّبُ مِنْ: مُقْتَضِي الْحُكْمِ، وَشَرْطِهِ، وَمَحَلِّهِ، وَأَهْلِهِ؛ تَشْبِيهًا بِأَجْزَاءِ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.

- الثاني: مُقْتَضِي الْحُكْم، وَإِنْ تَخَلَّفَ لِفَوَاتِ شَرْطٍ أَوْ وُجُودِ مَانِعٍ.

- الثالث: الْحِكْمَةُ ك: مَشَقَّةُ السَّفَرِ لِلْقَصْرِ وَالْفِطْرِ، وَالذِّينِ لِمَنْعِ الزَّكَاةِ، وَالْأُبُوءَ لِمَنْعِ الْقِصَاصِ.

• الثاني: السَّبَبُ:

وَهُوَ لُغَةً: مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْغَرَضِ، وَاشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْحَبْلِ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَاسْتُعِيرَ شَرْعًا لِمَعَانٍ:

- أَحَدُهَا: مَا يُقَابِلُ الْمُبَاشَرَةَ ك: حَفْرِ الْبِئْرِ مَعَ التَّرْدِيَةِ، فَالْأَوَّلُ سَبَبٌ وَالثَّانِي عِلَّةٌ.

- الثاني: عِلَّةُ الْعِلَّةِ ك: الرَّمْيُ هُوَ سَبَبٌ لِلْقَتْلِ، وَهُوَ عِلَّةُ الْإِصَابَةِ الَّتِي هِيَ عِلَّةُ الزُّهُوقِ.

- الثالث: الْعِلَّةُ بِدُونِ شَرْطِهَا ك: النَّصَابُ بِدُونِ الْحَوْلِ.

- الرَّابِعُ: الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ كَامِلَةٌ؛ وَسُمِّيَتْ سَبَبًا لِأَنَّ عِلَّتَيْهَا لَيْسَتْ لِذَاتِهَا بَلْ يَنْصُبُ الشَّارِعُ لَهَا فَأَشْبَهَتْ السَّبَبَ - وَهُوَ مَا يَحْصُلُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ لَا بِهِ^(١) -.

• الثالث: الشَّرْطُ:

وَهُوَ لُغَةً: الْعَلَامَةُ، وَمِنْهُ: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]. وَشَرْعًا:

مَا لَزِمَ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءً أَمْرٍ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ السَّبَبِيَّةِ ك: الْإِحْصَانِ وَالْحَوْلِ يَنْتَفِي الرِّجْمُ وَالزَّكَاةُ لَانْتِفَائِهِمَا، وَهُوَ:

(١) هذا الحد للسبب مبني على القول بالجبر وأن المخلوقات لا تأثير لها البتة، وهو باطل بل الأسباب لها تأثير حيث جعل الله فيها هذه الخاصية.

- عَقْلِيٌّ ك: الْحَيَاةُ لِلْعِلْمِ.
- وَلُغَوِيٌّ ك: دُخُولِ الدَّارِ لِقُوعِ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ.
- وَشَرْعِيٌّ ك: الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ.
- وَعَكْسُهُ: الْمَانِعُ:
- وَهُوَ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ عَدَمُ الْحُكْمِ.
- وَنَضْبُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُفِيدَةٌ مُقْتَضِيَاتِهَا: حُكْمُ شَرْعِيٍّ؛ إِذْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الزَّانِي حُكْمَانِ: وَجُوبُ الْحَدِّ، وَسَبْيُهُ الزَّانَا لَهُ.
- ثُمَّ هُنَا أُمُورٌ:
- أَحَدُهَا: الصَّحَّةُ:
- فِي الْعِبَادَاتِ:
- وَقُوعُ الْفِعْلِ كَافِيًا فِي سُقُوطِ الْقَضَاءِ.
- وَقِيلَ: مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ. وَلَا يَرِدُ الْحَجُّ الْفَاسِدُ لِعَدَمِ مُوَافَقَتِهِ.
- فَصَلَاةُ الْمُحَدِّثِ يَظُنُّ الطَّهَارَةَ: صَحِيحَةٌ عَلَى الثَّانِي، دُونَ الْأَوَّلِ. وَالْقَضَاءُ: وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْلَيْنِ.
- وَالْبُطْلَانُ: يُقَابِلُهَا عَلَى الرَّأْيَيْنِ.
- وَفِي الْمَعَامَلَاتِ: تَرْتَّبُ أَحْكَامُهَا الْمَقْصُودَةُ بِهَا عَلَيْهَا.
- وَالْبُطْلَانُ وَالْفَسَادُ:
- مُتَرَادِفَيْنِ يُقَابِلَانِهَا.
- وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لَا تَرَادُفُ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا بِمَا سَبَقَ^(١).

• الثاني :

- الأَدَاءُ : فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ شَرْعًا .

- والإِعَادَةُ : فِعْلُهُ فِيهِ ثَانِيًا لِخَلَلٍ فِي الْأَوَّلِ .

- والقَضَاءُ : فِعْلُهُ خَارِجَ الْوَقْتِ لِفَوَاتِهِ فِيهِ :

- لِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ .

- وَقِيلَ : لَا يُسَمَّى قَضَاءً مَا فَاتَ لِعُذْرٍ كـ: الْحَائِضِ

وَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ يَسْتَدْرِكُونَ الصَّوْمَ ؛ لِعَدَمِ وُجُوبِهِ عَلَيْهِمْ حَالِ الْعُذْرِ ؛ بِدَلِيلِ عَدَمِ عِضْيَانِهِمْ لَوْ مَاتُوا فِيهِ .
وَرُدَّ :

- بِوُجُوبِ نِيَّةِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمْ إِجْمَاعًا ^(١) .

- وَيَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : «كُنَّا نَحِيضُ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ» ^(٢) .

- وَبِأَنَّ ثُبُوتَ الْعِبَادَةِ فِي الذِّمَّةِ كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ : غَيْرُ مُمْتَنِعٍ : فَكِلَاهُمَا يُقْضَى .

وَفِعْلُ الزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ بَعْدَ تَأْخِيرِهِمَا عَنْ وَقْتِ وُجُوبِهِمَا :

لَا يُسَمَّى قَضَاءً ؛ لِعَدَمِ تَعَيُّنِ وَقْتِ الزَّكَاةِ وَامْتِنَاعِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ .

• الثالثُ :

- الْعَزِيمَةُ : لُغَةً : الْقَصْدُ الْمُؤَكَّدُ . وَشَرْعًا : الْحُكْمُ الثَّابِتُ

لِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ خَالٍ عَنِ مُعَارِضٍ .

(١) قال عز الدين الكناني : «وفيه نظر؛ لأنها ليست واجبة عندنا على الصحيح» [بلغة الوصول (ص ٦٩)] .

(٢) أخرجه مسلم عن معاذة (١٦٣/١) برقم : (٣٣٥) .

- وَالرُّخْصَةُ: لُغَةً: السُّهُولَةُ. وَشَرْعًا:

- مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ.

- وَقِيلَ: اسْتِبَاحَةُ الْمَحْظُورِ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ الْحَاطِرِ.

فَمَا لَمْ يُخَالِفْ دَلِيلًا ك: اسْتِبَاحَةُ الْمُبَاحَاتِ، وَسُقُوطُ صَوْمِ
شَوَّالٍ: لَا يُسَمَّى رُخْصَةً.

وَمَا خُفِّفَ عَنَّا مِنَ التَّغْلِيظِ عَلَى الْأُمَمِ قَبْلَنَا بِالنُّسْبَةِ إِلَيْنَا: رُخْصَةٌ
مَجَازًا.

وَمَا خُصَّ بِهِ الْعَامُّ:

- إِنْ اخْتَصَّ بِمَعْنَى لَا يُوجَدُ فِي بَقِيَّةِ صُورِهِ ك: الْأَبِ
الْمَخْصُوصِ بِالرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ: فَلَيْسَ بِرُخْصَةٍ.

- وَإِلَّا: كَانَ رُخْصَةً ك: الْعَرَايَا الْمَخْصُوصَةُ مِنْ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ.

وإِبَاحَةُ التَّيْمُمِ: رُخْصَةٌ إِنْ كَانَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ
لِمَرَضٍ أَوْ زِيَادَةِ ثَمَنِ، وَإِلَّا: فَلَا؛ لِعَدَمِ قِيَامِ السَّبَبِ.

وَالرُّخْصَةُ: قَدْ تَجِبُ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَقَدْ لَا تَجِبُ
كَكَلِمَةِ الْكُفْرِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: التَّيْمُمُ وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ كُلُّ مِنْهُمَا رُخْصَةٌ عَزِيمَةٌ؛
بِاعْتِبَارِ الْجِهَتَيْنِ.



الفصل الرابع

في اللغات

وَهِيَ : جَمْعُ لُغَةٍ، وَهِيَ : الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَعَانِي النَّفْسِيَّةِ.
وَاخْتِلَافُهَا لِاخْتِلَافِ أَمْزِجَةِ الْأَلْسِنَةِ؛ لِاخْتِلَافِ الْأَهْوِيَةِ وَطَبَائِعِ
الْأُمُكِنَةِ.

ثُمَّ هُنَا أُنْبَحَثُ :

• الْأَوَّلُ :

- قِيلَ : هِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ .

- وَقِيلَ : اضْطِلَاحِيَّةٌ .

- وَقِيلَ : مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْقِسْمَيْنِ .

وَالْكُلُّ مُمَكِّنٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ بِأَحَدِهَا؛ إِذْ لَا قَاطِعَ
نَقْلِيٍّ، وَلَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيهَا. وَالخَطْبُ فِيهَا يَسِيرٌ؛ إِذْ لَا يَرْتَبِطُ بِهَا
تَعَبُّدٌ عَمَلِيٌّ، وَلَا اعْتِقَادِيٌّ. وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ.

لَنَا : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].

قِيلَ : أَلْهَمَهُ، أَوْ عَلَّمَهُ لُغَةً مِنْ قَبْلَهُ، أَوْ الْأَسْمَاءَ الْمَوْجُودَةَ
حِينَئِذٍ، لَا مَا حَدَثَ.

قُلْنَا : تَخْصِيصٌ وَتَأْوِيلٌ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ.

• الثَّانِي :

- تَثَبُّتُ الْأَسْمَاءِ قِيَاسًا، وَهُوَ قَوْلُ [بَعْضِ]^[١] الشَّافِعِيَّةِ.

- خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، [وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ]^[٢]، وَبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ.

لَنَا: مُعْتَمَدُهُ فَهْمُ الْجَامِعِ، كَالْتَّخْمِيرِ فِي النَّبِيذِ، كَالشَّرْعِيِّ، فَيَصِحُّ حَيْثُ فَهِمَ.

قَالُوا: إِنْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْجَامِعَ التَّخْمِيرُ فَد: النَّبِيذُ خَمْرٌ بِالْوَضْعِ، وَإِلَّا فَد: إِلْحَاقُ مَا لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِمْ بِهَا.

قُلْنَا: لَيْسَ النَّصُّ مِنْ شَرْطِ الْجَامِعِ، بَلْ يَثْبُتُ بِالِاسْتِقْرَاءِ.

قَالُوا: سَمَّوُا الْفَرَسَ أَذْهَمَ لِسَوَادِهِ، وَكُمَيْتًا لِحُمْرَتِهِ، وَلَمْ يُلْحَقْ بِهِمَا غَيْرُهُمَا.

قُلْنَا: مَوْضُوعٌ لِلْجِنْسِ وَالصِّفَةِ، فَالْعَلَّةُ ذَاتُ وَصْفَيْنِ، فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِأَحَدِهِمَا، ثُمَّ هُوَ مُعَارَضٌ بِمِثْلِهِ فِي الشَّرْعِيِّ.

قَالُوا: الشَّرْعِيُّ يَثْبُتُ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا إِجْمَاعَ هُنَا.

قُلْنَا:

- بَلْ بِالْعَقْلِ - كَمَا سَيَأْتِي^(٣) ..

[١] ليست في (ب).

[٢] ليست في (أ).

(٣) يعني: أن العلة الشرعية لا يقتصر إثباتها على الإجماع كما سيأتي (ص ٢٢٠).

- ثُمَّ مُسْتَنَدُ الْإِجْمَاعِ: اسْتِقْرَاءُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَاسْتِقْرَاءُ اللُّغَةِ: مِثْلُهُ.

- ثُمَّ قَدْ نَصَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَةِ اللُّغَةِ عَلَى جَوَازِهِ: وَقَوْلُهُمْ حُجَّةٌ، وَهُوَ إِبْطَاتٌ: فَيُقَدَّمُ.

• الثَّالِثُ: الْأَسْمَاءُ: وَضْعِيَّةٌ، وَعُرْفِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَمَجَازٌ مُطْلَقٌ.

- فَالْوَضْعِيُّ: الْحَقِيقَةُ: وَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضُوعٍ أَوَّلٍ.
- وَالْعُرْفِيُّ:

[أ] - مَا خُصَّ عُرْفًا بِبَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ الْوَضْعِيَّةِ كَ: الدَّابَّةِ لِذَاتِ الْأَرْبَعِ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْوَضْعِ لِكُلِّ مَا دَبَّ.

[ب] - أَوْ يَشِيعُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ كَ: الْغَائِطِ، وَالْعَذِرَةِ، وَالرَّأْوِيَةِ، وَحَقِيقَتُهَا: الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ، وَفِنَاءُ الدَّارِ، وَالْجَمَلُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ الْمَاءُ.

وَهُوَ: مَجَازٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوْضُوعِ الْأَوَّلِ، وَحَقِيقَةُ فِيمَا خُصَّ بِهِ عُرْفًا لِاشْتِهَارِهِ.

- وَالشَّرْعِيُّ:

- مَا نَقَلَهُ الشَّرْعُ فَوَضَعَهُ إِزَاءَ مَعْنَى شَرْعِيٍّ كَ: الصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ.

- وَقِيلَ: لَا شَرْعِيَّةَ؛ بَلِ اللُّغَوِيَّةُ بَاقِيَةٌ وَزِيدَتْ شُرُوطًا.

لنا: حِكْمَةُ الشَّرْعِ تَقْتَضِي تَخْصِيصَ بَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ بِأَسَامٍ مُسْتَقْلَةٍ، وَذَلِكَ بِالنَّقْلِ أَسْهَلُ مِنْهُ بِالتَّبْقِيَةِ مَعَ الزِّيَادَةِ.

قالوا: الْعَرَبُ لَمْ تَضَعْهَا فَلَيْسَتْ عَرَبِيَّةً، فَلَا يَكُونُ الْقُرْآنُ عَرَبِيًّا.

قلنا:

- عَرَبِيَّةٌ بِوَضْعِ الشَّارِعِ لَهَا مَجَازًا.

- وَإِنْ سُلِّمَ: فَلَا يَخْرُجُ الْقُرْآنُ عَنِ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا بِالْفَاطِ يَسِيرَةٍ مِنْ غَيْرِهِ.

قالوا: لَوْ فَعَلَ لَعَرَّفَ الْأُمَّةَ بِطَرِيقِ عِلْمِيٍّ.

قلنا:

- فَهُمْ مَقْصُودُهُ بِالْقَرَائِنِ وَالتَّكْرِيرِ، فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى التَّوْقِيفِ.

- ثُمَّ هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ فَلَعَلَّهُ قَصَدَ إِيْصَالَ ثَوَابِ اجْتِهَادِ لِأَهْلِهِ.

- ثُمَّ يَبْطُلُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ.

وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ عِنْدَ إِطْلَاقِهَا:

- تُضَرَفُ إِلَى مَعْنَاهَا الشَّرْعِيٍّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ يُبَيِّنُ الشَّرْعَ

لَا اللَّغَةَ. وَكَذَا فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ.

- وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي: أَنَّهَا تَكُونُ مُجْمَلَةً، وَهُوَ قَوْلُ

بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ؛ لِتَرَدُّدِهَا بَيْنَ مَعْنَيْيْهَا. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وَاللَّفْظُ لِحَقِيقَتِهِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلُ الْمَجَازِ؛ وَإِلَّا لَأَخْتَلَّ مَقْصُودُ

الْوَضْعِ - وَهُوَ: التَّفَاهُمْ -.

- وَالْمَجَازُ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ أَوَّلَ عَلَى وَجْهِ
يَصِحُّ.

وَشَرْطُهُ:

- الْعَلَاقَةُ: وَهِيَ مَا يَنْتَقِلُ الذَّهْنُ بِوَاسِطَتِهِ عَنْ مَحَلِّ الْمَجَازِ
إِلَى الْحَقِيقَةِ.

- وَيُغْتَبَرُ ظُهُورُهَا كَ: الْأَسَدِ عَلَى الشُّجَاعِ بِجَامِعِ
الشُّجَاعَةِ، لَا عَلَى الْأَبْخَرِ؛ لِخَفَائِهَا.
وَيُتَجَوَّزُ بِ:

[١] - السَّبَبِ عَنِ الْمُسَبَّبِ.

[٢] - وَالْعِلَّةِ عَنِ الْمَعْلُولِ.

[٣] - وَاللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ.

[٤] - وَالْأَثَرِ عَنِ الْمُؤَثِّرِ.

[٥] - وَالْمَحَلِّ عَنِ الْحَالِّ.

[٦، ٧، ٨، ٩، ١٠] - وَبِالْعَكْسِ فِيهِنَّ.

[١١] - وَبِاعْتِبَارِ وَضْفِ زَائِلٍ كَ: الْعَبْدِ عَلَى الْعَتِيقِ.

[١٢] - أَوْ آيِلٍ كَ: الْخَمْرِ عَلَى الْعَصِيرِ.

[١٣] - وَبِمَا بِالْقُوَّةِ عَلَى مَا بِالْفِعْلِ.

[١٤] - وَعَكْسُهُ.

[١٥] - وَبِالزِّيَادَةِ نَحْوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

[١٦] - وَبِالنَّقْصِ نَحْوُ: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]،
 ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أَيْ: حُبَّهُ.
 وَتُعْرَفُ الْحَقِيقَةُ بِ:

- مُبَادَرَتِهَا إِلَى الْفَهْمِ بِلَا قَرِينَةٍ.

- وَبِصِحَّةِ الْإِشْتِقَاقِ مِنْهُ وَتَضْرِيْفِهِ نَحْوُ: أَمَرَ يَاْمُرُ أَمْرًا فِي الْأَمْرِ
 اللَّفْظِيِّ، بِخِلَافِهِ بِمَعْنَى الشَّأْنِ نَحْوُ: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود:
 ٩٧] إِذْ لَا يَتَصَرَّفُ.

- وَبِاسْتِعْمَالِ لَفْظِهِ وَخَدَهُ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ كَ: الْمَكْرِ فِي غَيْرِ اللَّهِ
 تَعَالَى، بِخِلَافِهِ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَمَكْرُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٥٤] ^(١).
 - وَبِاسْتِحَالَةِ نَفْيِهِ نَحْوُ: الْبَلِيدُ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، بِخِلَافٍ: لَيْسَ
 بِحِمَارٍ.

وَاللَّفْظُ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ لَيْسَ حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا؛ لِعَدَمِ رُكْنِ
 تَعْرِيفِهِمَا - وَهُوَ: الْإِسْتِعْمَالُ -.

وَالْحَقِيقَةُ لَا تَسْتَلْزِمُ الْمَجَازَ. وَفِي الْعَكْسِ خِلَافٌ، الْأَظْهَرُ
 الْإِثْبَاتُ.

وَلَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ عَلَى نَقْلِ اسْتِعْمَالِهِ فِي مَحَلِّهِ
 عَنِ الْعَرَبِ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ اكْتِفَاءً بِالْعَلَاقَةِ الْمُجَوِّزَةِ، كَالِإِشْتِقَاقِ
 وَالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ وَاللُّغَوِيِّ.

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ١٠٥).

وَأَنكَرَ الْمَجَازَ قَوْمٌ مُّطْلَقًا، وَالْحَقُّ ثُبُوتُهُ فِي: الْمُفْرَدِ كَ:
الْأَسَدِ فِي الشُّجَاعِ، وَفِي الْمُرَكَّبِ نَحْوُ: أَشَابَنِي الزَّمَانُ، وَ﴿أَخْرَجَتِ
الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]، وَأَحْيَانِي اكْتِحَالِي بِطُلْعَتِكَ - عَلَى الْأَظْهَرِ
فِيهِ -.

• الرَّابِعُ :

- الصَّوْتُ: عَرَضٌ مَسْمُوعٌ.

- وَاللَّفْظُ: صَوْتُ مُعْتَمِدٌ عَلَى مَخْرَجٍ مِنْ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ.

- وَالْكَلِمَةُ:

- لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ.

- وَالْأَجَوْدُ: لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ...

وَجَمَعُهَا: كَلِمٌ، مُفِيدًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُفِيدٍ.

وَهِيَ جِنْسٌ، أَنْوَاعُهُ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، وَلِقِسْمَتِهَا طُرُقٌ
كَثِيرَةٌ.

- وَالْكَلَامُ:

- مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ - وَهُوَ: نِسْبَةُ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ إِلَى

الْآخَرِ لِإِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ -.

- وَقِيلَ: اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَشَرْطُهُ: الْإِفَادَةُ. وَلَا يَأْتَلَفُ إِلَّا مِنْ:

- اسْمَيْنِ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

- أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ». فَالْأُولَى: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.
وَالثَّانِيَةُ: فِعْلِيَّةٌ. وَ«يَا زَيْدٌ»، وَالشَّرْطِيَّةُ نَحْوُ: «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ»: فِعْلِيَّتَانِ.
وَالْكَلَامُ: نَصْرٌ، وَظَاهِرٌ، وَمُجْمَلٌ.

[أ] - فَالنَّصْرُ: لُغَةٌ: الْكَشْفُ وَالظُّهُورُ، وَمِنْهُ: نَصَبَ الظُّبَيْةَ رَأْسَهَا
أَيُّ: رَفَعَتْهُ وَأَظْهَرَتْهُ، وَمِنْهُ: مَنَصَّةُ الْعُرُوسِ. وَاصْطِلَاحًا:
- الصَّرِيحُ فِي مَعْنَاهُ.

- وَقِيلَ: مَا أَفَادَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِمَالٍ.

وَحُكْمُهُ: أَنْ لَا يَتْرَكَ إِلَّا بِنَسْخِ.

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى: مَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ يَعْضُدُهُ^(١) دَلِيلٌ، وَعَلَى
الظَّاهِرِ - وَلَا مَانِعَ مِنْهُ -؛ إِذِ الْإِشْتِقَاقُ الْمَذْكُورُ يَجْمَعُهُمَا.

[ب] - وَالظَّاهِرُ: حَقِيقَةٌ: هُوَ الْإِخْتِمَالُ الْمُتَبَادِرُ. وَاسْتِعْمَالًا:

- اللَّفْظُ الْمُحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ فَأَكْثَرُ هُوَ فِي أَحَدِهَا أَظْهَرُ.

- أَوْ مَا بَادَرَ مِنْهُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ مَعْنَى مَعَ تَجْوِيزٍ غَيْرِهِ.

وَلَا يُعَدُّ عَنْهُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ - وَهُوَ: صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِذَلِيلٍ
يَصِيرُ بِهِ الْمَرْجُوحُ رَاجِحًا -.

ثُمَّ قَدْ: يَبْعُدُ الْإِخْتِمَالُ فَيَحْتَاجُ فِي حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ إِلَى دَلِيلٍ
قَوِيٍّ، وَقَدْ يَقْرُبُ فَيَكْفِيهِ أَذْنَى دَلِيلٍ، وَقَدْ يَتَوَسَّطُ فَيَكْفِيهِ مِثْلُهُ.
وَالدَّلِيلُ: قَرِينَةٌ، أَوْ ظَاهِرٌ آخَرُ، أَوْ قِيَاسٌ.

وَكُلُّ مُتَأَوَّلٍ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ: الْإِخْتِمَالُ الْمَرْجُوحُ، وَعَاضِدُهُ.

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ، وَفِي نَسْخَةِ الصَّنِيعِ: «لَا يَعْضُدُهُ»، وَالْمُثَبَّتُ هُوَ
الْمُوَافِقُ لِكَلَامِ الْمَصْنُفِ فِي شَرْحِهِ (١/٥٥٥، ٥٥٦). وَرَاجِعُ: تَعْلِيقُ رَقْمِ (٨)
(٣/٥٩٨) شَرْحُ بِمَخْتَصَرِ الرُّوضَةِ بِتَحْقِيقِ: د. آلِ إِبْرَاهِيمِ.

وَقَدْ يَدْفَعُ الْإِحْتِمَالَ: مَجْمُوعُ قَرَائِنِ الظَّاهِرِ، دُونَ أَحَادِهَا:

- كَتَاوِيلُ الْحَنْفِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ فِي قَوْلِهِ ﷺ لِغَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ حَيْثُ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ: (أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ) ^(١) عَلَى: تَرَكَ نِكَاحَهُنَّ ابْتِدَاءً، وَعَضَدُوهُ بِالْقِيَاسِ - وَهُوَ: عَدَمُ أَوْلَوِيَّةِ بَعْضِهِنَّ بِالْإِمْسَاكِ دُونَ بَعْضٍ أَوْ نَحْوُهُ -.

وَرُدُّ:

- بِأَنَّ السَّابِقَ إِلَى فَهْمِنَا وَفَهْمِ الصَّحَابَةِ ﷺ مِنَ الْمُفَارَقَةِ: التَّسْرِيحُ، لَا تَرَكَ النِّكَاحِ.

- وَبَيَّأَنُهُ قَوْضَ ذَلِكَ إِلَيْهِ مُسْتَقِلًّا بِهِ، وَابْتِدَاءُ النِّكَاحِ لَا يَسْتَقِلُّ بِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ رِضَا الْمَرْأَةِ.

- وَبَيَّأَنَ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ لَا يَخْتَصُّ بِهِنَّ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «انْكَحْ أَرْبَعًا مِمَّنْ شِئْتَ». فَهَذِهِ قَرَائِنُ تَدْفَعُ تَأْوِيلَهُنَّ.

- وَكَتَاوِيلُهُنَّ: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ) ^(٢) عَلَى: الْأَمَةِ. ثُمَّ صَدَّهُمْ: (فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا)؛ إِذْ مَهْرُ الْأَمَةِ لِسَيِّدِهَا لَا لَهَا، فَتَأَوَّلُوهُ عَلَى الْمُكَاتَبَةِ، وَهُوَ تَعَسُّفٌ؛ إِذْ هَذَا عَامٌّ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ فَلَا يُؤْثِّرُ فِيهِ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ.

(١) أخرجه الترمذي (٦٠٠/٢) برقم: (١١٥٨)، وابن ماجه (١٣١/٣) برقم:

(١٩٥٣)، وأحمد (٢٢٠/٨) برقم: (٤٦٠٩). عن ابن عمر ؓ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥/٣) برقم: (٢٠٨٣)، والترمذي (٥٦٩/٢) برقم:

(١١٢٧)، وابن ماجه (٧٧/٣) برقم: (١٨٧٩)، وأحمد (٢٤٣/٤٠) برقم:

(٢٤٢٠٥). عن عائشة ؓ.

- وَقَدْ قِيلَ فِي حَمْلٍ: (لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ)^(١) عَلَى: الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ: إِنَّهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ لَوْجُوبِهِمَا بِسَبَبِ عَارِضٍ فَهُوَ كَالْمُكَاتَبَةِ فِي حَدِيثِ النِّكَاحِ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُمَا لَيْسَا مِثْلَهَا فِي النَّذْرِ وَالْقَلَّةِ، فَقَصُرُ مَضْمُونِ الْحَدِيثِ عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ قَوِيٍّ.

فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ: إِخْرَاجَ النَّادِرِ قَرِيبٌ، وَالْقَصْرَ عَلَيْهِ مُمْتَنِعٌ، وَبَيْنَهُمَا دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ، بَعْدًا وَقُرْبًا.

[ج] - وَالْمُجْمَلُ: يَأْتِي ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢).



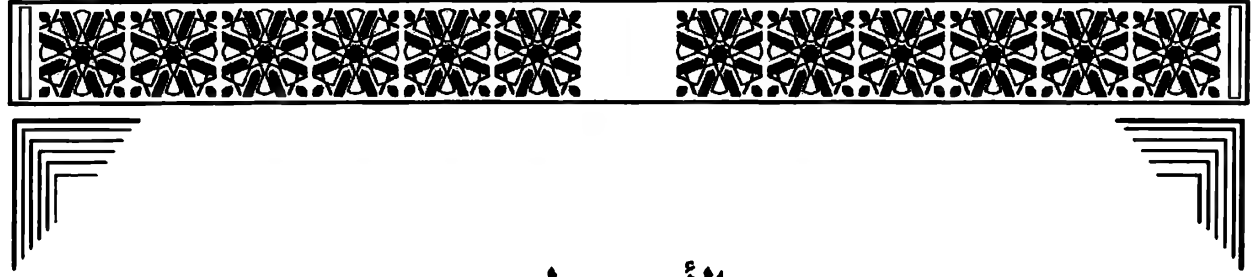
(١) أخرجه أبو داود (١١٢/٤) برقم: (٢٤٥٤)، والنسائي (ص ٣٦٥) برقم:

(٢٣٣٤)، والترمذي (٢٦٠/٢) برقم: (٧٣٩)، وابن ماجه (٥٩٨/٢) برقم:

(١٧٠٠)، ومالك (٣٠١/١) برقم: (٧٧٦)، وأحمد (٥٣/٤٤) برقم:

(٢٦٤٥٧). عن حفصة رضي الله عنها.

(٢) (ص ١٥٨).



الأصول

الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَاسْتِصْحَابُ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ.
وَمَصْدَرُهَا: اللَّهُ تَعَالَى؛ إِذِ الْكِتَابُ قَوْلُهُ، وَالسُّنَّةُ بَيَانُهُ، وَالْإِجْمَاعُ دَالُّ
عَلَى النَّصِّ. وَمُذَرِّكُهَا: الرَّسُولُ ﷺ؛ إِذْ لَا سَمَاعَ لَنَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَا جِبْرِيلَ. وَاخْتُلِفَ فِي أُصُولٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا.



وَكِتَابُ اللَّهِ

- كَلَامُهُ الْمُنَزَّلُ لِلْإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ. وَهُوَ: الْقُرْآنُ.
- وَتَعْرِيفُهُ بِ: مَا نُقِلَ بَيْنَ دَفْتَيِ الْمُضْحَفِ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا:
دَوْرِيٌّ.

وَقَالَ قَوْمٌ: الْكِتَابُ غَيْرُ الْقُرْآنِ^(١).
وَرُدَّ:

- بِحِكَايَةِ قَوْلِ الْجِنِّ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا﴾ [الجن: ١] ﴿إِنَّا سَمِعْنَا
كِتَابًا﴾ [الأحقاف: ٣٠]: وَالْمَسْمُوعُ وَاحِدٌ.
- وَبِالْإِجْمَاعِ عَلَى اتِّحَادِ مُسَمَّى اللَّفْظَيْنِ.
وَالْكَلَامُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ: الْحُرُوفِ الْمَسْمُوعَةِ،
وَالْمَعْنَى النَّفْسِيَّةِ - وَهُوَ: نِسْبَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ قَائِمَةٌ بِالْمُتَكَلِّمِ -^(٢).
وَعِنْدَنَا: لَا اشْتِرَاكَ، وَالْكَلَامُ: الْأَوَّلُ^(٣)،

(١) الذين نصوا على التفريق بين الكتاب والقرآن هم: بعض القائلين بالكلام
النفسي من الكلابية والأشاعرة.

(٢) القول بالاشتراك هو قول طائفة من الأشاعرة، كما في الحاشية الآتية.

(٣) يؤخذ من عبارة المصنف أن الكلام: حقيقة في اللفظ مجاز في مدلوله الذي
هو معنى اللفظ [شرح مختصر الروضة (١٤/٢)]. وهذا قول: كثير من أهل =

وهو: قديم^(١)، والبحث فيه كلامي.

ثم هنا مسائل:

• الأولى: القراءات السبع:

- متواترة.

- خلافاً لقوم^(٢).

لنا: القول بأن جميعها آحاد: خلاف الإجماع، وبأن بعضها كذلك: ترجيح من غير مرجح، فتعين المدعى.

قالوا: الآحاد واحد غير معين.

قلنا: محال؛ إذ المتواتر معلوم والآحاد مظنون فالتمييز بينهما لازم، وإذ لا مظنون: فلا آحاد.

= الكلام من المعتزلة وغيرهم، وطائفة من المنتسبين إلى السنة، وهو قول النحاة لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.

والقول الثاني: الكلام حقيقة في معنى اللفظ مجاز في اللفظ. وهذا قول ابن كلاب ومن تبعه، وقال به طائفة من الأشاعرة.

والقول الثالث: أن الكلام مشترك بين اللفظ والمعنى. وهذا قول بعض المتأخرين من الكلائية، وقال به طائفة من الأشاعرة.

والقول الرابع: الكلام يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما أن لفظ الإنسان يتناول الروح والبدن جميعاً. وهذا قول السلف وأئمة الفقهاء والجمهور. وهو الذي قرره المصنف في موضع من شرحه [(٢/٤٢٠)].

(١) راجع: التعليق على وصف الكلام بالقدم في الطبعة المطولة (ص ١٢٠).

(٢) نقل الاتفاق على القول الأول، وممن خالف المعتزلة، وأبو شامة، وابن الجزري. واختار المصنف [شرح مختصر الروضة (٢/٢٣)]: أنها متواترة من القراء السبعة إلينا، لا من النبي ﷺ إلى القراء.

وهو: قديم^(١)، والبحث فيه كلامي.

ثم هنا مسائل:

• الأولى: القراءات السبع:

- متواترة.

- خلافاً لقوم^(٢).

لنا: القول بأن جميعها آحاد: خلاف الإجماع، وبأن بعضها كذلك: ترجيح من غير مرجح، فتعين المدعى.

قالوا: الآحاد واحد غير معين.

قلنا: محال؛ إذ المتواتر معلوم والآحاد مظنون فالتمييز بينهما لازم، وإذ لا مظنون: فلا آحاد.

= الكلام من المعتزلة وغيرهم، وطائفة من المنتسبين إلى السنة، وهو قول النحاة لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.

والقول الثاني: الكلام حقيقة في معنى اللفظ مجاز في اللفظ. وهذا قول ابن كلاب ومن تبعه، وقال به طائفة من الأشاعرة.

والقول الثالث: أن الكلام مشترك بين اللفظ والمعنى. وهذا قول بعض المتأخرين من الكلائية، وقال به طائفة من الأشاعرة.

والقول الرابع: الكلام يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما أن لفظ الإنسان يتناول الروح والبدن جميعاً. وهذا قول السلف وأئمة الفقهاء والجمهور. وهو الذي قرره المصنف في موضع من شرحه [(٢/٤٢٠)].

(١) راجع: التعليق على وصف الكلام بالقدم في الطبعة المطولة (ص ١٢٠).

(٢) نقل الاتفاق على القول الأول، وممن خالف المعتزلة، وأبو شامة، وابن الجزري. واختار المصنف [شرح مختصر الروضة (٢/٢٣)]: أنها متواترة من القراء السبعة إلينا، لا من النبي ﷺ إلى القراء.

• الثَّانِيَّةُ: الْمَنْقُولُ أَحَادًا نَحْوُ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»^(١):

- حُجَّةٌ: عِنْدَنَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

- خِلَافًا لِلْبَاقِينَ.

لَنَا: هُوَ قُرْآنٌ أَوْ خَبَرٌ: وَكِلَاهُمَا يُوجِبُ الْعَمَلَ.

قالوا:

- يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَذْهَبٌ لَهُ.

- ثُمَّ نَقَلَهُ قُرْآنًا خَطَأً؛ إِذْ يَجِبُ عَلَى الرَّسُولِ تَبْلِيغُ الْوَحْيِ إِلَى مَنْ يَحْضُلُ بِخَبَرِهِ الْعِلْمُ.

قلنا:

- نِسْبَةُ الصَّحَابِيِّ رَأْيُهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ: كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ لَا يَلِيقُ بِهِ، فَالظَّاهِرُ صِدْقُ النِّسْبَةِ.

- وَالْخَطَأُ الْمَذْكُورُ إِنْ سَلَّمَ: لَا يَضُرُّ؛ إِذِ الْمَطْرَحُ كَوْنُهُ قُرْآنًا لَا خَبَرًا؛ لِمَا ذَكَرْنَا وَهُوَ كَافٍ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦٦/٧) برقم: (١٢٥٠٣)، والطبري في تفسيره (٨/٦٥٢)، والحاكم (٦٦٩/٢) برقم: (٣١٤٥). عن أبي بن كعب رضي الله عنه. وأخرجه عبد الرزاق (٥١٣/٨) برقم: (١٦١٠٢)، وابن أبي شيبة (٥٦٦/٧) برقم: (١٢٥٠٤)، والطبري في تفسيره (٨/٦٥٢، ٦٥٣). من طرق مختلفة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

● الثالثة:

- فِي الْقُرْآنِ الْمَجَازُ.

- خِلَافًا لِقَوْمِ.

لَنَا: الْوُقُوعُ نَحْوُ: ﴿جَنَاحَ الذَّلِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، و﴿نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]، وَهُوَ كَثِيرٌ.

قَالُوا: يَلْزُمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَجَوِّزًا.

وَأَجِيبُ:

- بِالتَّزَامِهِ.

- وَبِالْفَرْقِ بِأَنَّ مِثْلَهُ تَوْقِيفِي^(١).

● الرابعة:

- فِي الْقُرْآنِ الْمُعَرَّبُ - وَهُوَ: مَا أَضْلُهُ أَعْجَمِيٌّ ثُمَّ عُرِّبَ -.

- خِلَافًا: لِلْقَاضِي، وَالْأَكْثَرِينَ^(٢).

لَنَا: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةَ: ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [المزمل: ٦]: حَبَشِيَّةٌ^(٣)، وَ﴿مَشْكُوءَةٌ﴾ [النور: ٣٥]:

(١) مذهب أهل السنة والجماعة أن أسماء الله توقيفية. راجع: الطبعة المطولة (ص ١٢٣).

(٢) وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «والصواب من ذلك عندي - والله أعلم - : مذهب فيه تصديق القولين جميعًا: وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بالسنتها وحولتها عن ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب. فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال عجمية فهو صادق» [الصاحبي (ص ٢٩)].

(٣) رواه البخاري (٥٢/٢) معلقًا بصيغة الجزم من كلام ابن عباس رضي الله عنه. ولم أقف على من أخرجه من كلام عكرمة.

• الثالثة:

- فِي الْقُرْآنِ الْمَجَازُ.

- خِلَافًا لِقَوْمِ.

لَنَا: الْوُقُوعُ نَحْوُ: ﴿جَنَاحَ الذَّلِيلِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، و﴿نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧]، وَهُوَ كَثِيرٌ.

قَالُوا: يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَجَوِّزًا.

وَأَجِيب:

- بِالتَّزَامِهِ.

- وَبِالْفَرْقِ بِأَنْ مِثْلُهُ تَوْقِيفِي^(١).

• الرابعة:

- فِي الْقُرْآنِ الْمُعَرَّبُ - وَهُوَ: مَا أَضْلُهُ أَعْجَمِيٌّ ثُمَّ عُرِّبَ -.

- خِلَافًا: لِلْقَاضِي، وَالْأَكْثَرِينَ^(٢).

لَنَا: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةَ: ﴿نَاشِئَةً أَلِيلٌ﴾ [المزمل: ٦]:

حَبَشِيَّةٌ^(٣)، وَ﴿مَشْكُوءَةٌ﴾ [النور: ٣٥]:

(١) مذهب أهل السنة والجماعة أن أسماء الله توقيفية. راجع: الطبعة المطولة (ص ١٢٣).

(٢) وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «والصواب من ذلك عندي - والله أعلم -: مذهب فيه تصديق القولين جميعًا: وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربت بها بألسنتها وحولتها عن ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب. فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال عجمية فهو صادق» [الصاحبي (ص ٢٩)].

(٣) رواه البخاري (٥٢/٢) معلقًا بصيغة الجزم من كلام ابن عباس ؓ. ولم أقف على من أخرجه من كلام عكرمة.

هِنْدِيَّةٌ^(١)، وَ﴿إِسْتَبْرَقٌ﴾ [الرحمن: ٥٤] وَ﴿سَجِيلٌ﴾ [هود: ٨٢]: فَارِسِيَّةٌ^(٢).

قالوا:

- تَحَدِّي الْعَرَبِ بِغَيْرِ لِسَانِهِمْ: مُمْتَنِعٌ.

- ثُمَّ ذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَ الْقُرْآنِ عَرَبِيًّا مَحْضًا، وَالنَّصُّ أَثْبَتُهُ.

- وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤] ظَاهِرٌ فِي إِنْكَارِهِ بِتَقْدِيرِهِ.

وَلَا حُجَّةٌ فِي مَنْعِ صَرْفِ إِسْحَاقَ وَنَحْوِهِ: لِأَنَّهُ عَلِمَ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِهِ.

- وَالْأَلْفَاظُ الْمَذْكُورَةُ مِمَّا اتَّفَقَ فِيهِ اللَّغَتَانِ، كَ: ﴿الصَّبِثُونَ﴾^(٣) [المائدة: ٦٩]، وَ﴿النُّورُ﴾ [هود: ٤٠].

وأجيب:

- بِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الْيَسِيرَةَ الدَّخِيلَةَ لَا تَنْفِي تَمَحُّضَ اللُّغَةِ عُرْفًا، كَأَشْعَارٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ مَعَ تَضَمُّنِهَا أَلْفَاظًا أَعْجَمِيَّةً.

(١) المروي عن ابن عباس رضي الله عنه أن مشكاة حبشية. أخرجه عبد بن حميد كما في الدر المنثور [٦٧/١١]. ولم أقف على من رواه عن عكرمة. وراجع: التنبيه على خطأ عد مشكاة من اللغة الهندية في الطبعة المطولة (ص ١٢٥).

(٢) أما إستبرق: فلم أقف على من أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنه أو عكرمة، لكن أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٣٥٩/٧) عن الضحاك أن إستبرق أعجمية. وأما سجيل: فأخرجه مجاهد في تفسيره (ص ٧٥٠) عن عكرمة، وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٥١/١٥) بسنده عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه برقم: (٣٠٦٠٠).

(٣) راجع: ما يتعلق بهذا اللفظ في الطبعة المطولة (ص ١٢٦).

- وَتَحَدِّثِهِمْ كَانَ بِلُغَتِهِمْ فَقَطْ .
 - أَوْ: لَمَّا عُرِّبَتْ صَارَ لَهَا حُكْمُ الْعَرَبِيَّةِ .
 - ﴿وَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]: مُتَأَوَّلٌ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْتُمْ .

- وَاتِّفَاقُ اللَّغَتَيْنِ: بَعِيدٌ، وَالْأَصْلُ عَدْمُهُ .
 • الْخَامِسَةُ: فِيهِ الْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابَهُ . وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهِمَا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ، وَأَجُودُ مَا قِيلَ فِيهِ:

- إِنَّ الْمُحْكَمَ: الْمُتَّضِحُ الْمَعْنَى .
 - وَالْمُتَشَابَهُ: مُقَابِلُهُ: لِاشْتِرَاكِ، أَوْ إِجْمَالٍ، أَوْ ظُهُورِ تَشْبِيهِ .
 وَالْأَظْهَرُ: الْوَقْفُ عَلَى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ لَا ﴿وَالرَّسْحُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، خِلَافًا لِقَوْمٍ^(١) .

قالوا: الْخِطَابُ بِمَا لَا يُفْهَمُ بَعِيدٌ .
 قلنا: لَا بُدَّ فِي تَعَبُّدِ الْمُكَلَّفِ بِالْعَمَلِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَالْإِيمَانِ بِبَعْضِ^(٢) . وَالْكَلَامُ فِي هَذَا مُسْتَقْصَى فِي كِتَابِي «بُغْيَةُ السَّائِلِ» .



(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ١٢٨) .
 (٢) كأن المصنف يقرر أن في القرآن ما هو غير معلوم المعنى، وهذا غير مسلم، نعم في القرآن ما لا يُعلم معناه من بعض الوجوه كعدم العلم بكنهه نعيم أهل الجنة، أما ما لا يعلم معناه من جميع الوجوه فليس في القرآن شيء من ذلك .

السُّنَّةُ

لُغَةً: الطَّرِيقَةُ. وَشَرْعًا اصْطِلَاحًا^(١): مَا نُقِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ إِقْرَارًا.

وَهُوَ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ شِفَاهًا أَوْ بَلَّغَهُ عَنْهُ تَوَاتُرًا، وَمُوجِبٌ لِلْعَمَلِ إِنْ بَلَّغَهُ آحَادًا، مَا لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا يَصْرِفُهُ عَنْهُ دَلِيلٌ؛ لِدَلَالَةِ الْمُعْجَزِ عَلَى صِدْقِهِ، وَالْأَمْرِ بِتَصْدِيقِهِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ خِلَافِهِ. وَالْخَبَرُ: مَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: يَمْتَنِعُ دُخُولُهُمَا فِي مِثْلِ: «مُحَمَّدٌ وَمُسَيْلِمَةُ صَادِقَانِ»: مَرْدُودٌ بِ: أَنَّهَمَا خَبَرَانِ صَادِقٌ وَكَاذِبٌ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: تَوَاتُرٌ، وَآحَادٌ.

الْأَوَّلُ: التَّوَاتُرُ

لُغَةً: التَّابُعُ. وَاصْطِلَاحًا: إِخْبَارُ قَوْمٍ يَمْتَنِعُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ لِكَثْرَتِهِمْ بِشُرُوطٍ تُذَكِّرُ.

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

• الْأُولَى: التَّوَاتُرُ:

(١) كذا في جميع النسخ الخطية، وفي بلغة الوصول [(ص ٧٩)]: «وشرعًا اصطلاحًا».

- يُفِيدُ الْعِلْمَ .

- وَخَالَفَ السُّمَنِيَّةُ، إِذْ حَصَرُوا مَدَارِكَ الْعِلْمِ فِي الْحَوَاسِّ
الْخَمْسِ^(١) .

لنا:

- الْقَطْعُ بِوُجُودِ الْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ وَالْأُمَمِ الْخَالِيَةِ: لَا حِسًّا
وَلَا عَقْلًا بَلْ تَوَاتُرًا .

- وَأَيْضًا الْمُدْرَكَاتُ الْعَقْلِيَّةُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: حَضْرُكُمُ الْمَذْكُورُ:
فَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا لَكُمْ - وَلَيْسَ حِسِّيًّا -: بَطْلَ قَوْلِكُمْ، وَإِلَّا: فَهُوَ جَهْلٌ
فَلَا يُسْمَعُ .

قالوا: لَوْ أَفَادَ الْعِلْمَ لَمَا خَالَفْنَاكُمْ .

قلنا:

- عِنَادٌ أَوْ اضْطِرَابٌ فِي الْعَقْلِ أَوْ الطَّنْعِ .

- ثُمَّ يُلْزَمُكُمْ تَرْكُ الْمَحْسُوسَاتِ: لِمُخَالَفَةِ السُّوْفِسْطَائِيَّةِ .

• الثَّانِيَّةُ: الْعِلْمُ التَّوَاتُرِيُّ:

- ضَرُورِيٌّ: عِنْدَ الْقَاضِي .

- نَظَرِيٌّ: عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ . وَوَافَقَ كُلًّا آخَرُونَ .

(١) قال الزركشي: «التواتر يفيد القطع إجماعًا، وغلط من نقل عن السمنية إنكاره»
[لقطة العجلان (ص ٤٥، ٤٦)].

الأول:

- لَوْ كَانَ نَظَرِيًّا: لَمَا حَصَلَ لِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ ك: النَّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

- وَلِأَنَّ الضَّرُورِيَّ مَا اضْطُرَّ الْعَقْلُ إِلَى التَّصْدِيقِ بِهِ: وَهَذَا كَذَلِكَ.

الثاني: لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا: لَمَا افْتَقَرَ إِلَى النَّظَرِ فِي الْمُقَدَّمَتَيْنِ وَهُمَا: اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْإِخْبَارِ، وَعَدَمُ تَوَاطُئِهِمْ عَلَى الْكَذِبِ..

وَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ؛ إِذْ مُرَادُ الْأَوَّلِ بِالضَّرُورِيِّ: مَا اضْطُرَّ الْعَقْلُ إِلَى تَصْدِيقِهِ، وَالثَّانِي: الْبَدِيهِيُّ الْكَافِي فِي حُصُولِ الْجَزْمِ بِهِ تَصَوُّرُ طَرَفَيْهِ، وَالضَّرُورِيُّ مُنْقَسِمٌ إِلَيْهِمَا، فَدَعَايَ كُلُّ غَيْرِ دَعَايَ الْآخَرِ، وَالْجَزْمُ بِهِ حَاصِلٌ عَلَى الْقَوْلَيْنِ.

• الثَّالِثَةُ: قِيلَ: مَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِهِ فِي وَاقِعَةٍ أَوْ لِشَخْصٍ: أَفَادَهُ فِي غَيْرِهَا وَلِغَيْرِهِ مِمَّنْ شَارَكَهُ فِي السَّمَاعِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ. وَهُوَ صَحِيحٌ: إِنَّ تَجَرَّدَ الْخَبَرِ عَنِ الْقَرَّائِنِ، أَمَّا مَعَ اقْتِرَانِهَا بِهِ: فَيَجُوزُ الْإِخْتِلَافُ^(١)؛ إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَسْمَعَ اثْنَانِ خَبَرًا يَحْصُلُ لِأَحَدِهِمَا الْعِلْمُ بِهِ لِقَرَّائِنٍ اخْتَفَتْ بِالْخَبَرِ اخْتَصَّ بِهَا دُونَ الْآخَرِ. وَإِنْكَارُهُ مُكَابَرَةٌ.

وَيَجُوزُ حُصُولُ الْعِلْمِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَعَ الْقَرَّائِنِ؛ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْمُخْبِرِينَ فِي إِفَادَةِ الظَّنِّ وَتَزَايُدِهِ حَتَّى يَجْزِمَ بِهِ ك: مَنْ أَخْبَرَهُ وَاحِدٌ

(١) وكما يجوز الاختلاف باختلاف القرائن: يجوز الاختلاف بسبب اختلاف صفات النفس، فكما أن للوقائع أثر في حصول العلم عند المستدل: كذلك صفاته - أعني: المستدل - لها أثر في ذلك.

بِمَوْتِ مَرِيضٍ مُشْفٍ^(١)، ثُمَّ مَرَّ بِبَابِهِ فَرَأَى تَابُوتًا بِبَابِ دَارِهِ وَصَرَاحًا وَعَوِيلاً وَانْهَتَاكَ حَرِيمٍ^(٢): وَلَوْلَا إِخْبَارُ الْمُخْبِرِ لَجَوَزَ مَوْتٌ آخَرَ.

• الرَّابِعَةُ: شَرْطُ التَّوَاتُرِ:

[أ] - إِسْنَادُهُ إِلَى عِيَانٍ مَحْسُوسٍ؛ لِاشْتِرَاكِ الْمَعْقُولَاتِ.

[ب] - وَاسْتِوَاءُ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَاسِطَةِ فِي كَمَالِ الْعَدَدِ.

[ج] - وَأَقَلُّ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ: قِيلَ: اثْنَانِ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ، وَقِيلَ: خَمْسَةٌ، وَقِيلَ: عَشْرُونَ، وَقِيلَ: سَبْعُونَ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ. وَالْحَقُّ: أَنَّ الضَّابِطَ حُصُولُ الْعِلْمِ بِالْخَبَرِ فَ: يُعْلَمُ إِذَنْ حُصُولُ الْعَدَدِ، وَلَا دَوْرَ؛ إِذْ حُصُولُ الْعِلْمِ مَعْلُومُ الْإِخْبَارِ وَدَلِيلُهُ كَ: الشَّبَعِ وَالرَّيِّ مَعْلُومُ الْمُشْبَعِ وَالْمُرُوي وَدَلِيلُهُمَا وَإِنْ لَمْ يُعْلَمِ ابْتِدَاءُ الْقَدْرِ الْكَافِي مِنْهُمَا. وَمَا ذُكِرَ مِنَ التَّقْدِيرَاتِ: تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، نَعَمْ لَوْ أُمِكنَ الْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ اللَّحْظَةِ الَّتِي يَحْصُلُ لَنَا الْعِلْمُ بِالْمُخْبِرِ عَنْهُ فِيهَا: أُمِكنَ مَعْرِفَةُ أَقَلِّ عَدَدٍ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِ، لَكِنَّ ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ؛ إِذِ الظَّنُّ يَتَزَايَدُ بِتَزَايُدِ الْمُخْبِرِينَ تَزَايُدًا خَفِيًّا تَدْرِيجِيًّا كَتَزَايُدِ: النَّبَاتِ، وَعَقْلِ الصَّبِيِّ، وَنُمُوِّ بَدَنِهِ، وَضَوْءِ الصُّبْحِ، وَحَرَكَةِ الْفَيْءِ فَلَا يُدْرَكُ.

وَلَا تُشْتَرَطُ:

- عَدَالَةُ الْمُخْبِرِينَ.

(١) أَشْفَى عَلَى الشَّيْءِ: أَشْرَفَ عَلَيْهِ.

(٢) حَرِيمُ الدَّارِ: مَا حَوْلَ الدَّارِ مِنَ الْحَقُوقِ وَالْمَنَافِعِ الَّتِي يَغْلُقُ عَلَيْهَا بَابُ الدَّارِ.

- وَلَا إِسْلَامُهُمْ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ حُصُولِ الْعِلْمِ: الْكَثْرَةُ.
- وَلَا عَدَمُ انْحِصَارِهِمْ فِي: بَلَدٍ، أَوْ عَدَدٍ؛ لِحُصُولِ الْعِلْمِ
بِإِخْبَارِ الْحَجِيجِ وَأَهْلِ الْجَامِعِ عَنْ: صَادِّ عَنِ الْحَجِّ أَوْ مَانِعٍ مِنَ
الصَّلَاةِ.

- وَلَا عَدَمُ اتِّحَادِ الدِّينِ وَالنَّسَبِ لِذَلِكَ.
- وَلَا عَدَمُ اعْتِقَادِ نَقِيضِ الْمُخْبَرِ بِهِ، خِلَافًا لِلْمُرْتَضَى.
وَكَيْفَ أَهْلُ التَّوَاتُرِ مَا يُحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ: مُمْتَنِعٌ، خِلَافًا
لِلْإِمَامِيَّةِ؛ لِاعْتِقَادِهِمْ كَيْفَ النَّصِّ عَلَى إِمَامَةٍ عَلِيٍّ.
لَنَا: أَنَّهُ كَتَوَاطُئُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَهُوَ مُحَالٌ.
قَالُوا: تَرَكَ النَّصَّارَى نَقْلَ كَلَامِ عَيْسَى فِي الْمَهْدِ.
قُلْنَا:

- لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ نُبُوتِهِ وَاتِّبَاعِهِمْ لَهُ.
- وَقَدْ نُقِلَ أَنَّ حَاضِرِي كَلَامِهِ لَمْ يَكُونُوا كَثِيرِينَ.
وَفِي جَوَازِ الْكَذِبِ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ: خِلَافٌ، الْأَظْهَرُ: الْمَنْعُ
عَادَةً. وَهُوَ مَا اخُذَ الْمَسْأَلَةُ الْمَذْكُورَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّانِي: الْآحَادُ

وَهُوَ: مَا عَدِمَ شُرُوطُ التَّوَاتُرِ أَوْ بَعْضُهَا.
وَعَنْ أَحْمَدَ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِهِ قَوْلَانِ:

- الْأَظْهَرُ^(١): لَا، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ^(٢).

- وَالثَّانِي: نَعَمْ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ. وَقِيلَ:
مَحْمُولٌ عَلَى مَا نَقَلَهُ آحَادُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى عَدَالَتِهِمْ وَثِقَتِهِمْ
وِإِتْقَانِهِمْ مِنْ طُرُقٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَتَلَقَّيْتُهُ الْأُمَّةَ بِالْقَبُولِ، كَأَخْبَارِ الشَّيْخَيْنِ:
وَنَحْوِهِمَا.

الأولون:

- لَوْ أَفَادَ الْعِلْمَ لَصَدَّقْنَا كُلَّ خَبَرٍ نَسْمَعُهُ.

- وَلَمَّا تَعَارَضَ خَبَرَانِ.

- وَلَجَّازَ نَسْخُ الْقُرْآنِ وَتَوَاتُرُ^(٣) السُّنَّةِ بِهِ^(٤).

- وَلَجَّازَ الْحُكْمُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ.

- وَلَا سَتَوَى الْعَدْلُ وَالْفَاسِقُ كَالْتَّوَاتُرِ. وَاللَّوَاظِمُ بَاطِلَةٌ.

وَالِإِخْتِجَاجُ بِنَحْوِ: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾

[البقرة: ١٦٩]: غَيْرُ مُجَدِّ؛ لِجَوَازِ ارْتِكَابِ الْمُحَرَّمَ.

(١) يعني: من قولي الإمام، وإلا فالمصنف يُجَوِّزُ حصول العلم بخبر الواحد مع القرائن كما ذكره قريباً.

(٢) راجع: التعليق على نسبة هذا القول للأكثرين في النسخة المطولة (ص ١٤٠).

(٣) جاء في هامش (د): «الظاهر: متواتر» وهو الذي في نسخة الصنيع. والمثبت أطبقت عليه النسخ المعتمدة.

(٤) سيذكر المصنف مسألة نسخ القرآن ومتواتر السُّنَّة بأخبار الآحاد (ص ١٠٨).

ثُمَّ فِيهِ مَسَائِلُ :

• الْأُولَى :

- يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا .

- خِلَافًا لِقَوْمٍ .

لَنَا :

- أَنَّ فِي الْعَمَلِ بِهِ دَفْعَ ضَرَرٍ مَظْنُونٍ : فَوَجَبَ ؛ أَخْذًا

بِالِإِحْتِيَاظِ ..

- وَقَوَاطِعُ الشَّرْعِ نَادِرَةٌ فَاعْتِبَارُهَا : يُعْطَلُ أَكْثَرُ الْأَحْكَامِ .

- وَالرَّسُولُ ﷺ مَبْعُوثٌ إِلَى الْكَافَّةِ ، وَمُشَافَهَتُهُمْ وَإِبْلَاغُهُمْ

بِالتَّوَاتُرِ مُتَعَذِّرٌ : فَتَعَيَّنَتِ الْآحَادُ .

احتج الخصم :

- خَبَرُ الْوَاحِدِ يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ ؛ فَالْعَمَلُ بِهِ عَمَلٌ بِالْجَهْلِ .

- وَامْتِنَالُ أَمْرِ الشَّرْعِ وَالِدُخُولُ فِيهِ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ عِلْمِيٍّ .

وأجاب :

- عَنْ الْأَوَّلِ بـ : الْمُعَارَضَةُ : بِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ : فِي التَّرْكِ ؛

اخْتِرَازًا مِنْ تَصَرُّفِ الْمُكَلَّفِ فِي نَفْسِهِ - الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ لَهُ -

بِالْظَّنِّ وَفِيهِ خَطَرٌ ، كَمَا قِيلَ فِي شُكْرِ الْمُنْعَمِ عَقْلًا ^(١) .

(١) يعني : في محاجة الخصمين في مسألة حكم شكر المنعم - لا أن المسألة قد وردت في المتن - ، فإن القائلين بوجوب شكر المنعم - وهم المعتزلة - من جملة حججهم : الاحتياط ، فأجاب المانعون - وهم الأشاعرة - بأن الاحتياط =

- وَعَنِ الثَّانِي: بِمَنْعِ التَّعْطِيلِ تَمَسُّكًا بِالنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ.
- وَعَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ الرَّسُولَ إِنَّمَا كُلِّفَ إِبْلَاغَ مَنْ أَمْكَنَهُ إِبْلَاغُهُ
دُونَ غَيْرِهِ.

وَالْمُعْتَمَدُ: أَنَّ نَصَبَ الشَّارِعِ عَلَمًا ظَنِّيًّا عَلَى وُجُوبِ فِعْلٍ
تَكْلِيفِيٍّ: جَائِزٌ بِالضَّرُورَةِ. ثُمَّ الْمُنْكَرُ:

- إِنَّ أَقَرَّ بِالشَّرْعِ فَ: تَعَبُّدُهُ بِالْحُكْمِ [ب: الْفُتْيَا]^[١]، وَالشَّهَادَةُ،
وَالِاجْتِهَادُ فِي الْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ وَنَحْوَهَا مِنَ الظَّنِّيَّاتِ: يَنْقُضُ قَوْلَهُ.
- وَإِلَّا: فَمَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ يُبْطِلُهُ، ثُمَّ إِذَا أَقَرَّ بِالشَّرْعِ وَعَرَفَ
قَوَاعِدَهُ وَمَبَانِيَهُ: وَافَقَ.

• الثَّانِيَةُ:

- الْجُمْهُورُ عَلَى: جَوَازِ التَّعَبُّدِ بِهِ سَمْعًا^(٢).

- خِلَافًا لِبَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ.

= ترك الشكر؛ لأن الشكر فيه إتعاب للنفس - التي هي غير مملوكة له - بالظن وفيه خطر.

[١] كذا في (أ) و(ج) و(د). والذي في (ب): «وبالفتيا».

(٢) قال ابن القاص: «لا خلاف بين أهل الفقه في قبول خبر الآحاد، وإنما دفع خبر الآحاد بعض أهل الكلام لعجزه عن علم السنن، وهذا ذريعة إلى إبطال السنن؛ إذ لو طُلب بما شرطه لم يجد إليه سبيلاً» [الفقيه والمتفقه (١/٢٨١) بتصرف]. وقال ابن العربي: «[من رد الحديث] لأنه خبر آحاد فهو: مبتدع أو كافر على التأويل في أحد القولين - وبه أقول - [عارضه الأحوزي (١٠/١٣١)]. وانظر: مختصر الصواعق (٤/١٤٨٧)، الاعتصام (١/١٩٢)، ٢٩٣، (٢٩٤).

لنا: وُجُوه:

- الأَوَّلُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ لَكَانَ تَبْلِيغُ النَّبِيِّ ﷺ الْأَحْكَامَ إِلَى الْبِلَادِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْآحَادِ: عَبَثًا، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ، وَتَبْلِيغُهُ كَذَلِكَ تَوَاتُرِيٌّ.

فَإِنْ قِيلَ: اقْتَرَنَ بِهَا مَا أَفَادَ الْعِلْمَ.

قُلْنَا: لَمْ يُنْقَلْ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَمُجَرَّدُ الْجَوَازِ لَا يَكْفِي.

- الثَّانِي: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ وَتَوَاتُرُهُ عَنْهُمْ تَوَاتُرًا مَعْنَوِيًّا كَ:

[أ] - قَبُولِ الصَّدِيقِ خَبَرَ الْمُغِيرَةِ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ فِي

الْجَدَّةِ^(١).

[ب] - وَعُمَرَ: خَبَرَ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ فِي غُرَّةِ الْجَنِينِ^(٢)،

(١) أخرجه أبو داود (٥٢١/٤) برقم: (٢٨٦٤)، والترمذي (١٧٩/٤) برقم: (٢٢٣٣)، وابن ماجه (٢٦/٤) برقم: (٢٧٢٤)، ومالك (٥٣٠/٢) برقم: (٣٠٣٨)، وأحمد (٤٩٣/٢٩) برقم: (١٧٩٧٨). عن قبيصة رضي الله عنه - واللفظ لأبي داود - أنه قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال: مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر».

(٢) أخرج قبول عمر لخبر حمل: أبو داود (٦٢٨/٦) برقم: (٤٥٧٢)، والنسائي (ص٧٣٥) برقم: (٤٨١٦)، وابن ماجه (٦٥٩/٣) برقم: (٢٦٤١)، وأحمد (٤٠٤/٥) برقم: (٣٤٣٩)، والدارقطني (١٢٥/٤) برقم: (٣٢٠٩). من حديث ابن عباس رضي الله عنه - واللفظ للدارقطني - قال: «قام عمر بن الخطاب على منبر فقال: أذكر الله امرأ سمع رسول الله ﷺ قضى في الجنين، فقام حمل بن مالك بن النابغة الهذلي فقال: يا أمير المؤمنين كنت بين جارينيتين - يعني: =

وَحَبَرَ الضَّحَّاكُ فِي تَوْرِيثِ الْمَرْأَةِ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا^(١)، وَحَبَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ فِي الْمَجُوسِ^(٢).

[ج] - وَعُثْمَانُ خَبَرَ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ فِي السُّكْنَى^(٣).

[د] - وَعَلِيٌّ خَبَرَ الصَّدِيقِ فِي غُفْرَانِ الذَّنْبِ بِصَلَاةِ الرَّكْعَتَيْنِ وَالِاسْتِغْفَارِ عَقِيْبِهِ^(٤).

= ضربتين - فجرحت أو ضربت إحداهما الأخرى بمِسْطَحٍ عمود ظَلَّتْهَا فقتلتها وقتلت ما في بطنها فقتل النبي ﷺ في الجنين بـ: غرة: عبد أو أمة، فقال عمر: الله أكبر لو لم نسمع هذا لقضينا بغيره».

(١) أخرجه أبو داود (٥٥١/٤) برقم: (٢٩٢٧)، والترمذي (٢٤٣/٣) برقم: (١٤٧٤)، وابن ماجه (٦٦٠/٣) برقم: (٢٦٤٢)، وأحمد (٢٢/٢٥) برقم: (١٥٧٤٥). عن سعيد - واللفظ لأبي داود - قال: «كان عمر بن الخطاب يقول: الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتى قال له الضحاك بن سفيان: كتب إلي رسول الله ﷺ أن أُرث امرأة أشيم الضَّبَابِيِّ من دية زوجها، فرجع عمر».

(٢) أخرجه البخاري (٩٦/٤) برقم: (٣١٥٦، ٣١٥٧). قال بجالة: «ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر».

(٣) أخرج قبول عثمان لخبر فريعة: أبو داود (٦٠٨/٣) برقم: (٢٣٠٠)، والترمذي (٦٢/٣) برقم: (١٢٤٣)، ومالك (٦٥٧/١) برقم: (١٧٠٧)، وأحمد (٤٥/٢٨) برقم: (٢٧٠٨٧). عن زينب بنت كعب عن فريعة قالت: «فقال [النبي ﷺ]: (امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله)، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلي فسألني عن ذلك، فأخبرته، فاتبعه وقضى به».

(٤) أخرجه أبو داود (٦٣٠/٢) برقم: (١٥٢١)، والترمذي (٤٥٧/١) برقم: (٤٠٨)، وابن ماجه (٤٠٣/٢) برقم: (١٣٩٥)، وأحمد (١٧٩/١) برقم: (٢). عن أسماء بن الحكم - واللفظ لأبي داود - قال: «سمعت علياً =

[هـ] - وَرُجُوعُ الْكُلِّ إِلَى: خَبَرِ عَائِشَةَ فِي الْغُسْلِ بِالتِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ^(١).

[و] - وَاسْتِدَارَةُ أَهْلِ قُبَاءٍ إِلَى الْكَعْبَةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ^(٢). فِي قَضَايَا كَثِيرَةٍ.

= يقول: ... حدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من عبد يذنب ذنباً فيحسن الطهور، ثم يقوم فيصلي ركعتين، ثم يستغفر الله: إلا غفر الله له).^(١)

(١) أخرجه مسلم (١٦٧/١) برقم: (٣٤٩). من حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: «اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار، فقال الأنصاريون: لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء، وقال المهاجرون: بل إذا خالط فقد وجب الغسل، فقال أبو موسى: فأنا أشفيكم من ذلك، فقامت فاستأذنت على عائشة، فأذن لي، فقلت لها: يا أماء إني أريد أن أسألك عن شيء وإني أستحييك، فقالت: لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلاً عنه أمك التي ولدتك وإنما أنا أمك، قلت: فما يوجب الغسل؟، قالت: على الخير سقطت قال رسول الله ﷺ: (إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل).»

وأخرج ابن أبي شيبة (٥٢١/١) برقم: (٩٥٢). عن رفاعة قال: «... فأمر عمر بجمع المهاجرين والأنصار، فجمعوا له، فشاورهم [يعني: في الغسل من التقاء الختانيين]، فأشار الناس أن لا يغسل في ذلك، إلا ما كان من معاذ وعلي فإنهما قالوا: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال عمر: هذا وأنتم أصحاب بدر قد اختلفتم فمن بعدكم أشد اختلافاً، قال: فقال علي: يا أمير المؤمنين إنه ليس أحد أعلم بهذا من شأن رسول الله ﷺ من أزواجه، فأرسل إلى حفصة فقالت: لا علم لي بهذا، فأرسل إلى عائشة فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال عمر: لا أسمع برجل فعل ذلك، إلا أوجعته ضرباً».

(٢) أخرجه البخاري (٨٨/١) برقم: (٣٩٩)، ومسلم (٢٣٨/١) برقم: (٥٢٥). عن البراء بن عازب - واللفظ للبخاري - قال: «... فصلى مع النبي ﷺ رجل ثم خرج بعدما صلى، فمر على قوم من الأنصار في صلاة العصر يصلون نحو =

وَدَعَوَى اقْتِرَانِ مَا أَفَادَ الْعِلْمَ بِهَا مَرْدُودَةً بـ: مَا سَبَقَ، وَبِقَوْلِ
عُمَرَ فِي خَبَرِ الْغُرَّةِ: «لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا لَقَضَيْنَا بِغَيْرِهِ»^(١)، فظَاهِرُهُ
الرُّجُوعُ إِلَى مُجَرَّدِ الْخَبَرِ.

قالوا: رَدَّ:

[أ] - ﷺ خَبَرَ ذِي الْيَدَيْنِ^(٢).

[ب] - وَالصَّدِيقُ خَبَرَ الْمُغِيرَةَ^(٣).

[ج] - وَعُمَرُ خَبَرَ أَبِي مُوسَى^(٤).

[د] - وَعَلِيٌّ خَبَرَ مَعْقِلٍ فِي بَرْوَعٍ^(٥).

= بيت المقدس، فقال: هو يشهد أنه صلى مع رسول الله ﷺ وأنه توجه نحو الكعبة، فتحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة».

(١) تقدم تخريجه (ص ٧٤)، وكلام عمر هذا في الدارقطني - بهذا اللفظ -.

(٢) أخرجه البخاري (١٤٤/١) برقم: (٧١٤)، ومسلم (٢٣٨/١) برقم: (٥٧٣).
عن أبي هريرة رضي الله عنه - واللفظ للبخاري -: «أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟، فقال رسول الله ﷺ: (أصدق ذو اليمين؟)، فقال الناس: نعم، فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين آخرين...».

(٣) تقدم تخريجه (ص ٧٤).

(٤) أخرجه البخاري (٥٤/٨) برقم: (٦٢٤٥)، ومسلم (١٠٣١/٢) برقم: (٢١٥٣).
عن أبي سعيد رضي الله عنه - واللفظ للبخاري - قال: «كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك، قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت وقال رسول الله ﷺ: (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع)، فقال: والله لتقيمن عليه بيعة...».

(٥) أخرج رد علي لخبر معقل: سعيد بن منصور (٢٣٢/١) برقم: (٩٣١)، =

[هـ] - وَعَائِشَةُ خَبَرَ ابْنَ عُمَرَ فِي تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ^(١).

قلنا: اسْتَظْهَرًا لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ لِحِجَّاتٍ ضَعْفٍ اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأَخْبَارُ، ثُمَّ إِنَّهَا قُبِلَتْ بَعْدَ التَّوَقُّفِ فِيهَا بِإِخْبَارِ اثْنَيْنِ بِهَا وَلَمْ تَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا آحَادًا.

- الثَّالِثُ^(٢): وَجَبَ قَبُولُ قَوْلِ الْمُفْتِي فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ ظَنِّهِ بِالْإِجْمَاعِ: فَلْيَجِبْ قَبُولُ قَوْلِ الرَّاوي فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنِ السَّمَاعِ؛ وَالْجَامِعُ حُصُولُ الظَّنِّ.

قالوا: قِيَاسُ ظَنِّي: فَلَا يَثْبُتُ بِهِ أَصْلٌ.

قلنا: مَحَلُّ النِّزَاعِ.

تنبيه

اشْتَرَطَ الْجُبَّائِيُّ لِقَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ: أَنْ يَرَوِيَهُ اثْنَانِ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِهِ كَالشَّهَادَةِ، أَوْ يَعْضُدَهُ دَلِيلٌ آخَرُ. وَهُوَ: بَاطِلٌ بِمَا سَبَقَ،

= والبيهقي (٤٠٣/٧) برقم: (١٤٤٢٤). عن مزينة بن جابر أن علياً عليه السلام قال: «لا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله».

(١) أخرجه البخاري (٧٧/٥) برقم: (٣٩٧٨)، ومسلم (٤١٤/١) برقم: (٩٣١). عن عروة عليه السلام - واللفظ لمسلم - قال: «ذكر عند عائشة قول ابن عمر: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فقالت: رحم الله أبا عبد الرحمن سمع شيئاً فلم يحفظه، إنما مرت على رسول الله ﷺ جنازة يهودي وهم يبكون عليه فقال: (أنتم تبكون وإنه ليعذب)».

(٢) هذا هو الدليل الثالث من أدلة الجمهور القائلين بالتعبد بخبر الواحد.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالرَّوَايَةِ ظَاهِرٌ^(١).

• الثَّالِثَةُ: يُعْتَبَرُ لِلرَّائِي الْمَقْبُولِ الرَّوَايَةُ شُرُوطٌ:

- الْأَوَّلُ: الْإِسْلَامُ؛ لِاتِّهَامِ الْكَافِرِ فِي الدِّينِ.

وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي الْكَافِرِ أَوْ الْفَاسِقِ الْمُتَأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً:
يَحْتَمِلُ الْخِلَافَ؛ إِذْ أَجَازَ نَقْلَ الْحَدِيثِ عَنِ الْمُرْجِئَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ،
وَاسْتَعْظَمَ الرَّوَايَةَ عَنْ سَعِيدٍ^(٢) الْعَوْفِيِّ لِحَبَمِيَّتِهِ.

وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ قَبُولَهَا مِنَ الْفَاسِقِ الْمُتَأَوَّلِ؛ لِحُصُولِ
الْوَازِعِ لَهُ عَنِ الْكَذِبِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(٣).

- الثَّانِي: الْعَدَالَةُ؛ لِعَدَمِ الْوَازِعِ لِلْفَاسِقِ الْمُعَانِدِ، وَلِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾ [الحجرات: ٦].

- الثَّالِثُ: التَّكْلِيفُ؛ إِذْ لَا وَازِعَ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَلَا عِبَادَةَ
لَهُمَا. فَإِنْ سَمِعَ صَغِيرًا وَرَوَى بِالْغَا: قَبْلَ كَ: الشَّهَادَةُ، وَصَبِيَّانِ
الصَّحَابَةِ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى إِحْضَارِهِ مَجَالِسِ السَّمَاعِ وَلَا فَائِدَةَ لَهُ إِلَّا
ذَلِكَ.

- الرَّابِعُ: الضَّبْطُ حَالَةَ السَّمَاعِ؛ إِذْ لَا وَثُوقَ بِقَوْلِ مَنْ
لَا ضَبْطَ لَهُ.

(١) وسيبين المصنف شيئاً من الفرق بينهما (ص ٢٦٢، ٢٦٣).

(٢) كذا في جميع النسخ، والصواب: سعد.

(٣) راجع: الكلام حول رواية المبتدع في الطبعة المطولة (ص ١٥٤).

• الرَّابِعَةُ:

- لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَجْهُولِ الْعَدَالَةِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

- وَتُقْبَلُ فِي الْآخِرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ^(١).

وَحَرْفُ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ شَرْطَ الْقَبُولِ:

- الْعِلْمُ بِالْعَدَالَةِ: فَلَا تُقْبَلُ؛ لِلْجَهْلِ بِهَا.

- أَوْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْفِسْقِ: فَتُقْبَلُ؛ لِعَدَمِهِ هَاهُنَا. وَهَذَا أَشْبَهُ بِظَاهِرِ الْآيَةِ.

احتج الأول:

- بِأَنَّ مُسْتَنَدَ قَبُولِ خَبَرِ الْعَدْلِ: الْإِجْمَاعُ، وَلَا إِجْمَاعَ هُنَا، وَلَيْسَ فِي مَعْنَى الْعَدْلِ لِيُلْحَقَ بِهِ.

- وَبِأَنَّ الْفِسْقَ مَانِعٌ ك: الصَّبَا وَالْكُفْرُ: فَالْشَّكُّ فِيهِ كَالشَّكِّ فِيهِمَا.

- وَبِالْقِيَّاسِ عَلَى شَهَادَتِهِ فِي الْعُقُوبَاتِ.

- وَبِأَنَّ شَكَّ الْمُقْلِدِ فِي بُلُوغِ الْمُفْتِي دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ أَوْ عَدَالَتِهِ مَانِعٌ مِنْ تَقْلِيدِهِ، وَهَذَا مِثْلُهُ وَأَوْلَى؛ لِإِثْبَاتِ شَرْعِ عَامٍّ بِقَوْلِهِ.

احتج الثاني:

- بِقَبُولِ النَّبِيِّ ﷺ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ^(٢)،

(١) واشتراطوا أن يكون مجهول الحال من أهل القرون الثلاثة.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨/٤) برقم: (٢٣٤٠)، والترمذي (٢٢٨/٢) برقم:

(٦٩٩)، وابن ماجه (٥٦٥/٢) برقم: (١٦٥٢).

وَالصَّحَابَةُ رِوَايَةَ الْأَعْرَابِ وَالنِّسَاءِ وَلَمْ يَعْرِفُوا مِنْهُمْ سِوَى الْإِسْلَامِ.

- وَبِأَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ رَوَى أَوْ شَهِدَ:

[أ] - قَبْلَ، وَلَا مُسْتَنَدَ إِلَّا الْإِسْلَامُ، وَتَرَاحِي الزَّمَنِ بَعْدَهُ لَا يَصْلُحُ مُسْتَنَدًا لِلرَّدِّ.

[ب] - وَإِلَّا^(١): فَبَعِيدٌ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ لِلْإِسْلَامِ أَثَرٌ.

- وَيَقْبُولُ قَوْلَهُ فِي: طَهَارَةِ الْمَاءِ وَنَجَاسَتِهِ، وَمِلْكِهِ لِهَذِهِ الْجَارِيَةِ وَخُلُوقَهَا عَنْ زَوْجٍ: فَيَحِلُّ شِرَاؤُهَا وَوَطْئُهَا، وَبِأَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ: فَيَصِحُّ الْإِثْمَامُ بِهِ.

وَأَجِيبُ:

- بِأَنَّ الْعِلْمَ بِعَدَالَةِ الْأَعْرَابِيِّ: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ بِوَحْيٍ أَوْ تَرْكِيزَةٍ خَيْرٍ بِهِ، وَالصَّحَابَةُ: إِنَّمَا قَبِلُوا خَبَرَ مَنْ عَلِمُوا عَدَالَتَهُ، وَحَيْثُ جُهِلَتْ رَدُّوهَا. ثُمَّ الصَّحَابَةُ عُذُولٌ بِالنِّصِّ فَلَا وَجْهَ لِلْبَحْثِ عَنْهُمْ.

- وَقَبُولُ قَوْلٍ مَنْ أَسْلَمَ ثُمَّ رَوَى:

[أ] - مَمْنُوعٌ: لِحُجُوزِ اسْتِصْحَابِهِ حَالَ الْكَذِبِ. وَتَأْثِيرُ الْإِسْلَامِ يَظْهَرُ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ.

[ب] - وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ: فَالْفَرْقُ أَنََّّهُ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ يُعْظَّمُ وَيَهَابُهُ فَيَصْدُقُ غَالِبًا وَظَاهِرًا، بِخِلَافِ مَنْ طَالَ زَمَنُهُ فِيهِ، وَطَمِعَ فِي جَنْبِهِ.

(١) يعني: وإن لم تقبلوها إذا أسلم ثم روى أو شهد.

- وَقَبُولُ قَوْلِهِ فِي مِلْكِ الْأَمَةِ وَخُلُوهَا: رُخْصَةٌ حَتَّى مَعَ الْعِلْمِ
بِفُسْخِهِ؛ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمُعَامَلَاتِ. وَفِي الْبَاقِي: مَمْنُوعٌ، وَإِنْ
سُلِّمَ: فَأَحْكَامٌ جُزْئِيَّةٌ لَيْسَتْ إِثْبَاتٌ شَرْعٍ عَامٌّ.

• الْخَامِسَةُ: لَا يُشْتَرَطُ:

- ذُكُورِيَّةُ الرَّائِي.

- وَلَا رُؤْيَتْهُ؛ لِقَبُولِ الصَّحَابَةِ خَبَرَ عَائِشَةَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ.

- وَلَا فِقْهُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (رُبَّ حَامِلٍ فِقْهُهُ غَيْرُ فِقْهِهِ) ^(١).

- وَلَا مَعْرِفَةَ نَسَبِهِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ أَضَلًّا وَأَوْلَى.

- وَلَا عَدَمُ الْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ فِيهِ؛ لِغُيُومِ حُكْمِ الرَّوَايَةِ وَعَدَمِ
اِخْتِصَاصِهَا بِشَخْصٍ، بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ.

وَمَنْ اشْتَبَهَ اسْمُهُ بِاسْمِ مَجْرُوحٍ: رُدَّ خَبَرُهُ حَتَّى يُعْلَمَ حَالُهُ.

• السَّادِسَةُ:

الْجَرْحُ: نِسْبَةُ مَا يُرَدُّ لِأَجْلِهِ الْقَوْلُ إِلَى الشَّخْصِ.

وَالْتَعْدِيلُ: خِلَافُهُ.

واعتبر:

- قَوْمٌ بَيَانَ السَّبَبِ فِيهِمَا.

- وَنَفَاهُ آخَرُونَ؛ اعْتِمَادًا عَلَى الْجَارِحِ وَالْمُعَدِّلِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ

(١) أخرجه أبو داود (٥٠١/٥) برقم: (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٢٨/٤) برقم: (٢٨٤٧)،

وابن ماجه (١٥٦/١) برقم: (٢٣٠)، وأحمد (٤٦٧/٣٥) برقم: (٢١٥٩٠).

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، واللفظ لابن ماجه.

خَيْرًا ضَابِطًا ذَا بَصِيرَةٍ: قُبِلَ مِنْهُ، وَإِلَّا: فَلَا أَوْ يُطَالَبُ بِالسَّبَبِ.
- وَعِنْدَنَا: إِنَّمَا يُعْتَبَرُ بَيَانُهُ فِي الْجَرْحِ فِي قَوْلٍ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ
فِيهِ وَاعْتِقَادِ بَعْضِهِمْ مَا لَيْسَ سَبَبًا سَبَبًا، وَفِي قَوْلٍ: لَا؛ اكْتِفَاءً بِظُهُورِ
أَسْبَابِ الْجَرْحِ.

وَالْجَرْحُ: مُقَدَّمٌ؛ لِتَضَمُّنِهِ زِيَادَةً خَفِيَتْ عَنِ الْمُعَدِّلِ. وَإِنْ زَادَ
عَدَدُهُ عَلَى عَدَدِ الْجَارِحِ فِي الْأَظْهَرِ فِيهِ.
وَاعْتَبَرَ:

- الْعَدَدُ^(١) فِيهِمَا قَوْمٌ.

- وَنَفَاهُ آخَرُونَ.

- وَعِنْدَنَا: يُعْتَبَرُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرَّوَايَةِ، وَإِلَّا لَزَادَ الْفَرْعُ عَلَى
الْأَصْلِ إِذِ التَّعْدِيلُ لِلرَّوَايَةِ تَبَعَ وَفَرَعٌ لَهَا.
وَالْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ:

- إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ: قُبِلَتْ رِوَايَتُهُ؛ إِذْ عَدَمُ كَمَالِ نِصَابِهَا
لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، وَقَدْ رَوَى النَّاسُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.
- وَإِلَّا: رُدَّتْ حَتَّى يَتُوبَ.

وَتَعْدِيلُ الرَّاوِي:

[١] - إِمَّا بِصَرِيحِ الْقَوْلِ. وَتَمَامُهُ: «هُوَ عَدْلٌ رَضِيَ» مَعَ بَيَانِ
السَّبَبِ.

- [٢] - أَوْ بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ التَّعْدِيلِ الْقَوْلِيِّ.
وَلَيْسَ تَرْكُ الْحُكْمِ بِهَا جَرَحًا.
- [٣] - أَوْ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِهِ إِنْ عُلِمَ أَنَّ لَا مُسْتَنَدَ لِلْعَمَلِ غَيْرُهُ - وَإِلَّا
فَلَا -؛ وَإِلَّا لَفَسَقَ الْعَامِلُ.

وَفِي كَوْنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ تَعْدِيلًا لَهُ: قَوْلَانِ. وَالْحَقُّ: أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ مِنْ
مَذْهَبِهِ أَوْ عَادَتِهِ أَوْ صَرِيحَ قَوْلِهِ: أَنَّهُ لَا يَرَى الرَّوَايَةَ أَوْ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ
عَدْلٍ: كَانَتْ تَعْدِيلًا لَهُ، وَإِلَّا: فَلَا؛ إِذْ قَدْ يَرْوِي الشَّخْصُ عَمَّنْ لَوْ سُئِلَ
عَنْهُ لَسَكَتَ، وَقَوْلُهُ: «سَمِعْتُ فُلَانًا» صِدْقٌ، وَلَعَلَّهُ جَهِلَ حَالَهُ فَرَوَى عَنْهُ
وَوَكَّلَ الْبَحْثَ إِلَى مَنْ أَرَادَ الْقَبُولَ.

• السَّابِعَةُ:

- الْجُمْهُورُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ عُذُولٌ لَا حَاجَةَ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ
عَدَالَتِهِمْ^(١).

- وَقِيلَ: إِلَى أَوَانِ الْخِلَافِ؛ لِشِيَاعِ الْمُخْطِئِ مِنْهُمْ فِيهِمْ.
- وَقِيلَ: هُمْ كَغَيْرِهِمْ.

لَنَا:

- ثَنَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَيْهِمْ نَحْوُ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
[الفتح: ١٨]، ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]، (خَيْرُ النَّاسِ
قَرْنِي)^(٢)،

(١) نقل الإجماع على عدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم جماعة. راجع: النسخة المطولة
(ص ١٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣/٥) برقم: (٣٦٥١)، ومسلم (١١٧٩/٢) برقم: (٢٥٣٣).
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَنِي وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابًا)^(١)، (لَا تُؤْذُونِي فِي أَصْحَابِي)^(٢) وَسَلَبَهُمُ الْعَدَالَهَ أَذَى لَهُ فِيهِمْ.

- ثُمَّ فِيمَا تَوَاتَرَ مِنْ صَلَاحِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ: غَايَةُ التَّعْدِيلِ.

وَالصَّحَابِيُّ:

- مَنْ صَحِبَ الرَّسُولَ ﷺ وَلَوْ سَاعَةً أَوْ رَأَهُ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ؛ إِذْ حَقِيقَةُ الصُّحْبَةِ: الْاجْتِمَاعُ بِالْمَصْحُوبِ.

- وَقِيلَ: مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ عُرْفًا^(٣).

- وَقِيلَ: سَتَيْنِ وَغَزَا مَعَهُ غَزَاةً أَوْ غَزَاتَيْنِ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وَيُعْلَمُ ذَلِكَ:

[١] - بِإِخْبَارِ غَيْرِهِ عَنْهُ.

[٢] - أَوْ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ هُوَ مُتَّهَمٌ بِتَحْصِيلِ مَنْصِبِ الصَّحَابَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ تَفْرِيعُ قَبُولِ قَوْلِهِ عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ؛ إِذْ عَدَالَتُهُمْ فَرْعُ الصُّحْبَةِ فَلَوْ أَثْبَتْنَا الصُّحْبَةَ بِهَا: لَزِمَ الدَّوْرُ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٤٠) والأوسط (١/١٤٤) برقم: (٤٥٦)، والحاكم (٤/٨٣٣) برقم: (٦٧١٥)، عن عويم بن ساعدة رضي الله عنه.

(٢) لم أقف على هذا اللفظ. وأخرج الترمذي (٦/٣٨٢) برقم: (٤٢٠٠)، وأحمد (٢٧/٣٥٧) برقم: (١٦٨٠٣). عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (أصحابي... من آذاهم فقد آذاني).

(٣) قال العلائي عن هذا القول: «وهذا قول غريب يُخرج كثيرًا من المشهورين بالصحة والرواية» [تحقيق منيف الرتبة (ص ٧٤)].

(٤) في نظر المصنف: نظر؛ لأننا لا نثبت له الصُّحْبَةَ إِلَّا حَيْثُ ثَبِتَتْ عَدَالَتُهُ بِطَرِيقٍ =

• الثَّامِنَةُ: الرَّاوي: إمَّا صَحَابِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ:

فَالصَّحَابِيُّ لِأَلْفَاظِ رِوَايَتِهِ مَرَاتِبُ

[١] - أَقْوَاهَا أَنْ يَقُولَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ»، أَوْ: «حَدَّثَنِي»، أَوْ: «أَخْبَرَنِي»، أَوْ: «أَنْبَأَنِي»، أَوْ: «شَافَهَنِي». وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الرِّوَايَةِ؛ لِعَدَمِ اخْتِمَالِهِ.

[٢] - ثُمَّ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». فَحُكْمُهُ: حُكْمُ الْأَوَّلِ؛ لِإِشْعَارِهِ بِالسَّمَاعِ ظَاهِرًا، وَعَدَمِ تَدْلِيلِ الصَّحَابَةِ، لِكِنَّهُ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ؛ لِاخْتِمَالِ الْوَاسِطَةِ كَ: سَمَاعِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ) ^(١) مِنَ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: (إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ) ^(٢) مِنْ أُسَامَةَ.

[٣] - ثُمَّ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا»، أَوْ «نَهَى عَنْ كَذَا». فَحُكْمُهُ حُكْمُ الَّذِي قَبْلَهُ لِكِنَّهُ دُونَهُ؛ لِاخْتِمَالِ الْوَاسِطَةِ، وَاعْتِقَادِ مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يُصْرِّحْ بِنَقْلِ الْأَمْرِ إِلَّا بَعْدَ جَزْمِهِ بِوُجُودِ حَقِيقَتِهِ؛ وَمَعْرِفَةِ الْأَمْرِ مُسْتَفَادَةً مِنَ اللَّغَةِ وَهُمْ أَهْلُهَا فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ، ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ وَنَحْوِهَا خِلَافٌ، وَخِلَافُنَا فِيهِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ.

= آخر - أعني: بغير الصحبة -. وانظر: تحقيق منيف الرتبة (ص ٥٩ - ٦٢).

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٣٢٦/٤٣) برقم: (٢٦٢٩٨). وهو في البخاري (٣/

٢٩) برقم: (١٩٢٦)، ومسلم (٤٩٤/١) برقم: (١١٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤/٣) برقم: (٢١٧٨)، ومسلم - واللفظ له - (٧٤٨/٢)

برقم: (١٥٩٦).

[٤] - ثُمَّ أَنْ يَقُولَ: «أَمَرْنَا»، أَوْ: «نُهَيْنَا». فَيُحْتَمَلُ مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ الْإِحْتِمَالَاتِ: أَنَّ الْأَمَرَ غَيْرُ الرَّسُولِ ﷺ:
- فَرَدَّهُ قَوْمٌ؛ لِذَلِكَ.

- وَالْأَظْهَرُ: قَبُولُهُ؛ إِذْ مُرَادُ الصَّحَابِيِّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فَيُحْمَلُ عَلَى صُدُورِهِ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ، لَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَمَرَ اللَّهِ بِنَاءً عَلَى تَأْوِيلٍ أَخْطَأَ فِيهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَيَخْرُجُ قَبُولُهُ إِذْنًا عَلَى: أَنَّ مَذْهَبَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ أَمْ لَا؟.

وَلَا يَتَوَجَّهُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ فِي قَوْلِهِ: «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»، أَوْ «جَرَتْ»، أَوْ «مَضَتْ السُّنَّةُ بِكَذَا». فَحُكْمُهُ حُكْمُ «أَمَرْنَا»، وَ«نُهَيْنَا».

وَقَوْلُ التَّابِعِيِّ وَالصَّحَابِيِّ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ وَبَعْدَ مَوْتِهِ: سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّ الْحُجَّةَ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ: أَظْهَرُ.

[٥] - ثُمَّ قَوْلُهُ: «كُنَّا نَفْعَلُ»، أَوْ: «كَانُوا يَفْعَلُونَ»، نَحْنُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كُنَّا نُفَاضِلُ»^(١)، وَ«كُنَّا نُخَابِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً»^(٢)، وَقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ التَّافِه»^(٣)، فَإِنْ:

(١) أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢٤١/٤)، وَالْأَوْسَطُ (٣٠٣/٨) بِرَقْمٍ: (٨٧٠٢). عَنْ نَافِعٍ، وَتَمَامِهِ: «بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ ﷺ فَنَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ثُمَّ اسْتَوَى النَّاسُ». وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ (١٥/٥) بِرَقْمٍ: (٣٦٩٧).

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى لَفْظِ «أَرْبَعِينَ سَنَةً» وَهُوَ دَارِجٌ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ بِلَفْظٍ: «كُنَّا نَخَابِرُ فَلَا نَرَى فِي ذَلِكَ بَأْسًا» النَّسَائِيُّ (ص ٦٠٢) بِرَقْمٍ: (٣٩١٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥١٥/٣) بِرَقْمٍ: (٢٤٥٠)، وَأَحْمَدُ (١٩١/٨) بِرَقْمٍ: (٤٥٨٦). عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ (٧٢٣/٢) بِرَقْمٍ: (١٥٤٧).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٤/١٤) بِرَقْمٍ: (٢٨٦٩٧)، بِلَفْظٍ: «لَمْ يَكُنْ يَقْطَعُ عَلَى =

- أُضِيفَ إِلَى عَهْدِ النَّبَوَّةِ: دَلَّ عَلَى جَوَازِهِ أَوْ وَجُوبِهِ عَلَى حَسَبِ مَفْهُومِ لَفْظِ الرَّائِي؛ إِذْ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ الْإِخْتِجَاجِ يَقْتَضِي أَنَّهُ بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَرَّ عَلَيْهِ.

- وَإِلَّا: لَمْ يُفَدَّ.

ثُمَّ قَوْلُهُ: «كَانُوا يَفْعَلُونَ»:

- لَا يُفِيدُ الْإِجْمَاعَ عِنْدَ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ مَا لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ.

- وَهُوَ نَقْلٌ لَهُ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ.

قَالَ: وَيُقْبَلُ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: هَذَا الْخَبَرُ مَنْسُوخٌ، وَيُرْجَعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ لَهُ.

أَمَّا غَيْرُ الصَّحَابِيِّ فَلِكَيْفِيَّةِ رَوَايَتِهِ مَرَاتِبُ

- إِحْدَاهَا: سَمَاعُهُ قِرَاءَةَ الشَّيْخِ فِي مَعْرِضِ إِخْبَارِهِ لِيُرْوَى عَنْهُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: «سَمِعْتُ»، وَ: «قَالَ»، وَ: «حَدَّثَنِي»، وَ: «أَخْبَرَنِي فَلَانٌ».

- الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَقْرَأَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ، فَيَقُولَ: نَعَمْ أَوْ يَسْكُتَ، فَلَهُ الرُّوَايَةُ؛ لِظُهُورِ الصَّحَّةِ وَالْإِجَابَةِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الظَّاهِرِيَّةِ، إِلَّا مَعَ مَخِيلَةٍ^(١) غَفْلَةٍ أَوْ إِكْرَاهٍ: فَلَا يَكْفِي السُّكُوتُ.

= عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه. وهو في البخاري (١٦١/٨) برقم: (٦٧٩٢)، ومسلم (٨٠٤/٢) برقم: (١٦٨٥).

(١) المخيلة: هي: المظنة.

ثُمَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «أَخْبَرَنَا»، وَ: «حَدَّثَنَا فَلَانٌ قِرَاءَةً عَلَيْهِ». وَبِدُونِ «قِرَاءَةً عَلَيْهِ»: فِيهِ رَوَايَتَانِ:

- الْمَنْعُ؛ لِإِيْهَامِ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِهِ وَهُوَ كَذِبٌ.

- وَالْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَلِهَذَا يَقُولُ الشَّاهِدُ عَلَى مُقَرَّرٍ بِـ«نَعَمْ»: «أَشْهَدُنِي عَلَى نَفْسِهِ بِكَذَا وَكَذَا».

وَهَلْ يَجُوزُ لِلرَّائِي إِبْدَالُ قَوْلِ الشَّيْخِ: «أَخْبَرَنَا» بِـ«حَدَّثَنَا» أَوْ عَكْسُهُ: فِيهِ رَوَايَتَانِ:

- الْجَوَازُ؛ لِاتِّحَادِ الْمَعْنَى لُغَةً.

- وَالْمَنْعُ؛ لِاخْتِلَافِهِ اضْطِلَاحًا.

- الثَّالِثَةُ: الْإِجَازَةُ: نَحْوُ: «أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي الْكِتَابَ الْفُلَانِيَّ»، أَوْ «مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي». وَالْمُنَاوَلَةُ: نَحْوُ: «خُذْ هَذَا الْكِتَابَ فَارْوِهِ عَنِّي» - وَيَكْفِي مُجَرَّدُ اللَّفْظِ دُونَ الْمُنَاوَلَةِ - . فَيَقُولُ فِيهِمَا: «حَدَّثَنِي»، أَوْ: «أَخْبَرَنِي إِجَازَةً»، فَإِنْ لَمْ يَقُلْهَا: أَجَازَهُ قَوْمٌ. وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِإِشْعَارِهِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ وَهُوَ كَذِبٌ.

وَمَنْعَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ الرَّوَايَةَ بِهِمَا^(١). وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْغَرَضُ مَعْرِفَةُ صِحَّةِ الْخَبَرِ لَا عَيْنُ الطَّرِيقِ.

وَلَوْ قَالَ: «خُذْ هَذَا الْكِتَابَ»، أَوْ: «هُوَ سَمَاعِي» وَلَمْ يَقُلْ: «ارْوِهِ عَنِّي»: لَمْ تَجْزُ رَوَايَتُهُ عَنْهُ، كَمَا لَوْ قَالَ: «عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا»:

(١) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ١٧١).

فَلَا يَشْهَدُ بِهَا؛ لِحَوَازِ مَعْرِفَتِهِ بِخَلَلٍ مَانِعٍ، وَقَدْ يَتَسَاهَلُ الْإِنْسَانُ فِي الْكَلَامِ وَعِنْدَ الْجَزْمِ يَتَوَقَّفُ.

وَلَا يَرْوِي عَنْهُ مَا وَجَدَهُ بِخَطِّهِ، لَكِنْ يَقُولُ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فَلَانٍ»، وَتُسَمَّى: الْوِجَادَةُ.

أَمَّا إِنْ قَالَ: «هَذِهِ نُسْخَةٌ صَحِيحَةٌ بِكِتَابِ الْبُخَارِيِّ» وَنَحْوِهِ: لَمْ تَجْزِ رِوَايَتُهَا عَنْهُ مُطْلَقًا، وَلَا الْعَمَلُ بِهَا: إِنْ كَانَ مُقْلِدًا؛ إِذْ فَرَضُهُ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا: فَقَوْلَانِ.

وَلَا يَرْوِي عَنْ شَيْخِهِ مَا شَكَّ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ؛ إِذْ هُوَ شَهَادَةٌ عَلَيْهِ، فَلَوْ شَاعَ الْمَشْكُوكُ فِيهِ فِي مَسْمُوعَاتِهِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ: لَمْ يَرْوِ شَيْئًا مِنْهَا؛ لِحَوَازِ كَوْنِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ كُلًّا مِنْهَا. فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْهَا بَعِيْنِهِ، أَوْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَسْمُوعٌ لَهُ: فَفِي حَوَازِ الرِّوَايَةِ اعْتِمَادًا عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ خِلَافًا.

وإِنْكَارُ الشَّيْخِ الْحَدِيثِ:

- غَيْرُ قَادِحٍ فِي رِوَايَةِ الْفَرْعِ لَهُ. وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

- وَخَالَفَ الْحَنْفِيَّةُ.

لَنَا:

- عَدْلٌ جَازِمٌ: فَتُقْبَلُ رِوَايَتُهُ، وَيُحْمَلُ إِنْكَارُ الشَّيْخِ عَلَى نِسْيَانِهِ جَمْعًا بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ رَوَى رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»^(١) ثُمَّ نَسِيَهُ سُهَيْلٌ فَكَانَ بَعْدُ يَقُولُ: «حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ عَنِّي أَنِّي حَدَّثْتُهُ»، وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

قالوا:

- هُوَ فَرَعٌ لِشَيْخِهِ فِي الْإِثْبَاتِ: فَكَذًا فِي النَّفْيِ.
- وَكَالشَّهَادَةِ.

قلنا:

- مَمْنُوعٌ بِمَا ذَكَرْنَا.
- وَبَابُ الشَّهَادَةِ أَضِيقُ: فَيَمْتَنِعُ الْقِيَاسُ.
وَإِذَا وَجَدَ سَمَاعُهُ بِخَطِّ يَثْقُ بِهِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ:
- جَازَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ السَّمَاعَ. وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ.

- خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ؛ كَالشَّهَادَةِ.

ولنا:

- أَنَّ بِنَاءَ الرَّوَايَةِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ: وَقَدْ وَجَدَ، وَلِهَذَا اعْتَمَدَ
الصَّحَابَةُ وَغَيْرُهُمْ عَلَى كُتُبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّدَقَاتِ وَغَيْرِهَا فِي أَقْطَارِ
الْبِلَادِ.

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٢/٥) برقم: (٣٦١٠)، والترمذي (١٧٧/٣) برقم:
(١٣٩٢)، وابن ماجه (٤٥٣/٣) برقم: (٢٣٦٨).

- وَالْقِيَاسُ عَلَى الشَّهَادَةِ: مُمْتَنِعٌ، ثُمَّ مَمْنُوعٌ.

● التَّاسِعَةُ: الزِّيَادَةُ مِنَ الثِّقَةِ الْمُتَفَرِّدِ بِهَا: مَقْبُولَةٌ، لَفْظِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ مَعْنَوِيَّةً؛ كَالْحَدِيثِ الثَّامِ وَأَوَّلَى، وَلِإِمْكَانِ انْفِرَادِهِ: بِأَنْ عَرَضَ لِرَاوِي النَّاقِصِ شَاغِلٌ، أَوْ دَخَلَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ، أَوْ ذُكِرَتِ الزِّيَادَةُ فِي أَحَدِ الْمَجْلِسَيْنِ.

فَإِنْ عَلِمَ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ: قُدِّمَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ - عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ - ثُمَّ الْأَخْفِظُ وَالْأَضْبَطُ ثُمَّ الْمُثْبِتُ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ مَعَ التَّسَاوِي: رَوَايَتَانِ.

● العَاشِرَةُ:

- الْجُمْهُورُ عَلَى قَبُولِ مُرْسَلِ الصَّحَابِيِّ.

- وَخَالَفَ قَوْمٌ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ بِنَصِّهِ أَوْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ صَحَابِيٍّ؛ لِحَوَازِ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ غَيْرِ صَحَابِيٍّ.

ولنا:

- إِجْمَاعُهُمْ عَلَى قَبُولِ أَحَادِيثِهِمْ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَرْوِي بِوَاسِطَةِ بَعْضٍ: كَحَدِيثِي أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ^(١)، وَقَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: «مَا كُلُّ مَا حَدَّثْنَاكُمْ بِهِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ أَنَّا لَا نَكْذِبُ»^(٢).

- وَالصَّحَابِيُّ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ صَحَابِيٍّ أَوْ مَعْلُومِ الْعَدَالَةِ غَيْرِهِ: فَلَا مَحْذُورَ.

(١) تقدم تخريجهما (ص ٨٦).

(٢) أخرجه أحمد في العلل (٢/٤١٠)، والمسند (٣٠/٤٥٠) برقم: (١٨٤٩٣).

أَمَّا مُرْسَلُ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ كَ: قَوْلُ مَنْ لَمْ يُعَاصِرِ النَّبِيَّ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ»، وَمَنْ لَمْ يُعَاصِرْ أَبَا هُرَيْرَةَ: «قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ»: فَفِيهِ قَوْلَانِ:

- الْقَبُولُ. وَهُوَ مَذْهَبُ: مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ.

- وَالْمَنْعُ. وَهُوَ قَوْلُ: الشَّافِعِيِّ^(١)، وَبَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ^(٢).

وَالْخِلَافُ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى: الْخِلَافِ فِي رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ؛ إِذِ السَّاقِطُ مِنَ السَّنَدِ مَجْهُولٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ^(٣).

• الْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ:

- الْجُمْهُورُ يَقْبَلُ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى كَ: رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ^(٤)، وَنَقْضِ الْوُضُوءِ بِمَسِّ الذَّكْرِ وَنَحْوِهَا.

- خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْحَنْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ فَيَشْتَهَرُ عَادَةً، فَوُرُودُهُ غَيْرُ مُشْتَهَرٍ: دَلِيلُ بُطْلَانِهِ.

ولنا:

- قَبُولُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ خَبَرَ الْوَاحِدِ مُطْلَقًا.

(١) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ١٧٨).

(٢) بل هو قول جماهير الحفاظ والمحدثين.

(٣) (ص ٨٠).

(٤) وذكر جماعة من أهل العلم أن أحاديث رفع اليدين في الصلاة بلغت حد التواتر.

- وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِ: الْوِثْرِ، وَالْقَهْقَهَةِ، وَتَثْنِيَةِ الْإِقَامَةِ،
وَخُرُوجِ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ؛ إِذْ أَثْبَتُوهُ بِالْأَحَادِ، وَدَعَّوَاهُمْ
تَوَاتُرَهُ أَوْ اشْتِهَارَهُ: غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ؛ إِذِ الْعِبْرَةُ بِقَوْلِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ.
- ثُمَّ مَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ فَبِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ
أَوَّلَى.

وَفِيمَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ كَالْحُدُودِ، خِلَافًا لِلْكَرْحِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ
فَيَنْهَضُ شُبُهَةً تَذَرُّ الْحَدَّ. وَهُوَ بَاطِلٌ بِ: الْقِيَاسِ^(١)، وَالشَّهَادَةِ؛ إِذْ
هُمَا مَظْنُونَانِ وَيُقْبَلَانِ فِي الْحَدِّ.

وَفِيمَا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ، خِلَافًا لِمَالِكٍ^(٢).

وَفِيمَا يُخَالِفُ الْأُصُولَ أَوْ مَعْنَاهَا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

لَنَا:

- تَصْوِيبُ النَّبِيِّ ﷺ مُعَاذًا فِي تَقْدِيمِهِ السُّنَّةَ عَلَى الْإِجْتِهَادِ^(٣).

- وَاتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ.

- وَلِأَنَّ الْخَبَرَ قَوْلُ الْمَعْصُومِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ.

قَالُوا: الْقَائِسُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ اجْتِهَادِهِ وَلَيْسَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صِحَّةِ

الْخَبَرِ.

(١) سيذكر المصنف الخلاف في جريان القياس في الحدود (ص ٢٣١).

(٢) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ١٨٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٣/٥) برقم: (٣٥٩٢)، والترمذي (١٦٧/٣) برقم:

(١٣٧٦)، وأحمد (٣٣٣/٣٦) برقم: (٢٢٠٠٧).

قلنا:

- وَلَا عَلَى يَقِينٍ مِنْ إِصَابَتِهِ.
- ثُمَّ اخْتِمَالُ الْخَطَا: فِي حَقِيقَةِ الْاجْتِهَادِ، لَا فِي حَقِيقَةِ الْخَبَرِ بَلْ فِي طَرِيقِهِ: فَكَانَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ.
- وَأَيْضًا: مُقَدِّمَاتُ الْقِيَاسِ أَكْثَرُ فَالْخَطَا فِيهَا أَغْلَبُ.
- ثُمَّ الْوُضُوءُ بِالنَّيِّذِ سَفَرًا لَا حَضَرًا، وَبُطْلَانُ الْوُضُوءِ بِالْفَهْقَهَةِ دَاخِلَ الصَّلَاةِ دُونَ خَارِجِهَا: مُخَالِفٌ لِلْأُصُولِ وَهُوَ آحَادٌ عِنْدَ أَيْمَةِ النَّقْلِ وَقَدْ قَالُوا بِهِ.
- الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ:

- تَجُوزُ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى الْمُطَابِقِ لِلْفِظِ لِلْعَارِفِ بِمُقْتَضَيَاتِ الْأَلْفَاظِ الْفَارِقِ بَيْنَهَا.
- وَمَنْعَ مِنْهُ ابْنُ سِيرِينَ؛ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا) ^(١)، وَلِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْبَرَاءِ حِينَ قَالَ: «وَرَسُولُكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» (قُلْ: وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ) ^(٢).

ولنا:

- جَوَازُ: شَرْحُ الْحَدِيثِ وَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ: الْعَرَبِيَّةِ بِالْعَجَمِيَّةِ وَعَكْسِهِ فَهَذَا أَوْلَى.

(١) أخرجه بهذا اللفظ الشافعي في مسنده (٥٥٦/٥) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري (٣٤٢/٨) برقم: (٣٤١٦). عن جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه غيرهما بنحوه عن ابن مسعود وجبير وغيرهما. وتقدم تخريجه عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ص ٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨/١) برقم: (٢٤٧)، ومسلم (١٢٤٧/٢) برقم: (٢٧١٠).

- وَلِأَنَّ التَّعَبُّدَ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ بِخِلَافِ الْقُرْآنِ.
- وَلِأَنَّهُ جَائِزٌ فِي غَيْرِ السُّنَّةِ فَكَذَا فِيهَا؛ إِذِ الْكَذِبُ حَرَامٌ فِيهِمَا.
- وَالرَّأْيُ بِالْمَعْنَى الْمُطَابِقِ مُؤَدِّ كَمَا سَمِعَ. ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْهُ:
- مَنْ لَا يُفَرِّقُ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ.
- وَفَائِدَةُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْبَرَاءِ مَا ذَكَرَ: عَدَمُ الْإِلْتِبَاسِ بِجَبْرِيلَ، أَوْ الْجَمْعِ بَيْنَ لَفْظَتَيِ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ.
- قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَلَا يُبَدِّلُ لَفْظًا بِلَفْظٍ أَظْهَرَ مِنْهُ؛ إِذِ الشَّارِعُ رَبَّمَا قَصَدَ إِيْصَالَ الْحُكْمِ بِاللَّفْظِ الْجَلِيِّ تَارَةً وَبِالْخَفِيِّ أُخْرَى.
- قُلْتُ: وَكَذَا بِالْعَكْسِ وَأَوَّلَى، وَقَدْ فَهِمَ هَذَا مِنْ قَوْلِنَا: «الْمَعْنَى الْمُطَابِقِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- ثُمَّ لَمَّا كَانَ النَّسْخُ لَاحِقًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَمِيعًا عَقَّبْنَاهُمَا بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ عُذْرًا فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى السُّنَّةِ غَيْرُ مَرْضِيٍّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



القول في النسخ

وَهُوَ لُغَةً: الرَّفْعُ وَالْإِزَالَةُ، يُقَالُ: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ،
وَالرَّيْحُ الْأَثَرَ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا يُشَبِّهُ النَّقْلَ نَحْوُ: نَسَخْتُ الْكِتَابَ،
وَاخْتَلَفَ فِي أَيِّهِمَا هُوَ حَقِيقَةً، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ فِي الرَّفْعِ.
وَشَرَعًا:

- قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: هُوَ الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ
الثَّابِتِ بِالنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ: زَائِلٌ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا^(١). وَهُوَ
حَدٌّ لِلنَّاسِخِ لَا لِلنَّاسِخِ، لَكِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ.

- وَقِيلَ: رَفْعُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِخِطَابٍ مُتَقَدِّمٍ بـ: خِطَابٍ مُتَرَاخٍ عَنْهُ.
فـ«الرَّفْعُ»: إِزَالَةُ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَبَقِيَ ثَابِتًا، كَرَفْعِ
الْإِجَارَةِ بِالْفَسْخِ فَإِنَّهُ يُغَايِرُ زَوَالَهُ بـ: انْقِضَاءِ مُدَّتِهَا.
و«بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ»: اخْتِرَازُ مِنْ زَوَالِ حُكْمِ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ
إِذْ لَيْسَ بِنَّاسِخٍ.

و«بِخِطَابٍ»: اخْتِرَازُ مِنْ زَوَالِ الْحُكْمِ بِالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ
وَلَيْسَ بِنَّاسِخٍ.

(١) راجع: التعليق على هذا التعريف في الطبعة المطولة (ص ١٨٨، ١٨٩).

وَاشْتِرَاطُ «التَّرَاحِي»: اخْتِرَازُ مِنْ زَوَالِ الْحُكْمِ بِمُتَّصِلٍ كَ:
الشَّرْطِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ بَيَانٌ لَا نَسْخَ.

- وَالْأَجُودُ أَنْ يُقَالَ: رَفَعَ الْحُكْمَ الثَّابِتَ بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ بِ:
مِثْلِهِ مُتَرَاخٍ عَنْهُ؛ لِيَدْخُلَ مَا ثَبَتَ بِالْخِطَابِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنْ إِشَارَةٍ
أَوْ إِقْرَارٍ فِيهِمَا.

وَأُورِدَ عَلَى تَعْرِيفِهِ بِالرَّفْعِ:

[١] - أَنَّ الْحُكْمَ: إِمَّا ثَابِتٌ: فَلَا يَرْتَفِعُ، أَوْ غَيْرُ ثَابِتٍ:
فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّفْعِ.

[٢] - وَلِأَنَّ خِطَابَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ^(١) فَلَا يَرْتَفِعُ.

[٣] - وَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَسَنًا فَرَفَعَهُ قَبِيحٌ، وَيُوجِبُ انْقِلَابَ
الْحَسَنِ قَبِيحًا، وَإِلَّا فَابْتِدَاءُ شَرْعِهِ أَقْبَحُ.

[٤] - وَلِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوخُ مُرَادًا غَيْرَ مُرَادٍ
فَيَتَنَاقَضُ.

[٥] - وَلِأَنَّهُ يُوهِمُ الْبَدَاءَ وَهُوَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

وَأَجِيبُ:

- عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ ثَابِتٌ وَارْتِفَاعُهُ بِالنَّاسِخِ مَعَ إِرَادَةِ الشَّارِعِ أَوْ
بِانْتِهَاءِ مُدَّتِهِ: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ قَطْعًا.

- وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّهُ سَاقِطٌ عَنَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَعْرِيفِ

(١) كلام الله لا يقال فيه إنه قديم فحسب؛ بل يقال: قديم النوع حادث الآحاد.

الحُكْم^(١). وَعَلَى الْقَوْلِ بِتَعْرِيفِهِ بِالْخِطَابِ: أَنَّ الْمُرْتَفِعَ التَّعَلُّقُ، أَوْ أَنَّ مَا كَانَ الْإِثْيَانُ بِهِ لَازِمًا لِلْمُكَلَّفِ زَالَ.

- وَعَنِ الثَّالِثِ: أَنَّهُ مِنْ فُرُوعِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْصِيحِ الْعَقْلِيِّينَ وَهُوَ مَمْنُوعٌ، بَلْ حُسْنُهُ شَرْعِي^(٢)؛ فَيَجُوزُ وَجُودُهُ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ؛ فَإِذِنْ انْقِلَابُهُ قَيْحًا مُلتَزِمٌ.

- وَالتَّنَاقُضُ مُنْذَفِعٌ بِأَنَّ الْإِرَادَةَ تَعَلَّقَتْ بِوُجُودِهِ قَبْلَ النَّسْخِ وَبِعَدَمِهِ بَعْدَهُ.

- وَالْبَدَاءُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِلْقَطْعِ بِكَمَالِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ عَلِمَ الْمَصْلَحَةَ فِيهِ تَارَةً: فَأَثْبَتَهُ، وَالْمَفْسَدَةَ تَارَةً: فَانْفَاهُ؛ رِعَايَةً لِلْأَصْلَحِ تَفْضِيلًا لَا وَجُوبًا، أَوْ امْتِحَانًا لِلْمُكَلَّفِينَ بِامْتِثَالِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي.

ثُمَّ هُنَا مَسَائِلُ:

• الْأُولَى: وَقَعَ النِّزَاعُ فِي: جَوَازِ النَّسْخِ: عَقْلًا، وَشَرْعًا، وَفِي وُقُوعِهِ، وَالْكُلُّ ثَابِتٌ:

- أَمَّا الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ - خِلَافًا لِبَعْضِ الْيَهُودِ - فَدَلِيلُهُ: مَا سَبَقَ مِنْ جَوَازِ دَوْرَانِ الْحُكْمِ مَعَ الْمَصَالِحِ وَجُودًا وَعَدَمًا كَغِذَاءِ الْمَرِيضِ، وَأَيْضًا: الْوُقُوعُ لَازِمٌ لِلْجَوَازِ^(٣): وَقَدْ حُرِّمَ نِكَاحُ الْأَخَوَاتِ بَعْدَ جَوَازِهِ فِي شَرْعِ آدَمَ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بَعْدَ جَوَازِهِ

(١) حيث عرّف المصنف الحكم (ص ٢٧) بـ«مقتضى الخطاب» لا نفس الخطاب.

(٢) ما ذهب إليه المصنف هو مذهب الأشاعرة، راجع: الطبعة المطولة (ص ٦٥).

(٣) قال المصنف: «الوقوع لازم للجواز» كذا وقع في المختصر والصواب: أن «الجواز لازم للوقوع».

فِي شَرْعٍ يَعْقُوبَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيُظْلَمُ مَنْ أَلْذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] وَهُوَ حَقِيقَةُ النَّسْخِ.

- وَأَمَّا الشَّرْعِيُّ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وَ﴿إِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]، وَنَسْخُ الْإِعْتِدَادِ بِالْحَوْلِ بِهِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَالْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ. وَخَالَفَ أَبُو مُسْلِمٍ^(١)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَأْيِهِ الْبَاطِلُ﴾ [فصلت: ٤٢] وَالنَّسْخُ إِبْطَالٌ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِذِ الْمُرَادُ لَا يَلْحَقُهُ الْكَذِبُ، ثُمَّ الْبَاطِلُ غَيْرُ الْإِبْطَالِ.

• الثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ:

- [١] - نَسْخُ التَّلَاوَةِ وَالْحُكْمِ.
- [٢] - وَإِحْكَامُهُمَا.
- [٣] - وَنَسْخُ اللَّفْظِ فَقَطْ.
- [٤] - وَبِالْعَكْسِ. إِذِ اللَّفْظُ وَالْحُكْمُ عِبَادَتَانِ مُتَفَاصِلَتَانِ: فَجَازَ نَسْخُ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى.

وَمَنْعَ قَوْمٍ:

- الثَّالِثُ؛ إِذِ اللَّفْظُ أَنْزَلَ لِيُتْلَى وَيُثَابَ عَلَيْهِ فَكَيْفَ يُرْفَعُ.

(١) وقع اختلاف كبير بين كتب الأصول في تعيين اسم أبي مسلم الأصفهاني. راجع: الطبعة المطولة (ص ١٩٤).

- وَآخَرُونَ: الرَّابِعُ؛ إِذِ الْحُكْمُ مَذْلُولُ اللَّفْظِ فَكَيْفَ يُرْفَعُ مَعَ بَقَاءِ دَلِيلِهِ؟! .

وأجيب:

- عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ التَّلَاوَةَ حُكْمٌ وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ.

- وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ اللَّفْظَ دَلِيلٌ قَبْلَ النَّسْخِ لَا بَعْدَهُ.

ثُمَّ قَدْ نُسِخَ لَفْظُ آيَةِ الرَّجْمِ دُونَ حُكْمِهَا، وَحُكْمُ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] دُونَ لَفْظِهَا.

• الثَّالِثَةُ: نَسْخُ الْأَمْرِ قَبْلَ امْتِثَالِهِ:

- جَائِزٌ نَحْوُ قَوْلِهِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ: «لَا تَحْجُوا» بَعْدَ الْأَمْرِ بِهِ.

- وَخَالَفَ الْمُعْتَرِلَةَ.

لنا:

- مُجَرَّدُ الْأَمْرِ مُفِيدٌ؛ إِذِ الْمَأْمُورُ: يَعْزِمُ عَلَى الْإِمْتِثَالِ فَيُطِيعُ،

أَوْ الْمُخَالَفَةَ فَيَعْصِي، وَمَعَ حُصُولِ الْفَائِدَةِ لَا يَمْتَنِعُ النَّسْخُ.

- ثُمَّ قَدْ نُسِخَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَمْرُ بِذَبْحِ وَلَدِهِ قَبْلَ فِعْلِهِ.

قالوا:

- الْأَمْرُ يَقْتَضِي حُسْنَ الْفِعْلِ، وَنَسْخُهُ قُبْحُهُ، وَاجْتِمَاعُهُمَا

مُحَالٌ.

- وَقِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ:

[أ] - كَانَتْ مَنَامًا لَا أَضْلَ لَهُ.

[ب] - ثُمَّ لَمْ يُؤْمَرْ بِالذَّبْحِ بَلْ: بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ، أَوْ بِمُقَدَّمَاتِهِ كَالِإِضْجَاعِ؛ بِدَلِيلٍ: ﴿قَدْ صَدَقْتَ الرَّيَّاءَ﴾ [الصفات: ١٠٥]، و﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفات: ١٠٢] وَلَفْظُهُ مُسْتَقْبَلٌ.

[ج] - ثُمَّ لَمْ يُنْسَخْ بَلْ: قَلَبَ اللَّهُ تَعَالَى عُنُقَهُ نَحَاسًا فَسَقَطَ لِتَعَدُّرِهِ، أَوْ أَنَّهُ امْتَثَلَ لِكِنَّ الْجُرْحِ التَّامِّ حَالًا فَحَالًا وَانْدَمَلَ.

والجواب:

- إِجْمَالِيٌّ عَامٌّ وَهُوَ: لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْتُمْ: لَمَا احتَاجَ إِلَى فِدَاءٍ، وَلَمَا كَانَ بَلَاءً مُبِينًا.

- وَتَفْصِيلِيٌّ:

- أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ: فَاجْتِمَاعُ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مَمْنُوعٌ، بَلْ قَبْلَ النَّسْخِ حَسَنٌ وَبَعْدَهُ قَبِيحٌ شَرْعًا - لَا عَقْلًا كَمَا تَزْعُمُونَ^(١) ..

- وَعَنِ الْبَاقِي:

[أ] - أَنَّ مَنَامَ الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٍ فَإِلْغَاءُ اعْتِبَارِهِ تَهْجُمٌ - لَا سِيَّمَا مَعَ تَكَرُّرِهِ ..

[ب] - وَالْعَزْمُ عَلَى الذَّبْحِ لَيْسَ بَلَاءً. وَالْأَمْرُ بِالمُقَدَّمَاتِ فَقَطْ: إِنَّ عِلْمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ: فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا: فَهُوَ إِبْهَامٌ وَتَلْبِيسٌ قَبِيحٌ؛ إِذْ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمُكَلَّفِ مَا كُلفَ بِهِ. و﴿قَدْ صَدَقْتَ﴾

(١) ما ذهب إليه المصنف هو مذهب الأشاعرة، راجع: الطبعة المطولة (ص ٦٥).

[الصفات: ١٠٥] مَعْنَاهُ: عَزَمْتَ عَلَى فِعْلٍ مَا أُمِرْتَ بِهِ صَادِقًا فَكَانَ جَزَاؤُكَ أَنْ خَفَّفْنَا عَنْكَ بِنَسْخِهِ، ﴿وَمَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفات: ١٠٢] أَيْ: أُمِرْتَ، أَوْ: مَا تُؤْمَرُ بِهِ فِي الْحَالِ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالِ الْأَمْرِ الْمَاضِي فَلَا اسْتِقْبَالَ وَإِلَّا لَمَا احتَاجَ إِلَى الْفِدَاءِ.

[ج] - وَقَلْبُ عُنُقِهِ نُحَاسًا: لَمْ يَتَوَاتَرَ؛ وَإِلَّا لَمَا اخْتَصَصْتُمْ بِعِلْمِهِ، وَآحَادُهُ لَا يَفِيدُ، ثُمَّ هُوَ أَيْضًا نَسْخٌ. وَكَذَا: التِّئَامُ الْجُرْحِ وَانْدِمَالُهُ؛ وَإِلَّا لَاسْتَعْنَى عَنِ الْفِدَاءِ.

• الرَّابِعَةُ: الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ:

- إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِحُكْمِهِ أَصْلًا: فَلَيْسَتْ نَسْخًا إجماعًا كَ: زِيَادَةُ إِيْجَابِ الصَّوْمِ بَعْدَ الصَّلَاةِ.
- وَإِنْ تَعَلَّقَتْ فَهِيَ:

- إِمَّا: جُزْءٌ لَهُ كَ: زِيَادَةُ رَكْعَةٍ فِي الصُّبْحِ، أَوْ عِشْرِينَ سَوْطًا فِي حَدِّ الْقَذْفِ.

- أَوْ: شَرْطٌ كَ: النِّيَّةُ لِلطَّهَارَةِ.

- أَوْ لَا وَاحِدَ مِنْهُمَا كَ: زِيَادَةُ التَّغْرِيبِ عَلَى الْجَلْدِ. وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ نَسْخًا عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ.

لَنَا: النَّسْخُ رَفْعُ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ وَهُوَ بَاقٍ زِيدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ.

قالوا: الزِّيَادَةُ إِمَّا فِي الْحُكْمِ أَوْ سَبَبِهِ وَأَيًّا مَا كَانَ يَلْزِمُ النَّسْخُ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا قَبْلَ الزِّيَادَةِ مُسْتَقْلِلَيْنِ بِالْحُكْمِيَّةِ وَالسَّبَبِيَّةِ وَاسْتِقْلَالُهُمَا حُكْمٌ

قَدْ زَالَ بِالزِّيَادَةِ كَ: الْجَلْدِ - مَثَلًا - كَانَ مُسْتَقِلًّا بِعُقُوبَةِ الزَّانِي - أَيِ: هُوَ الْحَدُّ التَّامُّ - وَبَعْدَ زِيَادَةِ التَّغْرِيبِ صَارَ جُزْءَ الْحَدِّ.

قلنا: الْمَقْصُودُ مِنَ الزِّيَادَةِ: تَعَبُّدُ الْمُكَلَّفِ بِالِاثْنَانِ بِهَا لَا رَفْعُ اسْتِقْلَالٍ مَا كَانَ قَبْلَهَا، لِكِنَّهُ حَصَلَ ضَرُورَةٌ وَتَبَعًا بِالِاقْتِضَاءِ، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: الْمَنْسُوخُ مَقْصُودٌ بِالرَّفْعِ، وَالِاسْتِقْلَالُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِهِ: فَلَا يَكُونُ مَنْسُوخًا فَلَا يَكُونُ رَفْعُهُ نَسْخًا.

لَا يُقَالُ: رَفْعُ الْإِسْتِقْلَالِ مِنْ لَوَازِمِ الزِّيَادَةِ فَيَلْزَمُ مِنْ قَضَائِهَا قَضَاؤُهُ.

لَآنَا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ؛ إِذْ قَدْ يُتَصَوَّرُ الْمَلْزُومُ مِمَّنْ هُوَ غَافِلٌ عَنِ اللَّازِمِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

• الْخَامِسَةُ:

[أ] - يَجُوزُ نَسْخُ الْعِبَادَةِ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ. خِلَافًا لِقَوْمٍ.

لنا:

- الرَّفْعُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبَدَلَ، وَلَا يَمْتَنِعُ رَدُّ الْمُكَلَّفِ إِلَى مَا قَبْلَ الشَّرْعِ.

- ثُمَّ تَقْدِيمُ الصَّدَقَةِ أَمَامَ النَّجْوَى وَغَيْرُهُ: نُسْخٌ لَا إِلَى بَدَلٍ.

قالوا: ﴿نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] يَفْتَضِيهِ.

قلنا:

- لَفْظًا لَا حُكْمًا.

- أَوْ نَأَتْ مِنْهَا بِخَيْرٍ، عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

[ب] - وَنَسَخُ الْحُكْمِ بِأَخْفَ مِنْهُ إِجْمَاعًا.

[ج] - وَبِمِثْلِهِ.

لَا يُقَالُ: هُوَ عَبَثٌ.

لَا نَأْتِي نَقُولُ: فَإِذْ تَهُ امْتِحَانُ الْمُكَلَّفِ بِانْتِقَالِهِ مِنْ حُكْمٍ إِلَى حُكْمٍ.

[د] - وَبِأَثْقَلِ مِنْهُ، خِلَافًا لِبَعْضِ الظَّاهِرِيَّةِ.

لنا:

- لَا يَمْتَنِعُ لِدَاتِهِ، وَلَا لِتَضَمُّنِهِ مَفْسَدَةً.

- وَقَدْ نُسِخَ: التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِدْيَةِ وَالصِّيَامِ إِلَى تَغْيِينِهِ، وَجَوَازُ

تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْخَوْفِ إِلَى وَجُوبِهَا فِيهِ، وَتَرْكُ الْقِتَالِ إِلَى وَجُوبِهِ، وَإِبَاحَةُ الْخَمْرِ وَالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْمُتَعَةِ إِلَى تَحْرِيمِهَا.

قالوا: تَشْدِيدٌ فَلَا يَلِيقُ بِرَأْفَةِ اللَّهِ ﷻ، ﴿لَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾

[الأنفال: ٦٦]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ

يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

قلنا: مَنْقُوضٌ بِتَسْلِيْطِ الْمَرَضِ وَالْفَقْرِ وَأَنْوَاعِ الْأَلَامِ

وَالْمُؤْذِيَّاتِ.

فإن قيل: لِمَصَالِحِ عِلْمِهَا.

قلنا: فَقَدْ أَجَبْتُمْ عَنَّا. وَالْآيَاتُ وَرَدَتْ فِي صُورٍ خَاصَّةٍ.

وَلَا يَلْزَمُ الْمُكَلَّفَ حُكْمُ النَّاسِخِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِهِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي.

وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ لُزُومَهُ عَلَى انْعِزَالِ الْوَكِيلِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَزْلِ.

وَهُوَ تَخْرِيجُ دَوْرِيٍّ.

لنا: لَوْ لَزِمَهُ لَأَسْتَأْنَفَ أَهْلُ قُبَاءِ الصَّلَاةِ حِينَ عَلِمُوا بِنَسْخِ الْقِبْلَةِ.

قال:

- النَّسْخُ بِوُرُودِ النَّاسِخِ، لَا بِالْعِلْمِ بِهِ. وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَى الْمَعْذُورِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ كَ: الْحَائِضِ وَالنَّائِمِ.
- وَالْقِبْلَةُ تَسْقُطُ بِالْعَذْرِ، وَهُمْ كَانُوا مَعْذُورِينَ.

قلنا:

- الْعِلْمُ شَرْطٌ لِلزُّومِ فَلَا يَثْبُتُ دُونَهُ.
- وَالْحَائِضُ وَالنَّائِمُ عَلِمَا التَّكْلِيفَ بِخِلَافِ هَذَا.
● السَّادِسَةُ:

[أ] - يَجُوزُ نَسْخُ كُلِّ مَنْ: الْكِتَابِ وَمُتَوَاتِرِ السُّنَّةِ وَأَحَادِهَا بِ: مِثْلِهِ.

[ب] - وَنَسْخُ السُّنَّةِ بِ: الْكِتَابِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ.

لنا:

- لَا يَمْتَنِعُ لِذَاتِهِ، وَلَا لِغَيْرِهِ.
- وَقَدْ وَقَعَ: إِذِ التَّوَجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَتَحْرِيمُ الْمُبَاشَرَةِ لِيَالِي رَمَضَانَ، وَجَوَازُ تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْخَوْفِ: ثَبَّتَ بِالسُّنَّةِ وَنَسَخَتْ بِالْقُرْآنِ.

احتج:

- بِأَنَّ السُّنَّةَ مُبَيَّنَةٌ لِلْكِتَابِ فَكَيْفَ يُبْطَلُ مُبَيَّنُهُ؟!

- وَلَإِنَّ النَّاسِخَ يُضَادُّ الْمَنْسُوخَ، وَالْقُرْآنُ لَا يُضَادُّ السُّنَّةَ.

- وَمَنْعَ الْوُقُوعِ الْمَذْكُورِ.

وأجيب: بِأَنَّ بَعْضَ السُّنَّةِ مُبَيَّنٌ لَهُ، وَبَعْضُهَا مَنْسُوخٌ بِهِ.

[ج] - أَمَّا نَسْخُ الْقُرْآنِ بِ: مُتَوَاتِرِ السُّنَّةِ:

- فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْقَاضِي: مَنْعُهُ.

- وَأَجَازُهُ: أَبُو الْخَطَّابِ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ. وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

لنا:

- لَا اسْتِحَالَةَ ذَاتِيَّةً، وَلَا خَارِجِيَّةً.

- وَلَإِنَّ تَوَاتُرَ السُّنَّةِ قَاطِعٌ، وَهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ

فَهُوَ كَالْقُرْآنِ.

قالوا:

- ﴿نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] وَالسُّنَّةُ لَا تُسَاوِي

الْقُرْآنَ.

- وَقَدْ قَالَ ﷺ: (الْقُرْآنُ يَنْسَخُ حَدِيثِي، وَحَدِيثِي لَا يَنْسَخُ

الْقُرْآنَ) ^(١).

- وَلَإِنَّ السُّنَّةَ لَا تَنْسَخُ لَفْظَ الْقُرْآنِ: فَكَذَا حُكْمُهُ.

والجواب:

- ﴿نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] فِي الْحُكْمِ وَمَصْلَحَتِهِ، وَالسُّنَّةُ

(١) أخرجه الدارقطني (٢٥٥/٥) برقم: (٤٢٧٧). عن جابر رضي الله عنه.

تُسَاوِي الْقُرْآنَ فِي ذَلِكَ وَتَزِيدُ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْمَصْلَحَةُ الثَّابِتَةُ بِالسُّنَّةِ قَدْ تَكُونُ أَعْظَمَ مِنَ الثَّابِتَةِ بِالْقُرْآنِ. أَوْ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَلَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ أَصْلًا.

- وَالْحَدِيثُ لَا يَخْفَى مِثْلُهُ لِكَوْنِهِ أَصْلًا فَلَوْ ثَبَتَ لَأَشْتَهَرَ وَلَمَّا حُولِفَ.

- وَلَقَدْ الْقُرْآنَ مُعْجِزٌ فَلَا تَقُومُ السُّنَّةُ مَقَامَهُ بِخِلَافِ حُكْمِهِ^(١).

[د] - أَمَّا نَسْخُ الْكِتَابِ وَمُتَوَاتِرِ السُّنَّةِ بِ: أَحَادِهَا:

- فَجَائِزٌ عَقْلًا؛ لِحُجُوزِ قَوْلِ الشَّارِعِ: «تَعَبَّدْتُكُمْ بِالنَّسْخِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ»، لَا شَرْعًا؛ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ.

- وَأَجَازُهُ قَوْمٌ فِي زَمَنِ النُّبُوَّةِ لَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ الْآحَادَ بِالنَّاسِخِ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ.

- وَأَجَازُهُ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ مُطْلَقًا. وَلَعَلَّهُ أَوْلَى؛ إِذِ الظَّنُّ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْكُلِّ وَهُوَ كَافٍ فِي الْعَمَلِ وَالِاسْتِدْلَالِ الشَّرْعِيِّ، وَقَوْلُ عُمَرَ: «لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَذَرِي أَحْفَظْتُ أَمْ نَسِيتُ»^(٢) يُفِيدُ أَنَّهُ إِنَّمَا رَدَّهُ لِشُبْهَةٍ وَلَوْ أَفَادَهُ خَبَرُهَا الظَّنُّ لَعَمِلَ بِهِ.

• السَّابِعَةُ: الْإِجْمَاعُ: لَا يُنْسَخُ، وَلَا يُنْسَخُ بِهِ؛ إِذِ النَّسْخُ لَا يَكُونُ

(١) بل حتى أحكام القرآن معجزة، لكن السُّنَّةُ تشترك مع القرآن في هذا الإعجاز دون الإعجاز اللفظي.

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٩/٢) برقم: (١٤٨٠). عن الشعبي.

إِلَّا فِي عَهْدِ النُّبُوَّةِ وَلَا إِجْمَاعَ إِذٍ^(١)، وَلِأَنَّ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ مُتَضَادَّانِ
وَالْإِجْمَاعُ لَا يُضَادُّ النَّصَّ وَلَا يَنْعَقِدُ عَلَى خِلَافِهِ.

وَالْحُكْمُ الْقِيَاسِيُّ الْمَنْصُوصُ الْعِلَّةُ: يَكُونُ نَاسِخًا وَمَنْسُوخًا
كَالنَّصِّ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ. وَقِيلَ: مَا خَصَّ نَسَخَ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِدَلِيلٍ:

- الْعَقْلُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ: يَخُصُّ وَلَا يَنْسَخُ.

- وَالنَّسْخُ وَالتَّخْصِصُ مُتَنَاقِضَانِ؛ إِذِ النَّسْخُ إِبْطَالُ وَالتَّخْصِصُ بَيَانُ
فَكَيْفَ يَسْتَوِيَانِ؟!.

وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِتَنْبِيهِ اللَّفْظِ كَمَنْطُوقِهِ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ، خِلَافًا لِبَعْضِ
الشَّافِعِيَّةِ.

وَنَسْخُ حُكْمِ الْمَنْطُوقِ يُبْطَلُ: حُكْمَ الْمَفْهُومِ، وَمَا ثَبَتَ بِعِلَّتِهِ،
أَوْ دَلِيلِ خِطَابِهِ؛ لِأَنَّهَا تَوَابِعُ فَسَقَطَتْ بِسُقُوطِ مَتْبُوعِهَا، خِلَافًا لِبَعْضِ
الْحَنَفِيَّةِ.

(١) التنوين للعوض، والمعنى هو: حيثئذ.



خاتمة

لَا يُعْرَفُ النَّسْخُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ وَلَا قِيَاسِيٍّ بَلْ بِ:
[أ] - النَّقْلِ الْمُجَرَّدِ.

[ب] - أَوْ الْمَشُوبِ بِاسْتِدْلَالٍ عَقْلِيٍّ كَ: الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مَنْسُوخٌ.

[ج] - أَوْ بِنَقْلِ الرَّاوي نَحْوُ: «رُحِّصَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ ثُمَّ نُهَيْنَا عَنْهَا»^(١).

[د] - أَوْ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ نَحْوُ: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا)^(٢).

[هـ] - أَوْ بِالتَّارِيخِ نَحْوُ: «قَالَ سَنَةَ خَمْسٍ كَذَا وَعَامَ الْفَتْحِ كَذَا».

[و] - أَوْ بِكَوْنِ رَاوِي أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ مَاتَ قَبْلَ إِسْلَامِ رَاوِي الثَّانِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ تَلَحُّقُهُمَا أَحْكَامٌ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ كَ: الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالْعُمُومِ، وَالْخُصُوصِ وَنَحْوِهَا: عَقَّبْنَاهُمَا بِذِكْرِهَا.

(١) أخرجه مسلم (٦٣٣/١) برقم: (١٤٠٥). من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٤/١) برقم: (٩٧٧). عن بريدة رضي الله عنه.

الأوامر والنواهي

الأمر

- قِيلَ: هُوَ الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ. وَهُوَ دَوْرٌ.

- وَقِيلَ: اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ. وَقَدْ يُسْتَدْعَى الْفِعْلُ بِغَيْرِ قَوْلٍ فَلَوْ: أُسْقِطَ، أَوْ قِيلَ: «بِالْقَوْلِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ»: لَا اسْتِقَامَ.

وَلَمْ تَشْتَرِطِ الْمُعْتَزِلَةُ الْإِسْتِعْلَاءَ؛ لِقَوْلِ فِرْعَوْنَ لِمَنْ دُونَهُ: ﴿مَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥]. وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِشَارَةِ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَى تَحْمِيقِ الْعَبْدِ الْأَمْرِ سَيِّدَهُ^(١).

وَلِلْأَمْرِ صِيغَةٌ تَدُلُّ بِمُجَرَّدِهَا عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لَا صِيغَةٌ لَهُ؛ بِنَاءً عَلَى الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ - وَقَدْ سَبَقَ مَنَعُهُ^(٢) -.

وَهِيَ: حَقِيقَةٌ فِي الطَّلَبِ الْجَازِمِ مَجَازٌ فِي غَيْرِهِ مِمَّا وَرَدَتْ فِيهِ ك:

(١) اختلف في اشتراط العلو والاستعلاء في الأمر، راجع: الطبعة المطولة (ص ٢١٦).

(٢) (ص ٦٠).

[أ] - النَّذْبُ .

[ب] - وَالْإِبَاحَةُ .

[ج] - وَالتَّعْجِيزُ .

[د] - وَالتَّسْخِيرُ .

[هـ] - وَالتَّسْوِيَةُ .

[و] - وَالْإِهَانَةُ .

[ز] - وَالْإِكْرَامُ .

[ح] - وَالتَّهْدِيدُ .

[ط] - وَالدُّعَاءُ .

[ي] - وَالْخَبَرُ .

نَحْوُ :

[أ] - ﴿كَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] .

[ب] - ﴿اضْطَافُوا﴾ [المائدة: ٢] .

[ج] - ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠] .

[د] - ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ [البقرة: ٦٥] .

[هـ] - ﴿اضْبِرُّوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: ١٦] .

[و] - ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ [الدخان: ٤٩] .

[ز] - ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ [الحجر: ٤٦] .

[ح] - ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] .

[ط] - اللَّهُمَّ اغْفِرْ.

[ي] - (إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ) ^(١).

[ك] - وَالتَّمَنَّى:

..... لَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ إِلَّا انْجَلِي

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِ الْأَمْرِ أَمْرًا: إِرَادَتُهُ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِزَةِ ^(٢).

لَنَا: إِجْمَاعُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِرَادَةِ.

قالوا: الصِّيغَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْمَعَانِي فَلَا تَتَعَيَّنُ لِلْأَمْرِ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ؛ إِذْ لَيْسَتْ أَمْرًا لِذَاتِهَا وَلَا لِتَجَرُّدِهَا عَنِ الْقَرَائِنِ؛ إِذْ يَبْطُلُ بِالسَّاهِي وَالنَّائِمِ.

قلنا:

- اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ الْأَمْرِ مَجَازٌ، فَهِيَ بِإِطْلَاقِهَا لَهُ، وَلَا يَرُدُّ لَفْظُ النَّائِمِ وَالنَّاسِي؛ إِذْ لَا اسْتِعْلَاءَ فِيهِ.

- ثُمَّ الْأَمْرُ وَالْإِرَادَةُ يَتَفَاكَّانِ كَ: مَنْ يَأْمُرُ وَلَا يُرِيدُ، أَوْ يُرِيدُ وَلَا يَأْمُرُ: فَلَا يَتَلَازَمَانِ وَإِلَّا اجْتَمَعَ النَّقِضَانِ.

ثُمَّ هُنَا مَسَائِلُ:

• الْأُولَى: الْأَمْرُ الْمُجَرَّدُ عَنْ قَرِينَةٍ:

- يَقْتَضِي الْوُجُوبَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

(١) أخرجه البخاري (١٧٧/٤) برقم: (٣٤٨٤). عن أبي مسعود عقبة بن عمرو البدرى رضي الله عنه.

(٢) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٢١٩).

- وَعِنْدَ بَعْضِ الْمُعْتَزَلَةِ: النَّدْبُ؛ حَمْلًا لَهُ عَلَى مُطْلَقِ الرَّجْحَانِ وَنَفْيًا لِلْعِقَابِ بِالِاسْتِصْحَابِ.

- وَقِيلَ: الْإِبَاحَةُ؛ لِتَيَقُّنِهَا.

- وَقِيلَ: الْوَقْفُ؛ لِاحْتِمَالِهِ كُلِّ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ وَلَا مُرَجَّحَ.

لنا:

- ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣].

- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨]، ذَمُّهُمْ وَذَمُّ

إِبْلِيسَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْأَمْرِ الْمَجْرَدِ. وَدَعَا: قَرِينَةُ الْوُجُوبِ، وَاقْتِضَاءُ تِلْكَ اللَّغَةِ لَهُ دُونَ هَذِهِ: غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ.

- وَأَنَّ السَّيِّدَ لَا يُلَامُ عَلَى عِقَابِ عَبْدِهِ عَلَى مُخَالَفَةِ مُجْرَدِ أَمْرِهِ

بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ.

• الثَّانِيَّةُ: صِغَةُ الْأَمْرِ الْوَارِدَةُ بَعْدَ الْحَظَرِ:

- لِلْإِبَاحَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

- وَلَمَّا هِيَ لَهُ قَبْلَ الْحَظَرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ.

- وَقِيلَ: إِنْ وَرَدَ بِصِغَةِ أَفْعَلْ فَ: كَالأَوَّلِ لِلْعُرْفِ، وَإِلَّا فَ:

كَالثَّانِي نَحْوُ: «أَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِكَذَا»؛ لِعَدَمِهِ فِيهِ.

وَالْحَقُّ: اقْتِضَاؤُهَا الْإِبَاحَةَ عُرْفًا لَا لُغَةً.

لنا: فَهُمُ الْإِبَاحَةُ مِنْ قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: «كُلْ هَذَا الطَّعَامَ» بَعْدَ

مَنْعِهِ مِنْهُ، وَهُوَ فِي الشَّرْعِ غَالِبًا كَذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾

[المائدة: ٢]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: ١٠]، ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ

فَأَتَوْهُنَّ ﴿البقرة: ٢٢٢﴾ وَنَحَوَهَا . وَاسْتِفَادَةُ جُوبِ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ: ﴿قَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] وَنَحَوَهَا، لَا مِنْ: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] .

وَفِي اقْتِضَاءِ النَّهْيِ بَعْدَ الْأَمْرِ: التَّحْرِيمُ أَوْ الْكَرَاهَةُ: خِلَافٌ . وَيَحْتَمِلُ التَّفْصِيلَ الْمَذْكُورَ أَيْضًا، وَالْأَشْبَهُ: التَّحْرِيمُ؛ إِذْ هَذَا رَفْعٌ لِلإِذْنِ بِالْكُلِّيَّةِ وَمَا قَبْلَهُ رَفْعٌ لِلْمَنْعِ فَيَبْقَى الإِذْنُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• الثَّالِثَةُ: الْأَمْرُ الْمُطْلَقُ:

- لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ: أَبُو الْخَطَّابِ .

- خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ .

- وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ تَكَرَّرَ لَفْظُ الْأَمْرِ نَحْوُ: «صَلِّ غَدًا، صَلِّ غَدًا»: اقْتِضَاهُ؛ تَحْصِيلًا لِفَائِدَةِ الْأَمْرِ الثَّانِي، وَإِلَّا: فَلَا^(١) .

- وَقِيلَ: إِنْ عُلقَ الْأَمْرُ عَلَى شَرْطٍ: اقْتَضَى التَّكْرَارَ كَ: الْمُعْلَقِ عَلَى الْعِلَّةِ . وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ؛ إِذْ هِيَ مَفْرُوضَةٌ فِي الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقْتَرَنُ بِالشَّرْطِ لَيْسَ مُطْلَقًا .

وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ يَقْتَضِي: التَّأْكِيدَ لُغَةً لَا التَّكْرَارَ .

لَنَا:

- لَا دَلَالَةَ لِصِيغَةِ الْأَمْرِ إِلَّا عَلَى: مُجَرَّدِ إِدْخَالِ مَا هِيَةِ الْفِعْلِ فِي الْوُجُودِ لَا عَلَى كَمِّيَّةِ الْفِعْلِ .

(١) راجع: التعليق على هذه الفقرة والتي تليها في الطبعة المطولة (ص ٢٢٦، ٢٢٧) .

- وَلَآئِنَّهُ لَوْ قَالَ: «صَلِّ مَرَّةً» أَوْ «مِرَارًا»: لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ نَقْضًا،
وَلَا الثَّانِي تَكَرَّرًا.

قالوا:

- النَّهْيُ يَقْتَضِي تَكَرَّرَ التَّرْكِ، وَالْأَمْرُ نَقِيضُهُ: فَيَقْتَضِي تَكَرَّرَ
الْفِعْلِ.

- وَلَآنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ: فَيَقْتَضِي تَكَرَّرَ تَرْكِ الضِّدِّ.
وأجيب:

- عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ: الْأَمْرَ يَقْتَضِي فِعْلَ الْمَاهِيَةِ وَهُوَ حَاصِلُ
بِفِعْلِ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا فِي زَمَنِ مَا، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي تَرْكَهَا وَلَا يَحْصُلُ
إِلَّا بِتَرْكِ جَمِيعِ أَفْرَادِهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ: فَافْتَرَقَا.

- وَعَنِ الثَّانِي: بِمَنْعِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَإِنْ سُلِّمَ
فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الضِّدِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ التَّلَبُّسُ بِالضِّدِّ الْمَأْمُورِ بِهِ؛
لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ أَضْدَادٌ فَيَتَلَبَّسَ بِغَيْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنْهَا
- وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ جَمِيعِ أَضْدَادِهِ:
لَا يَتَمَشَّى -.

● الرَّابِعَةُ:

- الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ: نَهْيٌ عَنْ أَضْدَادِهِ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ: أَمْرٌ بِأَحَدِ
أَضْدَادِهِ، مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا الصِّيغَةُ.
- خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ.

لنا: الْأَمْرُ بِالسُّكُونِ نَاهٍ عَنِ الْحَرَكَةِ، وَبِالْعَكْسِ ضَرُورَةٌ.

قالوا: قَدْ يَأْمُرُ بِأَحَدِ الضَّدَّيْنِ أَوْ يَنْهَى عَنْهُ مَنْ يَغْفُلُ عَنْ ضِدِّهِ،
وَالْأَمْرُ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ الْمَأْمُورِ بِهِ لَا يُتَصَوَّرُ. وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ ضَرُورِيٌّ
لَا اقْتِضَائِيٌّ طَلَبِيٌّ، حَتَّى لَوْ تُصَوَّرَ تَرْكُ الْحَرَكَةِ بِدُونِ السُّكُونِ لَمْ
يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ.

قلنا: فَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.

• الْخَامِسَةُ: مُقْتَضَى الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ:

- الْفَوْرُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ.

- وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي عِنْدَ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ.

- وَتَوَقَّفَ قَوْمٌ فِي الْفَوْرِ وَالتَّكْرَارِ وَضِدِّهِمَا؛ لِلتَّعَارُضِ.

لنا:

- ﴿سَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ [الحديد: ٢١]

وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ.

- وَلَوْ أَخَّرَ الْعَبْدُ أَمْرَ سَيِّدِهِ الْمُجَرَّدِ اسْتَحَقَّ الذَّمُّ.

- وَأَوَّلَى الْأَزْمِنَةِ بِالْإِمْتِثَالِ عَقِيبَ الْأَمْرِ؛ اخْتِيَاظًا وَتَخْصِيلاً لَهُ

إِجْمَاعًا.

- وَلِأَنَّ التَّأْخِيرَ:

[أ] - إِمَّا لَا إِلَى غَايَةٍ فَيُفَوِّتُ الْمَقْصُودَ بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ:

- إِمَّا لَا إِلَى بَدَلٍ فَيُلْحَقُ بِالْمَنْدُوبَاتِ.

- أَوْ إِلَى بَدَلٍ فَهُوَ:

- إِمَّا الْوَصِيَّةُ، وَهِيَ لَا تَصِحُّ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ لِعَدَمِ دُخُولِ النِّيَابَةِ فِيهَا.

- أَوْ الْعَزْمُ، وَلَيْسَ بِبَدَلٍ لَوْجُوبِهِ قَبْلَ وَقْتِ الْمُبْدَلِ وَعَدَمِ جَوَازِ الْبَدَلِ حِينَئِذٍ.

[ب] - أَوْ إِلَى غَايَةٍ:

- مَجْهُولَةٍ، فَهُوَ جَهَالَةٌ.

- أَوْ مَعْلُومَةٍ، فَتَحَكُّمٌ وَتَرْجِيحٌ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ.

- أَوْ إِلَى وَقْتٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ إِذْرَاكُهُ، فَبَاطِلٌ؛ لِإِثْبَانِ الْمَوْتِ بَعْتَةً.

قالوا:

- الْأَمْرُ يَقْتَضِي فِعْلَ الْمَاهِيَةِ الْمُجَرَّدَةِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهَا.

- وَلِأَنَّ نِسْبَةَ الْفِعْلِ إِلَى جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ سَوَاءٌ، فَالتَّخْصِصُ بِالْفَوْرِ تَحَكُّمٌ.

- وَتَعَلُّقُ الزَّمَانِ بِالْفِعْلِ ضَرُورِيٌّ، وَالضَّرُورَةُ تَنْدَفِعُ بِأَيِّ زَمَنِ كَانَ.

- وَلِأَنَّهُ مِنْ لَوَازِمِ الْفِعْلِ فَلَا يَقْتَضِي تَعْيِينَهُ كَ: الْمَكَانِ، وَالْأَلَةِ، وَالْمَحَلِّ.

وَالْأَدِلَّةُ مُتَقَارِبَةٌ، وَقَوْلُ الْوَاقِفِيَّةِ ضَعِيفٌ.

• السَّادِسَةُ: الْوَاجِبُ الْمُؤَقَّتُ:

- لَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ، وَلَا يَفْتَقِرُ قَضَاؤُهُ إِلَى أَمْرِ جَدِيدٍ.

- خِلَافًا لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَالْأَكْثَرِينَ.

لَنَا: اسْتِصْحَابُ حَالِ شُغْلِ الذِّمَّةِ إِلَّا بِامْتِنَالٍ أَوْ إِبْرَاءٍ.

قَالُوا: الْمُؤَقَّتُ غَيْرُ الْمُطْلَقِ، فَلَا مُرَّ بِأَحَدِهِمَا لَيْسَ أَمْرًا بِالْآخِرِ.

قُلْنَا: بَلْ مُقْتَضَى الْمُؤَقَّتِ: الْإِثْبَانُ بِالْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ، فَإِذَا فَاتَ الْوَقْتُ بَقِيَ الْإِثْبَانُ بِالْفِعْلِ.

• السَّابِعَةُ: مُقْتَضَى الْأَمْرِ:

- حُصُولُ الْإِجْزَاءِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا أَتَى بِجَمِيعِ مُصَحِّحَاتِهِ.

- خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

لَنَا:

- لَوْ لَمْ يُجْزِهِ: لَكَانَ الْأَمْرُ بِهِ عَبَثًا.

- وَلِأَنَّ الذِّمَّةَ اشْتَغَلَتْ بَعْدَ بَرَاءَتِهَا مِنْهُ، فَالْخُرُوجُ عَنْ عَهْدَتِهِ بِفِعْلِهِ كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ.

قَالُوا:

- يَجِبُ إِتْمَامُ الْحَجِّ الْفَاسِدِ وَلَا يُجْزَى.

- وَظَانُ الطَّهَارَةِ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ وَلَا تُجْزِئُهُ.

- وَلِأَنَّ الْقَضَاءَ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ، فَلَا مُرَّ بِالشَّيْءِ لَا يَمْنَعُ إِجَابَ مِثْلِهِ.

وَأَجِيب:

- بِأَنَّ عَدَمَ الْإِجْزَاءِ فِي الصُّورَتَيْنِ: لِفَوَاتِ بَعْضِ الْمُصَحِّحَاتِ،

وَلَسْنَا فِيهِ.

- وَالْقَضَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ: مَمْنُوعٌ.

● الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ لِجَمَاعَةٍ يَقْتَضِي: وَجُوبَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا: لِذَلِيلٍ، أَوْ يَكُونُ الْخَطَابُ بِلَفْظٍ لَا يَعْنِي نَحْوُ: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤] فَيَكُونُ: فَرَضَ كِفَايَةٍ وَهُوَ: مَا مَقْصُودُ الشَّرْعِ فَعَلُهُ لِتَضَمُّنِهِ مَضْلَحَةً، لَا تَعْبُدُ أَغْيَانِ الْمُكَلَّفِينَ بِهِ ك: صَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَالْجِهَادِ - لَا الْجُمُعَةِ وَالْحَجِّ -، وَهُوَ: وَاجِبٌ عَلَى الْجَمِيعِ، وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ.

وَاسْتِبْعَادُهُ: لَا يَمْنَعُ وَقُوعُهُ.

وَتَكْلِيفٌ وَاحِدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ: لَا يُعْقَلُ بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢] إِيْجَابٌ عَلَى بَعْضٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ.

قُلْنَا: بَلْ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُتَنَدِّبِ الْمُسْقِطِ لَهُ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ.

● التَّاسِعَةُ:

- مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ ﷺ مِنَ الْأَحْكَامِ، أَوْ خُوطِبَ بِهِ نَحْوُ: ﴿يَأَيُّهَا الْمُرْسَلُ﴾ [المزمل: ١]: تَنَاوَلَ أُمَّتَهُ. وَمَا تَوَجَّهَ إِلَى صَحَابِيٍّ: تَنَاوَلَ غَيْرَهُ حَتَّى النَّبِيِّ ﷺ، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ مُخَصَّصٌ، عِنْدَ الْقَاضِي، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

- وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَالتَّمِيمِيُّ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: يَخْتَصُّ الْحُكْمُ بِمَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ إِلَّا بِمُعَمَّمٍ.

لنا:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا لَكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾
[الأحزاب: ٣٧]. وَأَيْضًا: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب:
٥٠]: دَلَّ عَلَى تَنَاوُلِ الْحُكْمِ لَهُمْ لَوْلَا التَّخْصِصُ وَإِلَّا كَانَ عَبَثًا.

- وَقَوْلُهُ ﷺ: (خِطَابِي لِلوَاحِدِ: خِطَابِي لِلْجَمَاعَةِ)^(١).

- وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى الرُّجُوعِ فِي الْقَضَايَا الْعَامَّةِ إِلَى قَضَايَاهُ
الْخَاصَّةِ، وَلَوْلَا صِحَّةُ مَا قُلْنَا لَكَ خَطَأً مِنْهُمْ؛ لَجَوَّازِ اخْتِصَاصِ
قَضَايَاهُ بِمَحَالِّهَا.

- وَقَالَ ﷺ: (إِنِّي لَا أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمَكُمْ
بِمَا أَتَّقِي) فِي جَوَابِ قَوْلِهِمْ لَهُ: «لَسْتَ مِثْلَنَا»^(٢): فَدَلَّ عَلَى
التَّسَاوِي.

قالوا:

- أَمْرُ السَّيِّدِ بَعْضَ عَبِيدِهِ يَخْتَصُّ بِهِ دُونَ بَاقِيهِمْ.

- وَأَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادَةٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهَا.

- وَالْعُمُومُ لَا يُفِيدُ الْخُصُوصَ بِمُطْلَقِهِ: فَكَذَا الْعَكْسُ.

وَكَانَ الْخِلَافَ لَفْظِيًّا؛ إِذْ هُوَ لَا يَتَمَسَّكُونَ بِالْمُقْتَضَى اللَّغَوِيِّ،
وَالْأَوَّلُونَ بِالْوَاقِعِ الشَّرْعِيِّ.

(١) هذا الحديث لا أصل له.

(٢) أخرجه مسلم (٤٩٥/١) برقم: (١١١٠). عن عائشة رضي الله عنها.

• العَاشِرَةُ: تَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِالْمَعْدُومِ بِمَعْنَى طَلَبِ إِيقَاعِ الْفِعْلِ مِنْهُ
حَالَ عَدَمِهِ: مُحَالٌ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، أَمَّا بِمَعْنَى تَنَاوُلِ الْخِطَابِ لَهُ
بِتَقْدِيرِ وُجُودِهِ:

- فَجَائِزٌ عِنْدَنَا.

- خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ وَبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ.

لَنَا:

- تَكْلِيفُ أَوَاخِرِ الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ بِمَا كُفِّ بِهِ أَوَائِلُهُمْ مِنْ مُقْتَضَى
كُتُبِهِمُ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ.

- وَتَكْلِيفُنَا بِمُقْتَضَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِنَّمَا خُوطِبَ بِهِمَا غَيْرُنَا.

قَالُوا: يَسْتَحِيلُ خِطَابُهُ: فَكَذَا تَكْلِيفُهُ.

قُلْنَا:

- لَا نُسَلِّمُ اسْتِحَالَةَ خِطَابِهِ. سَلَّمْنَاهُ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛
لِتَحَقُّقِهِ وَجُودَ الْمُكَلَّفِ وَكَمَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِيجَادِهِ، لَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِ
الْمُعْتَزَلَةِ: إِنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ، وَإِنَّ تَأْثِيرَ الْقُدْرَةِ: لَيْسَتْ فِي إِيجَادِ
الْمَعْدُومِ بَلْ فِي إِظْهَارِ الْأَشْيَاءِ مِنْ رُتْبَةِ الْخَفَاءِ إِلَى رُتْبَةِ التَّجَلِّيِ.

- وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُخَاطَبُ وَلَدًا يَتَوَقَّعُهُ فِي كِتَابٍ: «يَا بُنَيَّ، تَعَلَّمِ
الْعِلْمَ، وَافْعَلْ كَذَا وَكَذَا»: وَلَا يُعَدُّ سَفِيهًا.





خاتمة

الْأَمْرُ بِمَا عَلِمَ الْأَمْرُ انْتِفَاءً شَرْطٍ وَقُوعِهِ:

- صَحِيحٌ عِنْدَنَا .

- خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ وَالْإِمَامِ^(١) . وَفِيهِ التَّفَاتُ إِلَى النَّسْخِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ، وَأَنَّ فِيهِ فَائِدَةً كَمَا سَبَقَ^(٢) .

لَنَا:

- تَكْلِيفٌ مُفِيدٌ: فَصَحَّ كَمَا لَوْ وَجِدَ شَرْطٌ وَقُوعِهِ، وَبَيَّانٌ فَائِدَتِهِ:
عَزْمُ الْمُكَلَّفِ عَلَى الْإِمْتِثَالِ فَيُطِيعُ، أَوْ الْإِمْتِنَاعِ فَيَعْصِي .
- وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مُكَلَّفٌ بِصَوْمِ رَمَضَانَ مَعَ جَوَازِ
مَوْتِهِ قَبْلَهُ .

قالوا: اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ فِي وَقْتٍ يَسْتَدْعِي: صِحَّةٌ وَقُوعِهِ فِيهِ،
وَهُوَ بِدُونِ شَرْطِهِ مُحَالٌ .

قلنا: مَمْنُوعٌ، بَلْ إِنَّمَا يَسْتَدْعِي الْعَزْمَ عَلَى الْإِمْتِثَالِ . سَلَّمْنَاهُ
لَكِنْ لَا مُطْلَقًا بَلْ بِشَرْطٍ وَجُودِ شَرْطِهِ .

(١) يعني: إمام الحرمين الجويني .

(٢) (ص ١٠١) .

النهي

اِقْتِضَاءُ كَفِّ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ. وَقَدْ اتَّضَحَ فِي الْأَوَامِرِ أَكْثَرُ أَحْكَامِهِ؛ إِذْ لِكُلِّ حُكْمٍ مِنْهُ وَزَانٌ مِنَ الْأَمْرِ عَلَى الْعَكْسِ. وَهُوَ:

- عَنِ السَّبَبِ الْمُفِيدِ حُكْمًا يَقْتَضِي فَسَادَهُ مُطْلَقًا إِلَّا لِذَلِيلٍ.

- وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنْهُ لِعَيْنِهِ لَا لِغَيْرِهِ؛ لِجَوَازِ الْجِهَتَيْنِ.

- وَقِيلَ: فِي الْعِبَادَاتِ دُونَ الْمُعَامَلَاتِ وَنَحْوِهَا؛ لِجَوَازِ: «لَا تَفْعَلْ، فَإِنْ فَعَلْتَ: تَرْتَبَ الْحُكْمُ» نَحْوُ: «لَا تَطَأْ جَارِيَةً وَلَدِكَ، فَإِنْ فَعَلْتَ: صَارَتْ أُمَّ وَلَدِكَ، وَ«لَا تُطَلِّقْ فِي الْحَيْضِ، فَإِنْ فَعَلْتَ: وَقَعَ»، وَ«لَا تَغْسِلِ الثَّوبَ بِمَاءٍ مَغْصُوبٍ، وَيَظْهَرُ إِنْ فَعَلْتَ». وَالْفَرْقُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعِبَادَةَ قُرْبَةٌ، وَارْتِكَابُ النَّهْيِ مَعْصِيَةٌ:

فَيَتَنَاقَضَانِ بِخِلَافِ الْمُعَامَلَاتِ.

- الثَّانِي: أَنَّ فَسَادَ الْمُعَامَلَاتِ بِالنَّهْيِ: يَضُرُّ بِالنَّاسِ

لِقَطْعِ مَعَاشِهِمْ أَوْ تَقْلِيلِهَا، فَصَحَّتْ رِعَايَةُ لِمَصْلَحَتِهِمْ، وَعَلَيْهِمْ إِثْمٌ ارْتِكَابِ النَّهْيِ، بِخِلَافِ الْعِبَادَاتِ فَإِنَّهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَتَعْطِيلُهَا لَا يَضُرُّ

بِهِ؛ بَلْ مَنْ أَوْقَعَهَا بِسَبَبٍ صَحِيحٍ: أَطَاعَ، وَمَنْ لَا: عَصَى، وَأَمْرُ الْجَمِيعِ إِلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ.

- وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي آخَرِينَ: أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الصَّحَّةَ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى تَصَوُّرِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ. فَإِنْ أَرَادَ: الصَّحَّةَ الْعَقْلِيَّةَ - أَيْ: الْإِمْكَانَ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْوُجُودِ -: فَنَعَمْ، وَإِنْ أَرَادَ: الشَّرْعِيَّةَ: فَتَنَاقُضٌ؛ إِذْ مَعْنَاهُ النَّهْيُ شَرْعًا يَقْتَضِي صِحَّةَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ شَرْعًا وَهُوَ مُحَالٌ.

- وَقِيلَ: لَا يَقْتَضِي فَسَادًا وَلَا صِحَّةً؛ إِذِ النَّهْيُ: خِطَابٌ تَكْلِيفِيٌّ، وَالصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ: إِخْبَارِيٌّ وَضْعِيٌّ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا رِبْطٌ عَقْلِيٌّ، وَإِنَّمَا تَأْثِيرُ فِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ فِي الْإِثْمِ بِهِ.

ولنا عَلَى فَسَادِهِ مُطْلَقًا:

- قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ) ^(١) أَيْ: مَرْدُودُ الذَّاتِ.

- وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى اسْتِفَادَةِ فَسَادِ الْأَحْكَامِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَسْبَابِهَا.

- وَلِأَنَّ النَّهْيَ دَلِيلُ تَعَلُّقِ الْمَفْسَدَةِ بِهِ فِي نَظَرِ الشَّارِعِ؛ إِذْ هُوَ حَكِيمٌ لَا يَنْهَى عَنْ مَضْلَحَةٍ، وَإِعْدَامُ الْمَفْسَدَةِ مُنَاسِبٌ.

(١) أخرجه البخاري (٣/١٨٤) برقم: (٢٦٩٧)، ومسلم - واللفظ له - (٢/٨٢٢) برقم: (١٧١٨). عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

- وَلَآنَ: النَّهْيُ يَقْتَضِي اجْتِنَابَهُ، وَتَصْحِيحُ حُكْمِهِ يَقْتَضِي قُرْبَانَهُ:
فَيَتَنَاقِضَانِ، وَالشَّرْعُ بَرِيءٌ مِنَ التَّنَاقُضِ.
وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لِدَاثِهِ أَوْ وَصْفٍ لَازِمٍ لَهُ:
مُبْطِلٌ، وَلِخَارِجٍ عَنْهُ: غَيْرُ مُبْطِلٍ. وَفِيهِ لَوْصِفٍ غَيْرٍ لَازِمٍ: تَرَدُّدٌ،
وَالْأَوَّلَى: الصَّحَّةُ.



العموم والخصوص

العموم

قِيلَ: هُوَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَافِ حَقِيقَةً؛ لِذَلَالَتِهَا عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا بِاعْتِبَارِ وُجُودِيَّتِهَا: اللَّسَانِيَّ، وَالذَّهْنِيَّ بِخِلَافِ الْمَعَانِي؛ لِتَمَايُزِهَا فَلَا يَدُلُّ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْأَجْسَامِ؛ إِذِ الْعُمُومُ لُغَةً: الشُّمُولُ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ شَامِلٍ وَمَشْمُولٍ كَ: الْكَلَّةِ^(١)، وَالْعِبَاءَةُ لِمَا تَحْتَهُمَا.

وَالْعَامُّ:

- قِيلَ: اللَّفْظُ الْوَاحِدُ الدَّالُّ عَلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مُطْلَقًا. وَاحْتِرِزَ بِ«الْوَاحِدِ» عَنْ مِثْلِ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»؛ إِذْ هُمَا لَفْظَانِ، وَبِ«مُطْلَقًا» عَنْ مِثْلِ: عَشْرَةُ رِجَالٍ؛ فَإِنَّهُ دَلٌّ إِلَى تَمَامِ الْعَشْرَةِ لَا مُطْلَقًا، وَفِيهِ نَظَرٌ.

- وَأَجُودُ مِنْهُ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مُسَمِّيَاتٍ دَلَالَةً لَا تَنْحَصِرُ فِي عَدَدٍ.

- وَقِيلَ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرِقُ لِمَا يَصْلُحُ لَهُ بِحَسَبِ وَضْعٍ وَاحِدٍ.

(١) الكلة: غشاء من ثوب رقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض.

- وَقِيلَ: اللَّفْظُ:

[أ] - إِنْ دَلَّ عَلَى الْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ: فَهُوَ الْمُطْلَقُ.

[ب] - أَوْ عَلَى وَحْدَةٍ مُعَيَّنَةٍ كَ: زَيْدٍ: فَهُوَ الْعَلَمُ.

[ج] - أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ كَ: رَجُلٍ: فَهُوَ النَّكِرَةُ.

[د] - أَوْ عَلَى وَحْدَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ: فَهِيَ إِمَّا بَعْضُ وَحْدَاتِ الْمَاهِيَّةِ: فَهُوَ اسْمُ الْعَدَدِ كَ: عِشْرِينَ رَجُلًا.

[هـ] - أَوْ جَمِيعِهَا: فَهُوَ الْعَامُّ، فَإِذَا هُوَ: اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ مَاهِيَّةٍ مَذْلُولِهِ. وَهُوَ أَجْوَدُهَا، وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَيَنْقَسِمُ اللَّفْظُ إِلَى:

[أ] - مَا لَا أَعَمُّ مِنْهُ كَ: الْمَعْلُومِ أَوْ الشَّيْءِ، وَيُسَمَّى: الْعَامُّ الْمُطْلَقُ، وَقِيلَ: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ^(١).

[ب] - وَإِلَى مَا لَا أَخَصَّ مِنْهُ كَ: زَيْدٍ، وَعَمْرٍو، وَيُسَمَّى: الْخَاصُّ الْمُطْلَقُ.

[ج] - وَإِلَى مَا بَيْنَهُمَا كَ: الْمَوْجُودِ، وَالْجَوْهَرِ، وَالْجِسْمِ النَّامِي، وَالْحَيَوَانِ، وَالْإِنْسَانِ، فَيُسَمَّى: عَامًّا وَخَاصًّا إِضَافِيًّا أَيُّ: هُوَ خَاصٌّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا فَوْقَهُ عَامٌّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا تَحْتَهُ.

وَالْفَافُ الْعُمُومِ أَقْسَامٌ:

- أَحَدُهَا: مَا عُرِّفَ بِاللَّامِ غَيْرِ الْعَهْدِيَّةِ وَهُوَ إِمَّا:

(١) راجع: التعليق على هذه الفقرة في الطبعة المطولة (ص ٢٥١).

[أ] - لَفْظٌ وَاحِدٌ ك: السَّارِقِ، وَالسَّارِقَةِ.

[ب] - أَوْ جَمْعٌ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ ك: الْمُسْلِمِينَ،
وَالْمُشْرِكِينَ، وَالَّذِينَ.

[ج] - أَوْ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْهُ ك: النَّاسِ، وَالْحَيَوَانَ،
وَالْمَاءِ، وَالتُّرَابِ.

- الثَّانِي: مَا أُضِيفَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَعْرِفَةٍ ك: «عَبِيدُ زَيْدٍ»،
و«مَالِ عَمْرٍو».

- الثَّلَاثُ: أَدَوَاتُ الشَّرْطِ ك: «مَنْ»: فِي مَنْ يَعْقِلُ، و«مَا»:
فِيمَا لَا يَعْقِلُ، و«أَيٌّ»: فِيهِمَا، و«أَيْنَ»: فِي الْمَكَانِ، و«مَتَى»
و«أَيَّانَ»: فِي الزَّمَانِ.

- الرَّابِعُ: «كُلُّ»، و«جَمِيعٌ».

- الْخَامِسُ: النَّكِرَةُ فِي سِيَاقِ: النَّفْيِ، أَوْ الْأَمْرِ نَحْوُ: «أَعْتِقْ
رَقَبَةً» - عَلَى قَوْلٍ فِيهِ -؛ وَإِلَّا لَمَا خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الْأَمْرِ بِعْتِقِ أَيِّ رَقَبَةٍ
كَانَ.

ثُمَّ قِيلَ: الْعَامُّ الْكَامِلُ: هُوَ الْجَمْعُ؛ لِقِيَامِ الْعُمُومِ بِصِغَتِهِ
وَمَعْنَاهُ جَمِيعًا، وَيَمَعْنَى غَيْرِهِ فَقَطَّ.

فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ:

- تَقْتَضِي الْعُمُومَ وَضَعًا مَا لَمْ: يَقُمْ دَلِيلُ التَّخْصِصِ، أَوْ قَرِينَتُهُ
عِنْدَنَا.

- وَقَالَتِ الْوَاقِفِيَّةُ: لَا صِغَةً لِلْعُمُومِ، وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ بِالْوَضْعِ

ل: أَقْلُ الْجَمْعِ، وَمَا زَادَ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ كَ: «النَّفَرِ»: بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ.

- وَقِيلَ: لَا عُمُومَ فِيمَا فِيهِ اللَّامُ.

- وَقِيلَ: لَا عُمُومَ إِلَّا فِيهِ.

- وَقِيلَ: لَا عُمُومَ فِي النَّكِرَةِ إِلَّا مَعَ «مِنْ» ظَاهِرَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ نَحْوُ: ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

لنا: وَجُوهٌ:

- الْأَوَّلُ: إِجْمَاعُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى: التَّمَسُّكِ بِعُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ مَا لَمْ يُوجَدْ مُخَصَّصٌ، وَكَانُوا يَطْلُبُونَ دَلِيلَ الْخُصُوصِ لَا الْعُمُومِ - وَهُمْ أَهْلُ اللُّغَةِ -.

- الثَّانِي: أَنَّ صِيَغَ الْعُمُومِ: تَعُمُّ حَاجَةً كُلِّ لُغَةٍ إِلَيْهَا: فَيَمْتَنِعُ عَادَةً إِخْلَالُ الْوَاضِعِ الْحَكِيمِ بِهَا مَعَ ذَلِكَ.

- الثَّالِثُ: أَنَّ مَنْ قَالَ: «اقْطَعِ السَّارِقَ» و«اجْلِدِ الزَّانِيَّ» و«اقْتُلِ الْمُشْرِكِينَ» و«ارْحَمِ النَّاسَ أَوْ الْحَيَوَانَ» و«عَبِيدِي أحراراً» و«مَالِي صَدَقَةٌ» و«مَنْ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ» و«أَيَّ رَجُلٍ لَقِيتَ فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا» و«أَيَّنَ وَآيَانَ أَوْ مَتَى وَجَدْتَ زَيْدًا فَأَقْتُلْهُ» و«كُلُّ أَوْ جَمِيعُ مَنْ دَعَاكَ فَأَجِبْهُ» و«لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»: يُفْهَمُ الْعُمُومَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي عُرْفِ أَهْلِ اللِّسَانِ.

الواقفية :

- مَا زَادَ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ يَحْتَمِلُ إِرَادَتَهُ وَعَدَمَهَا : فَلَا يَثْبُتُ
بِالشَّكِّ .

- وَلِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى وَضْعِ هَذِهِ الصِّيَغِ لِلْعُمُومِ لَيْسَ عَقْلِيًّا ؛ إِذْ
لَا أَثَرَ لِلْعَقْلِ فِي اللُّغَاتِ ، وَلَا نَقْلِيًّا ؛ إِذْ تَوَاتَرُهُ مَفْقُودٌ ، وَآحَادُهُ
لَا تُفِيدُ .

- وَلِأَنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتْهَا فِي الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ : فَأَفَادَ
الِاشْتِرَاكَ ؛ وَإِلَّا كَانَ جَعَلَهَا مَوْضُوعَةً لِأَحَدِهِمَا : تَحَكُّمًا .
وَأَجِيب :

- بِأَنَّ : دَعَايَ الشَّكِّ وَعَدَمِ الدَّلِيلِ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ :
لَا تُسْمَعُ .

- وَاسْتَعْمَالُهُمْ لَهَا فِي الْخُصُوصِ : مَجَازٌ بِقَرَائِنَ .

الآخر : اللَّامُ تُسْتَعْمَلُ لـ : لاسْتِغْرَاقٍ ، وَلِبَعْضِ الْجِنْسِ ،
وَلِلْمَعْهُودِ : فَبِمَ تَخْتَصُّ بِالْعُمُومِ ؟ ! .

قلنا :

- بِالْقَرِينَةِ ؛ إِذْ وُجُودُ الْمَعْهُودِ قَرِينَةٌ تَصْرِفُهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَإِلَى
الْجِنْسِ .

- ثُمَّ هِيَ تَسْتَغْرِقُ الْمَعْهُودَ إِذَا صُرِفَتْ إِلَيْهِ : فَكَذَا الْجِنْسُ إِذَا
صُرِفَتْ إِلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ اسْتَعْمَالُهَا فِي بَعْضِ الْجِنْسِ : مَجَازٌ كَاسْتِعْمَالِهَا
فِي بَعْضِ الْمَعْهُودِ لِقَرِينَةٍ .

وجواب الآخر: حَصَلَ بِمَا سَبَقَ.

الآخر: يَحْسُنُ: «مَا عِنْدِي رَجُلٌ بَلْ رَجُلَانِ» بِخِلَافِ: «مَا عِنْدِي مِنْ رَجُلٍ».

قلنا: النَّفْيُ إِذَا وَقَعَ عَلَى النِّكَرَةِ: اقْتَضَى نَفْيَ مَا هِيَئَهَا، وَهِيَ لَا تَنْتَفِي إِلَّا بِانْتِفَاءِ جَمِيعِ أَفْرَادِهَا، وَهَذَا قَاطِعٌ: فَوَجَبَ تَأْوِيلُ مَا ذَكَرْتَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «بَلْ رَجُلَانِ»: قَرِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ نَفْيَ الْمَاهِيَةِ بَلْ إِبْتَاتِ مَا أُثْبِتَ مِنْهَا.

ثُمَّ هُنَا مَسَائِلُ:

• الْأُولَى: أَقَلُّ الْجَمْعِ:

- ثَلَاثَةٌ.

- وَحُكِيَ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ، وَابْنِ دَاوُدَ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَالنُّحَاةِ: أَنَّهُ اثْنَانِ.

لنا:

- إِجْمَاعُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ فِي التَّكَلُّمِ وَالتَّصْنِيفِ.

- وَعَدَمُ نَعْتِ أَحَدِهِمَا وَتَأْكِيدِهِ بِالْآخِرِ نَحْوُ: «رَجَالٌ اثْنَانِ» أَوْ: «رَجُلَانِ ثَلَاثَةٌ» أَوْ: «الرَّجَالُ كِلَاهُمَا» أَوْ: «الرَّجُلَانِ كُلُّهُمَا».

- وَصِحَّه: «لَيْسَ الرَّجُلَانِ رَجَالًا» وَبِالْعَكْسِ.

قالوا:

- ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصِمُوا﴾ [الحج: ١٩].

- ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩].
- ﴿نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ سَوَّرُوا﴾ [ص: ٢١] وَكَانَ اثْنَيْنِ.
- ﴿إِنْ نُبَاَ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤].
- وَحَجَبُ الْأُمِّ إِلَى السُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ وَهُمَا فِي الْآيَةِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ.

- (الِاثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ) ^(١).

- وَمَعْنَى الْجَمْعِ حَاصِلٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ: الضَّمُّ.

وأجيب:

- بِأَنَّ الْخَضَمَ وَالطَّائِفَةَ يَقَعَانِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، أَوْ جَمَعَ ضَمِيرِ الطَّائِفَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِهِمَا.

- وَ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] تَثْنِيَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ؛ فِرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ تَثْنِيَّتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

- وَلَوْلَا الْإِجْمَاعُ: لَا غُتِبَرَ فِي حَجَبِ الْأُمِّ ثَلَاثَةً، كَمَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَلَمَّا قَالَ لِعُثْمَانَ: «لَيْسَ الْأَخْوَانُ إِخْوَةً فِي لِسَانِ قَوْمِكَ» ^(٢): اِحْتَجَّ بِالْإِجْمَاعِ وَمَا مَنَعَ.

- وَالِاثْنَانِ جَمَاعَةٌ: فِي حُصُولِ الْفَضِيلَةِ حُكْمًا لَا لَفْظًا؛ إِذِ الشَّارِعُ يُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ لَا اللَّغَاتِ.

(١) أخرجه ابن ماجه (١١٦/٢) برقم: (٩٧٢). عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بنحو هذا اللفظ الطبري في تفسيره (٤٦٥/٦)، والحاكم (٤٧٨/٥) برقم: (٨٠٣٠)، وابن حزم في المحلى (١٥٠/١٠). عن ابن عباس رضي الله عنه.

- وَالْآخَرُ: قِيَاسٌ فِي اللُّغَةِ أَوْ طَرْدٌ لِلإِشْتِقَاقِ: وَهُمَا مَمْنُوعَانِ.

• الثَّانِيَةُ: الإِعْتِبَارُ فِيْمَا وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ:

- بِعُمُومِهِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

- خِلَافًا لِمَالِكٍ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيِّ.

لَنَا:

- الْحُجَّةُ فِي لَفْظِ الشَّارِعِ لَا سَبَبِهِ.

- وَأَكْثَرُ أَحْكَامِ الشَّرْعِ الْعَامَّةِ: وَرَدَتْ لِأَسْبَابٍ خَاصَّةٍ ك:

الظُّهَارِ فِي أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ، وَاللَّعَانِ فِي شَأْنِ هَلَالِ بْنِ أُمِيَّةَ.

قَالُوا:

- لَوْلَا اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ بِالسَّبَبِ: لَجَازَ إِخْرَاجُهُ بِالتَّخْصِيصِ.

- وَلَمَّا نَقَلَهُ الرَّائِي؛ لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ.

- وَلَمَّا أُخِّرَ بَيَانُ الْحُكْمِ إِلَى وُقُوعِهِ.

- وَلِأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ: فَتَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لَهُ.

قُلْنَا:

- السَّبَبُ أَخْصُ بِالْحُكْمِ مِنْ غَيْرِهِ: فَلَا يُلْزَمُ جَوَازُ تَخْصِيصِهِ.

- وَفَائِدَةُ نَقْلِ السَّبَبِ: بَيَانُ أَخْصِيَّتِهِ بِالْحُكْمِ، وَمَعْرِفَةُ تَارِيخِهِ

بِمَعْرِفَةِ تَارِيخِهِ، وَتَوْسِيعَةُ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ، وَالتَّأْسِّي بِوَقَائِعِ السَّلَفِ،

وَتَأْثِيرُ نَقْلِهِ شُبْهَةٌ فِي وُقُوعِ مِثْلِ هَذَا الْخِلَافِ: وَهُوَ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ

وَتَخْفِيفٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

- وَتَأْخِيرُ بَيَانِ الْحُكْمِ إِلَى وَقُوعِ السَّبَبِ: مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ: فَلَا يُعَلَّلُ ك: تَخْصِيصِ وَقْتِ إِبْجَادِ الْعَالَمِ بِهِ، وَإِلَّا انْتَقَضَ ب: الْأَحْكَامِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ الْخَالِيَةِ عَنْ أَسْبَابٍ لِمَ اخْتَصَّتْ بِوَقْتٍ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ؟.

- وَالْوَاجِبُ: تَنَاوُلُ الْجَوَابِ مَحَلَّ السُّؤَالِ وَالسَّبَبِ لَا الْمُطَابَقَةَ الْمُدْعَاةَ؛ إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَقْصِدَ الشَّارِعُ بِالزِّيَادَةِ عَنْ مَحَلِّ السَّبَبِ: تَمْهِيدَ الْحُكْمِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَتَقْرِيرَهُ كَمَا إِذَا قِيلَ: «زَنَى أَوْ سَرَقَ فُلَانٌ» فَقَالَ: «مَنْ زَنَى فَارْجُمُوهُ، وَمَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ».

• الثَّالِثَةُ: نَحْوُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ»^(١) وَ«قَضَى بِالشُّفْعَةِ»^(٢):

- يَعُمُّ.

- خِلَافًا لِقَوْمٍ.

لَنَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ السَّلَفِ عَلَى التَّمَسُّكِ فِي الْوَقَائِعِ بِعُمُومِ مِثْلِهِ أَمْرًا وَنَهْيًا وَتَرْخِيصًا، وَهُمْ أَهْلُ اللُّغَةِ.
قَالُوا:

- قَضَايَا أَعْيَانٍ: فَلَا تَعُمُّ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥/٣) بِرَقْمٍ: (٢١٨٥)، وَمُسْلِمٌ (٧١٨/٢) بِرَقْمٍ: (١٥٤٢).
عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩/٣) بِرَقْمٍ: (٢٢١٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٥٥/٢) بِرَقْمٍ: (١٦٠٨).
عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَاصٌّ فَوَهِمَ الرَّاوي .
- وَالْحُجَّةُ فِي الْمَحْكِيِّ لَا فِي لَفْظِ الْحَاكِي .

قلنا:

- قَضَايَا الْأَعْيَانِ تَعُمُّ بـ: مَا ذَكَرْنَاهُ، وَبـ(حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ)^(١).

- وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوَهْمِ، وَالْحُجَّةُ فِي عُمُومِ اللَّفْظِ - كَمَا سَبَقَ - .
- وَلَا اخْتِمَالَ؛ لِلْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ، وَلِأَصَالَةِ عَدَمِهِ .
- الرَّابِعَةُ: خِطَابُ: النَّاسِ، وَالْمُؤْمِنِينَ، وَالْأُمَّةِ، وَالْمُكَلَّفِينَ يَتَنَاوَلُ: الْعَبْدَ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ، وَخُرُوجُهُ عَنْ بَعْضِ الْأَحْكَامِ لِعَارِضٍ كـ: الْمَرِيضِ، وَالْمُسَافِرِ، وَالْحَائِضِ .

وَتَدْخُلُ النِّسَاءُ فِي:

- خِطَابِ النَّاسِ .

- وَمَا لَا مُخَصَّصَ لِأَحَدِ الْقَبِيلَيْنِ فِيهِ كـ: أَدَوَاتِ الشَّرْطِ .

دُونَ مَا يَخُصُّ غَيْرَهُنَّ كـ: الرِّجَالِ، وَالذُّكُورِ .

- أَمَّا نَحْوُ: الْمُسْلِمِينَ، وَكُلُّوْا، وَاشْرَبُوا:

- فَلَا يَدْخُلْنَ فِيهِ عِنْدَ: أَبِي الْخَطَّابِ، وَالْأَكْثَرِينَ .

- خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَابْنِ دَاوُدَ، وَبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ. فَإِنْ

أَرَادُوا: بِدَلِيلٍ خَارِجٍ أَوْ قَرِينَةٍ: فَاتِّفَاقُ، وَإِلَّا: فَالْحَقُّ الْأَوَّلُ .

(١) تقدم الكلام عليه (ص ١٢١) .

لنا:

- الْقَطْعُ بِاخْتِصَاصِ الذُّكُورِ بِهَذِهِ الصِّيَغِ لُغَةً.
 - وَقَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا بَالُ الرِّجَالِ ذَكَرُوا وَلَمْ تُذَكِّرِ النِّسَاءَ» فَنَزَلَ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] ^(١):
 فَفَهِمَتْ عَدَمَ دُخُولِهِنَّ فِي لَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ وَإِلَّا:
 لَمَا سَأَلَتْ.

- وَلَكَانَ ﴿وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وَنَحْوُهُ تَكَرَّارًا.

قالوا:

- مَتَى اجْتَمَعَا: غُلِبَ الْمَذَكَّرُ.
 - وَلَوْ أَوْصَى لِرِجَالٍ وَنِسَاءٍ: ثُمَّ قَالَ: «أَوْصَيْتُ لَهُمْ»: دَخَلْنَ.
 - وَأَكْثَرُ خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْقَبِيلَيْنِ: بِالصِّيَغِ الْمَذْكُورَةِ.
 قلنا: بِقَرَائِنَ ك: شَرَفِ الذُّكُورِيَّةِ، وَالْإِيصَاءِ الْأَوَّلِ.
 • الْخَامِسَةُ: الْعَامُّ بَعْدَ التَّخْصِيصِ:

- حُجَّةٌ.

- خِلَافًا لِأَبِي ثَوْرٍ، وَعَيْسَى بْنِ أَبَانَ.

لنا:

- إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالْعُمُومَاتِ وَأَكْثَرُهَا
 مَخْصُوصٌ.

(١) أخرجه أحمد (١٩٩/٤٤) برقم: (٢٦٥٧٥). من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

- وَاسْتِصْحَابُ حَالٍ كَوْنِهِ حُجَّةً.

قالوا: صَارَ مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ: فَهُوَ مَجَازٌ، ثُمَّ هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ: الْبَاقِي، وَأَقْلُ الْجَمْعِ، وَمَا بَيْنَهُمَا: وَلَا مُخَصَّصٌ، فَالْتَّخْصِصُ تَحَكُّمٌ.

قلنا: لَا مَجَازَ؛ إِذِ الْعَامُّ: فِي تَقْدِيرِ أَلْفَاظٍ مُطَابِقَةٍ لِأَفْرَادٍ مَذْلُولِهِ، فَسَقَطَ مِنْهَا بِالتَّخْصِصِ طَبَقُ مَا خُصِّصَ مِنَ الْمَعْنَى: فَالْبَاقِي مِنْهَا وَمِنَ الْمَذْلُولِ مُتَطَابِقَانِ تَقْدِيرًا، فَلَا اسْتِعْمَالَ فِي غَيْرِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، فَلَا مَجَازَ.

قالوا: الْبَحْثُ لَفْظِي لُغَوِيٌّ.

قلنا:

- بَلْ حُكْمِيٌّ عَقْلِيٌّ؛ وَإِلَّا: فَعَمَّنْ نُقِلَ مِنَ الْعَرَبِ؟، أَمْ فِي أَيِّ دَوَائِرِ اللُّغَةِ هُوَ؟.

- ثُمَّ دَعَوَاكُمُ الْمَجَازَ: مَجَازٌ؛ وَإِلَّا: فَحَقِيقَةُ الْمَجَازِ فِي: الْمُفْرَدَاتِ الشَّخْصِيَّةِ، وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ الْإِسْنَادِيَّةِ خِلَافٌ سَبَقَ^(١)، لَا فِي الْعَامَّةِ وَالْجُمُوعِ.

وهو:

- حَقِيقَةُ عِنْدَ: الْقَاضِي، وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

- مَجَازٌ بِكُلِّ حَالٍ عِنْدَ قَوْمٍ.

- وَقِيلَ: إِنَّ خُصَّ بِمُنْفَصِلٍ لَا مُتَّصِلٍ.

لنا: مَا سَبَقَ.

• السَّادِسَةُ: الْخِطَابُ الْعَامُّ يَتَنَاوَلُ:

- مَنْ صَدَرَ مِنْهُ.

- وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِلَّا فِي الْأَمْرِ؛ إِذِ الْإِنْسَانُ لَا يَسْتَدْعِي مِنْ نَفْسِهِ وَلَا يَسْتَعْلِي عَلَيْهَا.

- وَمَنْعَهُ قَوْمٌ مُطْلَقًا؛ بِدَلِيلٍ: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

لنا:

- الْمُتَّبِعُ: عُمُومُ اللَّفْظِ: وَهُوَ يَتَنَاوَلُهُ.

- وَلَوْ قَالَ لِغُلَامِهِ: «مَنْ رَأَيْتَ أَوْ دَخَلَ دَارِي فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا» فَرَأَاهُ فَأَعْطَاهُ: عُذٌّ مُمْتَثِلًا، وَإِلَّا: عُذٌّ عَاصِيًا. أَمَّا مَعَ الْقَرِينَةِ: نَحْوُ: «فَأَهْنُهُ» أَوْ «اضْرِبْهُ»: فَلَا؛ لِأَنَّهَا مُخَصَّصٌ.

وَيَجِبُ اعْتِقَادُ عُمُومِ الْعَامِّ وَالْعَمَلُ بِهِ:

- فِي الْحَالِ: فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، اخْتَارَهُ: أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي.

- وَالثَّانِي: حَتَّى يَبْحَثَ فَلَا يَجِدُ مُخَصَّصًا، اخْتَارَهُ:

أَبُو الْخَطَّابِ.

وَلِلشَّافِعِيَّةِ: كَالْمَذْهَبَيْنِ. وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا

كَالْأَوَّلِ، وَالثَّانِي:

- إِنْ سُمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ تَعْلِيمِ الْحُكْمِ: فَكَذَلِكَ،
وَمِنْ غَيْرِهِ: فَلَا.

ثُمَّ: هَلْ يُشْتَرَطُ حُصُولُ اعْتِقَادٍ جَازِمٍ بِأَنْ لَا مُخَصَّصَ، أَوْ
تَكْفِي غَلْبَةِ الظَّنِّ بِعَدَمِهِ؟ فِيهِ خِلَافٌ.

لَنَا:

- وَجَبَ اعْتِقَادُ عُمُومِهِ فِي الزَّمَانِ حَتَّى يَظْهَرَ النَّاسِخُ: فَكَذَا فِي
الْأَعْيَانِ حَتَّى يَظْهَرَ الْمُخَصَّصُ.

- وَلِأَنَّهُ لَوْ اُعْتُبِرَ فِي الْعَامِّ عَدَمُ الْمُخَصَّصِ: لَاعْتُبِرَ فِي
الْحَقِيقَةِ عَدَمُ الْمَجَازِ؛ بِجَامِعِ الْإِحْتِمَالِ فِيهِمَا.
- وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمُخَصَّصِ: فَيُسْتَضَحَبُ.

قَالُوا:

- شَرَطُ الْعَمَلِ بِالْعَامِّ عَدَمُ الْمُخَصَّصِ، وَشَرَطُ الْعِلْمِ بِالْعَدَمِ
الطَّلَبُ.

- وَلِأَنَّ وُجُودَهُ مُحْتَمَلٌ: فَالْعَمَلُ بِالْعُمُومِ إِذَنْ خَطَأً.

قُلْنَا:

- عَدَمُهُ مَعْلُومٌ بِالِاسْتِضْحَابِ، وَمِثْلُهُ فِي التَّيْمُمِ مُلْتَزَمٌ.

- وَظَنُّ صِحَّةِ الْعَمَلِ بِالْعَامِّ مَعَ احْتِمَالِ الْمُخَصَّصِ: حَاصِلٌ
وَهُوَ كَافٍ.

وَتَخْصِيصُ الْعُمُومِ إِلَى أَنْ يَبْقَى وَاحِدٌ:

- جَائِزٌ.

- وَقِيلَ: حَتَّى يَبْقَى أَقَلُّ الْجَمْعِ.

لَنَا: التَّخْصِيصُ تَابِعٌ لِلْمُخَصِّصِ، وَالْعَامُّ مُتَنَاوِلٌ مُتَضَمِّنٌ

لِلْوَاحِدِ.

قَالُوا: لَيْسَ بِعَامٍّ.

قُلْنَا: لَا يُشْتَرِطُ.



الخاص

الَلْفُظُ الدَّالُّ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ . وَالتَّخْصِصُ :

- بَيَانُ الْمُرَادِ بِاللَّفْظِ .

- أَوْ بَيَانُ أَنَّ بَعْضَ مَذْلُولِ اللَّفْظِ غَيْرُ مُرَادٍ بِالْحُكْمِ .

وَهُوَ : جَائِزٌ ؛ بِدَلِيلٍ : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٠٢] ،
﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] .

وَالْمُخَصَّصُ : هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخَاصِّ وَمُوجِدُهُ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي
الدَّلِيلِ الْمُخَصَّصِ : مَجَازٌ^(١) .

وَالْمُخَصَّصَاتُ تِسْعَةٌ :

الْأَوَّلُ : الْحِسُّ كَ : خُرُوجِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِنْ : ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ
شَيْءٍ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] حِسًّا .

الثَّانِي : الْعَقْلُ وَبِهِ خُصَّ : مَنْ لَا يَفْهَمُ مِنْ عُمُومِ النَّصِّ نَحْوُ :
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران : ٩٧] . وَوُجُوبُ تَأْخِيرِ
الْمُخَصَّصِ ، وَصِحَّةُ تَنَاوُلِ الْعَامِّ مَحَلَّ التَّخْصِصِ : مَمْنُوعٌ .

(١) لعل هذا التقرير مبني على نفي صفة الكلام ؛ إذ الدليل المخصص - وهو
القرآن - صفة للمتكلم إلا على نفي صفة الكلام .

الثَّالِثُ: الإِجْمَاعُ؛ لِقَطْعِيَّتِهِ، وَاحْتِمَالِ الْعَامِّ، وَهُوَ دَلِيلُ نَصِّ مُخَصَّصٍ.

الرَّابِعُ: النَّصُّ كَتَخْصِيصٍ: (لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ)^(١) لِعُمُومِ «السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ» [المائدة: ٣٨]، و(لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ)^(٢) لِعُمُومِ (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ)^(٣).

وَسَوَاءٌ كَانَ الْعَامُّ: كِتَابًا، أَوْ سُنَّةً، مُتَقَدِّمًا، أَوْ مُتَأَخِّرًا؛ لِقُوَّةِ الْخَاصِّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: يُقَدَّمُ الْمُتَأَخِّرُ خَاصًّا كَانَ أَوْ عَامًّا، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كُنَّا نَأْخُذُ بِالْأَحْدَثِ فَلَا أَحْدَثَ»^(٤)، وَلِأَنَّ الْعَامَّ كَأَحَادِ صُورٍ خَاصَّةٍ فَجَازَ أَنْ يَرْفَعَ الْخَاصُّ. لَنَا: أَنَّ فِي تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَمَلًا بِكِلَيْهِمَا بِخِلَافِ الْعَكْسِ: فَكَانَ أَوْلَى.

فَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ: فَكَذَلِكَ عِنْدَنَا، وَيَتَعَارَضَانِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِاحْتِمَالِ تَأَخُّرِ الْعَامِّ وَنَسْخِهِ الْخَاصُّ.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَا يُخَصُّ عُمُومُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، وَخَرَجَهُ ابْنُ حَامِدٍ قَوْلًا لَنَا؛ لِأَنَّهَا مُبَيَّنَةٌ لَهُ فَلَوْ خَصَّهَا لَبَيَّنَهَا فَيَتَنَاقَضُ.

(١) أخرجه البخاري (١٦٠/٨) برقم: (٦٧٨٩)، ومسلم (٨٠٤/٢) برقم: (١٦٨٤). عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٦/٢) برقم: (١٤٨٤)، ومسلم (٤٣٥/١) برقم: (٩٧٩). عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٦/٢) برقم: (١٤٨٣). عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه مسلم (٤٩٧/١) برقم: (١١١٣).

لَنَا: أَنَّ مَا تُبَيِّنُهُ مِنْهُ لَا يُبَيِّنُهَا وَبِالْعَكْسِ، أَوْ يُبَيِّنُ كُلُّ مِنْهُمَا
الْآخَرَ بِاِغْتِبَارِ جِهَتَيْنِ: فَلَا تَنَاقُضَ.
وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَا يُخَصُّ عُمُومُ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛
لِضَعْفِهِ عَنْهُ.

وَقَالَ عِيسَى: يُخَصِّصُ الْمُخَصَّصَ دُونَ غَيْرِهِ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ:
إِنَّ الْمَخْصُوصَ مَجَازٌ فَيُضْعَفُ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.
وَتَوَقَّفَ بَعْضُهُمْ؛ إِذِ الْكِتَابُ قَطْعِيٌّ السَّنَدِ وَالْخَبَرُ قَطْعِيٌّ
الدَّلَالَةِ: فَيَتَعَادَلَانِ.

لَنَا:

- إِرَادَةُ الْخَاصِّ أَغْلَبُ مِنْ إِرَادَةِ عُمُومِ الْعَامِّ: فَقُدِّمَ لِذَلِكَ.
- وَأَيْضًا تَخْصِيصُ الصَّحَابَةِ: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾
[النساء: ٢٤] بِ(لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا)^(١)، وَآيَةُ
الْمِيرَاثِ بِ(لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ)^(٢) وَ(لَا
إِرْثَ لِقَاتِلٍ)^(٣) وَ(نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ)^(٤)، وَعُمُومُ الْوَصِيَّةِ

(١) أخرجه البخاري (١٢/٧) برقم: (٥١٠٨)، ومسلم (٦٣٦/١) برقم: (١٤٠٨).
عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٦/٨) برقم: (٦٧٦٤)، ومسلم (٧٥٧/٢) برقم:
(١٦١٤). عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (١٨٧/٤) برقم: (٢٢٤٢)، وابن ماجه (٦٦٢/٣) برقم:
(٢٦٤٥). عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) بنحوه في البخاري (١٤٩/٨) برقم: (٦٧٢٨)، ومسلم (٨٣٩/٢) برقم:
(١٧٥٧).

بِ(لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ)^(١)، وَ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] بِ(حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ)^(٢): مُتَسَارِعِينَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ تَارِيخٍ.

وَدَعَوَى الْوَاقِفِيَّةِ التَّعَادُلَ: مَمْنُوعٌ؛ بِمَا ذَكَرْنَا وَإِلَّا: لَتَوَقَّفَ الصَّحَابَةُ.

الخَامِسُ: الْمَفْهُومُ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ كَالنَّصِّ ك: تَخْصِيصٍ: (فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً)^(٣) بِمَفْهُومٍ: (فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ)^(٤).

السَّادِسُ: فِعْلُهُ ﴿لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بِمُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ دُونَ الْفَرْجِ مُتَزَرَّةً^(٥)، وَيُمْكِنُ مَنَعُهُ

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٢/٤) برقم: (٢٨٧٠)، والترمذي (١٩٨/٤) برقم: (٢٢٥٣)، وابن ماجه (١٨/٤) برقم: (٢٧١٣)، وأحمد (٦٢٨/٣٦) برقم: (٢٢٢٩٤). عن أبي أمانة الباهلي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣/٧) برقم: (٥٢٦٠)، ومسلم (٦٥٢/١) برقم: (١٤٣٣). عن عائشة رضي الله عنها. وراجع: تعليق المصنف على هذا المثال في الطبعة المطولة (ص ٢٨١، ٢٨٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٩/٣) برقم: (١٥٦٨)، والترمذي (١٥٩/٢) برقم: (٦٢٦)، وابن ماجه (٢٣/٣) برقم: (١٨٠٥)، وأحمد (٢٥٣/٨) برقم: (٤٦٣٢). عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وقال ابن الصلاح عن لفظ «في سائمة الغنم الزكاة»: «أحسب أن قول الفقهاء والأصوليين «الزكاة» اختصار منهم للمفصل في لفظ الحديث من مقادير الزكاة المختلفة باختلاف النصب. والله أعلم». [شرح مشكل الوسيط (٧٢/٣، ٧٣) بتصرف يسير].

(٥) أخرج البخاري (٦٧/١) برقم: (٣٠٠)، ومسلم (١٤٨/١) برقم: (٢٩٣). عن عائشة رضي الله عنها - واللفظ للبخاري - أنها قالت: «كان يأمرني فأتزر، فيباشرني وأنا حائض».

حَمَلًا لِلْقُرْبَانِ عَلَى نَفْسِ الْوَطْءِ كِنَايَةً. وَخَصَّصَ قَوْمٌ عُمُومَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] ب: تَرْكِهِ جَلْدَ مَا عَزَزَ.

السَّابِعُ: تَقْرِيرُهُ ﷺ عَلَى خِلَافِ الْعُمُومِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْمَنْعِ؛ لِأَنَّهُ كَصَرِيحٍ إِذْنِهِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِفْرَارُ عَلَى الْخَطَا؛ لِعِصْمَتِهِ.
الثَّامِنُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ إِنْ جُعِلَ حُجَّةٌ كَالْقِيَاسِ وَأَوَّلَى.
التَّاسِعُ: قِيَاسُ نَصٍّ خَاصٍّ:

- مُقَدَّمٌ عَلَى عُمُومٍ نَصٍّ آخَرَ عِنْدَ: أَبِي بَكْرٍ، وَالْقَاضِي، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ.

- خِلَافًا لِأَبِي إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَا، وَبَعْضِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ.
الأول: حُكْمُ الْقِيَاسِ حُكْمُ أَصْلِهِ: فَخَصَّ الْعَامَّ.

الثاني:

- النَّصُّ أَضَلُّ فَلَا يُقَدَّمُ الْقِيَاسُ الَّذِي هُوَ فَرْعٌ عَلَيْهِ.

- وَلِأَنَّ الْعَامَّ يُفِيدُ مِنَ الظَّنِّ أَكْثَرَ مِنَ الْقِيَاسِ.

- وَلِأَنَّ مُعَاذًا قَدَّمَ السُّنَّةَ عَلَى الْقِيَاسِ^(١).

- وَقِيلَ: يُخَصُّ بِجَلِيٍّ الْقِيَاسُ دُونَ خَفِيِّهِ؛ لِقُوَّتِهِ. وَهُوَ أَوَّلَى.

ثُمَّ الْجَلِيُّ: قِيَاسُ الْعِلَّةِ، وَقِيلَ: مَا يَظْهَرُ فِيهِ الْمَعْنَى نَحْوُ: (لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ)^(٢). وَالْخَفِيُّ: قِيَاسُ الشَّبَهِ.

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥/٩) برقم: (٧١٥٨)، ومسلم (٨٢١/٢) برقم: (١٧١٧).
عن أبي بكرة رضي الله عنه.

- وَقَالَ عِيسَى: يُخَصُّ بِالْقِيَاسِ: الْمَخْصُوصُ دُونَ غَيْرِهِ.
وَحُكِّيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - كَمَا سَبَقَ -.





خاتمة

إِذَا تَعَارَضَ عُمُومَانِ:

- مِنْ كُلِّ وَجْهِ مَتْنًا: قُدِّمَ أَصَحُّهُمَا سَنَدًا، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِيهِ: قُدِّمَ مَا عَضَدَهُ دَلِيلٌ خَارِجٌ، فَإِنْ فُقِدَ: فَالْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ، فَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ: تَوَقَّفَ عَلَى مُرَجِّحٍ. وَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِنْ أُمِكنَ بِتَقْدِيمِ أَحْصَاهُمَا أَوْ حَمَلِهِ عَلَى تَأْوِيلٍ صَحِيحٍ.

- فَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ خَاصًّا مِنْ وَجْهِ: نَحْوُ: (مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا: فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا) ^(١) مَعَ (لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ) ^(٢) فَالْأَوَّلُ: خَاصٌّ فِي الْفَائِتَةِ عَامٌّ فِي الْوَقْتِ، وَالثَّانِي: عَكْسُهُ، وَنَحْوُ: (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ) ^(٣) مَعَ (نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ) ^(٤): تَعَادَلَا وَطُلِبَ الْمُرَجِّحُ.

(١) أخرجه البخاري (١٢٢/١) برقم: (٥٩٧)، ومسلم (٣٠٩/١) برقم: (٦٨٤).
عن أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري - واللفظ له - (١٢١/١) برقم: (٥٨٦)، ومسلم (٣٧٠/١) برقم: (١٥٤٣). عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٥/٩) برقم: (٦٩٢٢). عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري (٦١/٤) برقم: (٣٠١٥)، ومسلم (٨٣٢/٢) برقم: (١٧٤٤).
عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وَيَجُوزُ: تَعَارُضُ عُمُومَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، خِلَافًا لِقَوْمٍ.





الاستثناء

- إِخْرَاجُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ بِـ «إِلَّا» أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهَا وَهُوَ: «غَيْرُ» و«سِوَى» و«عَدَا» و«لَيْسَ» و«لَا يَكُونُ» و«حَاشَا» و«خَلَا».

- وَقِيلَ: قَوْلُ مُتَّصِلٍ ذُو صِيغَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ مَعَهُ غَيْرُ مُرَادٍ بِالقَوْلِ الْأَوَّلِ. وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْإِخْرَاجِ: تَنَاقُضٌ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

والاستثناء:

- يَجِبُ اتِّصَالُهُ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَى النَّصِّ: بِخِلَافِ التَّخْصِصِ بِغَيْرِهِ فِيهِمَا.

- وَيُفَارِقُ النَّسْخَ فِي: الْإِتِّصَالِ، وَفِي رَفْعِ بَعْضِ حُكْمِ النَّصِّ، وَفِي مَنَعِ دُخُولِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى تَعْرِيفِهِ الثَّانِي^(١).

وَيُشْتَرَطُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ:

[١] - الْإِتِّصَالُ الْمُعْتَادُ كَسَائِرِ التَّوَابِعِ، خِلَافًا لِابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)،

(١) قال المصنف: «الخلاف في تعريف الاستثناء لفظي، فلا يظهر لقوله: «على تعريفه الثاني» كبير فائدة» [شرح مختصر الروضة (٥٨٧/٢) بتصرف].

(٢) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ٢٩٠).

وَأَجَازُهُ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ، وَأَوْمًا إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي
الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ.

[٢] - وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، خِلَافًا
لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ.
لَنَا: الْإِسْتِثْنَاءُ إِمَّا إِخْرَاجُ: مَا تَنَاوَلَهُ، أَوْ مَا يَصِحُّ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ: وَأَحَدُ الْجِنْسَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْآخَرَ.
قَالُوا: وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ كَثِيرًا.

قُلْنَا: يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ
قَاطِعٌ.

وَجَوَازُ اسْتِثْنَاءِ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ مِنَ الْآخِرِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ:
اسْتِحْسَانٌ.

[٣] - وَأَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَعْرِقًا إِجْمَاعًا. وَفِي الْأَكْثَرِ وَالنُّصْفِ:
خِلَافٌ، وَاقْتَصَرَ قَوْمٌ عَلَى الْأَقَلِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا^(١).

وَإِذَا تَعَقَّبَ الْإِسْتِثْنَاءُ جُمْلًا نَحْوُ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾
[النور: ٤] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [النور: ٥]، وَكَقَوْلِهِ ﷺ:
(لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ)^(٢):
- عَادَ إِلَى الْكُلِّ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

(١) الذي صححه المرداوي: صحة استثناء النصف.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٢/١) برقم: (٦٧٣). عن أبي مسعود عقبة بن عمرو
البدري رضي الله عنه.

- وَإِلَى الْأَخِيرَةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ.

- وَتَوَقَّفَ الْمُرْتَضَى تَوَقُّفًا اشْتِرَاطِيًّا.

- وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ تَوَقَّفًا تَعَارُضِيًّا.

لنا:

- الْعَطْفُ يُوجِبُ اتِّحَادَ الْجُمْلِ مَعْنَى: فَعَادَ إِلَى الْكُلِّ كَمَا لَوْ اتَّحَدَتْ لَفْظًا.

- وَلِأَنَّ تَكْرِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَقِيبَ كُلِّ جُمْلَةٍ عِيٌّ قَبِيحٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ: فَمُقْتَضَى الْفَصَاحَةِ الْعَوْدُ إِلَى الْكُلِّ.

- وَلِأَنَّ الشَّرْطَ يَعُودُ إِلَى الْكُلِّ نَحْوُ: «نِسَائِي طَوَالِقُ، وَعَبِيدِي أَحْرَارُ: إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا» فَكَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ؛ بِجَامِعِ افْتِقَارِهِمَا إِلَى مُتَعَلِّقٍ، وَلِهَذَا يُسَمَّى التَّعْلِيقُ بِمَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى اسْتِثْنَاءً. لَا يُقَالُ: رُبَّةُ الشَّرْطِ التَّقْدِيمُ بِخِلَافِ الْإِسْتِثْنَاءِ: لِأَنَّا نَقُولُ:
- عَقْلًا لَا لُغَةً.

- ثُمَّ الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا تَأَخَّرَ فَلَا فَرْقَ.

- ثُمَّ يَلْزَمُكُمْ أَنْ: يَتَعَلَّقَ بِالْأُولَى فَقَطْ مُطْلَقًا، أَوْ إِذَا تَقَدَّمَ: وَهُوَ بَاطِلٌ.

قالوا:

- تَفَاصَلَتِ الْجُمْلُ بِالْعَاطِفِ: أَشْبَهَ الْفَضْلَ بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ.

- وَتَعَلَّقُ الْإِسْتِثْنَاءُ ضَرْوِيٌّ: فَاذْفَعْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَالْمُرْجَحُ: الْقُرْبُ كَأَعْمَالِ أَقْرَبِ الْعَامِلِينَ.

- وَعَوْدُهُ إِلَى الْكُلِّ مَشْكُوكٌ فِيهِ: فَلَا يَرْفَعُ الْعُمُومَ الْمُتَيَقَّنَ.

وأجيب:

- بِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْعَظْفَ بِوَائِ الْجَمْعِ يُوجِبُ اتِّحَادًا مَعْنَوِيًّا، وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ دُونَ التَّفَاضُلِ اللَّفْظِيِّ.

- وَتَعَلَّقُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِمَا قَبْلَهُ لِصَلَابَتِهِ لَهُ لَا ضَرُورَةَ، وَإِعْمَالُ أَقْرَبِ الْعَامِلَيْنِ بَصْرِيٍّ مُعَارَضٌ بِعَكْسِهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ.

- وَتَيَقَّنُ الْعُمُومُ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ: مَمْنُوعٌ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ بِالْإِسْتِثْنَاءِ.

المرتضى:

- اسْتُعْمِلَ فِي اللَّغَةِ عَائِدًا إِلَى: الْكُلِّ، وَإِلَى الْبَعْضِ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةُ.

- وَقِيَّاسًا عَلَى: الْحَالِ، وَالظَّرْفَيْنِ.

القاضي: تَعَارَضَتِ الْأَدِلَّةُ: فَيُطْلَبُ الْمُرَجِّحُ الْخَارِجِيُّ.





الشرط

مَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ تَأْثِيرُ الْمُؤَثِّرِ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ السَّبَبِيَّةِ، فَيَسَاوِي مَا سَبَقَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

وَهُوَ: مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ كَالِاسْتِثْنَاءِ.

وَتَأْثِيرُهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى السَّبَبِ فِي: تَأْخِيرِ حُكْمِهِ حَتَّى يُوجَدَ لَا فِي مَنَعِ السَّبَبِيَّةِ، خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ.

وَنَحْوُهُ: الْغَايَةُ مِثْلُ: ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].



المطلق

مَا تَنَاولَ وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةِ شَامِلَةٍ لِجِنْسِهِ نَحْوُ:
﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، و(لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ) ^(١).

وَالْمُقَيَّدُ: مَا تَنَاولَ مُعَيَّنًا أَوْ مَوْصُوفًا بِزَائِدٍ عَلَى حَقِيقَةِ جِنْسِهِ
نَحْوُ: ﴿شَهْرَتَيْنِ مُتَكَابِلَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]. وَقَدْ سَبَقَ ^(٢): أَنَّ الدَّالَّ عَلَى
الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ فَقَطْ: مُطْلَقٌ، فَالْمُقَيَّدُ يُقَابِلُهُ، وَالْمَعَانِي
مُتَقَارِبَةٌ. وَتَتَفَاوَتْ مَرَاتِبُهُ بِاعْتِبَارِ قِلَّةِ الْقِيُودِ وَكَثْرَتِهَا.

وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ بِالْجِهَتَيْنِ ك: ﴿رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ﴾
[النساء: ٩٢]: قُيِّدَتْ مِنْ حَيْثُ الدِّينُ، وَأُطْلِقَتْ مِنْ حَيْثُ مَا سِوَاهُ،
وَيُقَالُ: فَعُلُ مُقَيَّدٌ، أَوْ مُطْلَقٌ: بِاعْتِبَارِ اخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ مَفَاعِيلِهِ مِنْ
ظَرْفٍ وَنَحْوِهِ وَعَدَمِهِ.

وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ: إِذَا اتَّحَدَا سَبَبًا وَحُكْمًا نَحْوُ:

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٧/٣) برقم: (٢٠٨٥)، والترمذي (٥٦٨/٢) برقم:
(١١٢٦)، وابن ماجه (٧٩/٣) برقم: (١٨٨١)، وأحمد (٢٨٠/٣٢) برقم:
(١٩٥١٨). عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) (ص ١٢٨).

(لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشُهودٍ) ^(١) مَعَ (إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ) ^(٢)،
خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

لَنَا: إِعْمَالُهُمَا، وَإِلْغَاؤُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا: مُمْتَنِعٌ، وَتَرْجِيحٌ بِلَا
مُرْجَحٍ: فَتَعَيَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرْنَا.
قَالَ:

- الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ: نَسْخٌ.
 - وَكَلَامُ الْحَكِيمِ: يُحْمَلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ.
 - وَلِأَنَّهُ مِنْ بَابِ مَفْهُومِ الصِّفَةِ: وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَنَا.
- قُلْنَا:

- الْأَوَّلُ، وَنَصَبَتْهُ عَلَى إِرَادَةِ الْمُطْلَقِ: مَمْنُوعَانِ.
- وَالثَّانِي: مَعَارِضٌ بِأَنَّ الْحَكِيمَ لَا يَأْمُرُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ ضِدَّيْنِ،
وَلَا التَّرْجِيحَ بِلَا مُرْجَحٍ.
- وَيَأْتِي جَوَابُ الثَّالِثِ ^(٣).

وَإِنْ اتَّحَدَا حُكْمًا لَا سَبَبًا ك: ﴿رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] فِي
كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، وَرَقَبَةٍ مُطْلَقَةٍ فِي الظَّهَارِ:

(١) تقدم تخريجه قريباً من غير زيادة: (وشهود). وأخرجه بهذه الزيادة الطبراني في الأوسط (٣٦٣/٥) برقم: (٥٥٦٥).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الشافعي [الأم (٦١١/٨)]، والبيهقي (١٨٢/٧) برقم: (١٣٦٥٠). موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه. وأخرج الطبراني في الأوسط (١/١٦٦) برقم: (٥٢١). عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: (لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد) وليس فيه: (وشاهدي عدل).

(٣) سيتكلم المصنف عن مفهوم الصفة (ص ١٧٣).

- فَكَذَلِكَ عِنْدَ: الْقَاضِي، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.
- وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ، وَأَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلًا.
- وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنَّ عَصْدَهُ قِيَاسٌ: حُمِلَ عَلَيْهِ؛ كَتَخْصِصِ الْعَامِّ بِالْقِيَاسِ، وَإِلَّا: فَلَا. وَلَعَلَّهُ أَوْلَى.
- النافي: لَعَلَّ إِطْلَاقَ الشَّارِعِ وَتَقْيِيدَهُ لِتَفَاوُتِ الْحُكْمَيْنِ فِي الرُّتْبَةِ عِنْدَهُ: فَتَسْوِيتُنَا بَيْنَهُمَا عَكْسُ مَقْصُودِهِ.

المثبت:

- عَادَةُ الْعَرَبِ الْإِطْلَاقُ فِي مَوْضِعٍ وَالتَّقْيِيدُ فِي آخَرٍ.
- وَقَدْ عَلِمَ مِنَ الشَّرْعِ بِنَاءُ قَوَاعِيدِهِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ مِنْ تَخْصِصِ الْعَامِّ وَتَبْيِينِ الْمُجْمَلِ: فَكَذَا هَاهُنَا؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ.
- وَقَدْ قِيْدَ: ﴿اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]
- بِـ ﴿أَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].
- فَإِنْ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ: فَلَا حَمْلَ ك: تَقْيِيدِ الصَّوْمِ بِالتَّابِعِ وَإِطْلَاقِ الْإِطْعَامِ؛ إِذْ شَرُطُ الْإِلْحَاقِ اتِّحَادُهُ.
- وَمَتَى: اجْتَمَعَ مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدَانِ مُتَضَادَّانِ: حُمِلَ عَلَى أَشْبَهَهُمَا



المجمل

لُغَةً: مَا [جُعِلَ]^[١] جُمْلَةً وَاحِدَةً لَا يَنْفَرِدُ بَعْضُ أَحَادِهَا عَنْ بَعْضٍ. وَاصْطِلَاحًا:

- اللَّفْظُ الْمُتَرَدَّدُ بَيْنَ مُحْتَمَلَيْنِ فَصَاعِدًا عَلَى السَّوَاءِ.

- وَقِيلَ: مَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَعْنًى. قُلْتُ: مُعَيَّنٌ، وَإِلَّا: بَطْلَ ب: الْمُشْتَرَكُ؛ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مَعْنًى غَيْرَ مُعَيَّنٍ. وَهُوَ:

- إِمَّا فِي الْمُفْرَدِ، ك:

- الْعَيْنُ، وَالْقُرْءُ، وَالْجَوْنُ، وَالشَّفَقُ: فِي الْأَسْمَاءِ.

- وَعَسَعَسَ، وَبَانَ: فِي الْأَفْعَالِ.

- وَتَرَدَّدَ «الْوَاوُ» بَيْنَ الْعَطْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ فِي نَحْوِ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾

[آل عمران: ٧]^(٢)، و«مِنْ» بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَالتَّبْعِيضِ فِي آيَةِ التَّيْمَمِ: فِي الْحُرُوفِ.

[١] كَذَا فِي (أ). وَالَّذِي فِي (ب) وَ(ج) وَ(د): «حَصَلَ». وَفِي هَامِشِ (ج) وَ(د) كَالَّذِي فِي (أ).

(٢) وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ عَنْ «الْوَاوِ» فِي الْآيَةِ (ص ٦٥).

- أَوْ فِي الْمُرْكَبِ كَتَرَدَّدٍ: ﴿الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بَيْنَ الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ.

- وَقَدْ يَقَعُ مِنْ جِهَةِ التَّصْرِيفِ ك: الْمُخْتَارِ، وَالْمُغْتَالِ؛ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

وَحُكْمُهُ: التَّوَقُّفُ عَلَى الْبَيَانِ الْخَارِجِيِّ.

وَقَدْ ادَّعَى الْإِجْمَالُ فِي أُمُورٍ وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ مِنْهَا:

- نَحْوُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أَيُّ: أَكْلُهَا، و﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أَيُّ: وَطْؤُهُنَّ: عِنْدَ: أَبِي الْخَطَّابِ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَالكَرْخِيِّ.

لَنَا: الْحُكْمُ الْمُضَافُ إِلَى الْعَيْنِ: يَنْصَرِفُ لُغَةً وَعُرْفًا إِلَى مَا أُعِدَّتْ لَهُ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا.

قالوا: الْمُحَرَّمُ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ لَا نَفْسِهَا، وَالْأَفْعَالُ مُتَسَاوِيَةٌ.

قلنا: مَمْنُوعٌ، بَلِ التَّرْجِيحُ عُرْفِيٌّ كَمَا ذَكَرَ.

- وَكَذَا: ﴿أَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]: مُجْمَلٌ عِنْدَ الْقَاضِي؛ لِتَرَدُّدِ الرِّبَا بَيْنَ مُسَمِّيهِ: اللَّغَوِيِّ، وَالشَّرْعِيِّ.

- وَمِنْهَا: قَوْلُهُ ﷺ: (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ)^(١) و(لَا صِيَامَ لِمَنْ

(١) هذا الحديث بهذا اللفظ غير معروف. وأخرجه ابن ماجه (١٨١/١) برقم:

(٢٧٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: (لا يقبل الله صلاة إلا بطهور). وهو في مسلم

(١٢١/١) برقم: (٢٢٤).

لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ مِنَ اللَّيْلِ^(١) : وَهُوَ مُجْمَلٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ^(٢) ؛ قِيلَ :
لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ اللَّغْوِيِّ وَالشَّرْعِيِّ ؛ وَقِيلَ : لِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى نَفْيِ الصُّورَةِ
بَاطِلٌ : فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ ، وَالْأَحْكَامُ مُتَسَاوِيَةٌ .

ولنا :

- أَنَّ الْمَوْضُوعَاتِ الشَّرْعِيَّةَ غَلَبَتْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ فَاللَّغْوِيَّةُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا : مَجَازٌ .

- وَأَيْضًا اشْتَهَرَ عُرْفًا نَفْيُ الشَّيْءِ لِانْتِفَاءِ فَائِدَتِهِ نَحْوُ : «لَا عِلْمَ
إِلَّا مَا نَفَعَ» و«لَا بَلَدَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ» فَيُحْمَلُ هُنَا عَلَى نَفْيِ الصُّحَّةِ
لِانْتِفَاءِ الْفَائِدَةِ . وَكَذَا الْكَلَامُ فِي : (لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ)^(٣) .

- وَمِنْهَا : قَوْلُهُ ﷺ : (رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا
اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ)^(٤) أَي : رُفِعَ حُكْمُهُ ؛ إِذْ حَمْلُهُ عَلَى رُفْعِ حَقِيقَتِهِ
يَسْتَلْزِمُ كَذِبَ الْخَبَرِ لِوُقُوعِهَا مِنَ النَّاسِ كَثِيرًا . ثُمَّ قِيلَ : رُفِعَ : الْإِثْمُ
خَاصَّةً دُونَ الضَّمَانِ وَالْقَضَاءِ ؛ إِذْ لَيْسَ صِيغَةُ عُمُومٍ فَيَعُمُّ كُلَّ حُكْمٍ ،

(١) تقدم تخريجه (ص ٥٨) .

(٢) لا إجمال عند الحنفية في نحو هذه النصوص . انظر : بذل النظر (ص ٢٨٣ ،
٢٨٤) ، التقرير والتحبير (١/ ٢١٤) ، تيسير التحرير (١/ ١٦٩) ، فواتح
الرحموت (١/ ٤٧) . وممن قال بإجماله : أبو عبد الله البصري المعتزلي
[المعتمد (١/ ٣٠٩)] .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الديلمي في مسند الفردوس [فردوس الأخبار (٥/ ٣٢٤)] .
عن أبي ذر رضي الله عنه . وأخرجه البخاري (٨/ ١٤٠) برقم : (٦٦٨٩) ، ومسلم (٢/
٩٢٠) برقم : (١٩٠٧) . عن عمر رضي الله عنه بلفظ : (إنما الأعمال بالنية) .

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣/ ٢٠٠) برقم : (٢٠٤٥) . من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

وَأَفْسَدَهُ أَبُو الْخَطَّابِ بِأَنَّهُ: يُبْطِلُ فَائِدَةَ تَخْصِيصِ الْأُمَّةِ بِهِ؛ إِذِ النَّاسِي
وَنَحْوُهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ أَضَلًّا فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ، قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا: حَيْثُ
لَزِمَ الْقَضَاءُ أَوْ الضَّمَانُ بَعْضَ مَنْ ذُكِّرَ ك: نَاسِي الصَّلَاةِ يَقْضِيهَا،
وَالْمُكْرَهَ عَلَى الْقَتْلِ يُقْتَلُ أَوْ يُضَمَّنُ: يَكُونُ لِذَلِيلٍ خَارِجٍ.



المبين

يُقَابِلُ الْمُجْمَلَ. أَمَّا الْبَيَانُ:

- فَقِيلَ: الدَّلِيلُ، وَهُوَ: مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبِ خَبَرِيٍّ.

- وَقِيلَ: مَا دَلَّ عَلَى الْمُرَادِ مِمَّا لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فِي الدَّلَالَةِ. وَهُمَا تَعْرِيفٌ: لِلْمُبَيِّنِ الْمَجَازِيِّ^(١) لَا لِلْبَيَانِ.

- فَقِيلَ: إِضْاحُ الْمُشْكِلِ. فَوَرَدَ: الْبَيَانُ الْإِبْتِدَائِيُّ.

- فَإِنْ زِيدَ: بِالْفِعْلِ أَوْ الْقُوَّةِ: زَالَ.

وَيَحْصُلُ الْبَيَانُ بـ:

[١] - الْقَوْلُ.

[٢] - وَالْفِعْلُ كـ: الْكِتَابَةِ، وَالْإِشَارَةُ نَحْوُ: (الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا)^(٢) وَنَحْوُ: (صَلُّوا)^(٣) وَ(خُذُوا)^(٤).

(١) انظر: ما تقدم (ص ١٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣/٧) برقم: (٥٣٠٢)، ومسلم (٤٨١/١) برقم: (١٠٨٠).
عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٨/٩) برقم: (٦٠٠٨). عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ النسائي (ص ٤٧٢) برقم: (٣٠٦٢). وهو في مسلم (١/٥٨٩) برقم: (١٢٩٧). عن جابر رضي الله عنه.

- [٣] - وَبِالْإِقْرَارِ عَلَى الْفِعْلِ .
وَكُلُّ [مُفِيدٍ]^[١] مِنْ [الشَّرْعِ]^[٢] بَيَانٌ .
وَالْبَيَانُ الْفِعْلِيُّ : أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِيِّ .
وَتَبْيِينُ الشَّيْءِ بِأَضْعَفَ مِنْهُ ك : الْقُرْآنِ ب : الْآحَادِ : جَائِزٌ .
وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ : مُمْتَنِعٌ - إِلَّا عَلَى تَكْلِيفِ
الْمُحَالِ - ، وَعَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ إِلَى وَقْتِهَا :
- جَائِزٌ عِنْدَ : الْقَاضِي ، وَابْنِ حَامِدٍ ، وَأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَبَعْضِ
الْحَنَفِيَّةِ .
- وَمَنْعُهُ : أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، وَالتَّمِيمِيُّ ، وَالظَّاهِرِيُّ ،
وَالْمُعْتَزِلَةُ .
لَنَا :
- ﴿أُحْكِمْتَ ءَايَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود : ١] .
- ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة : ١٩] و«ثُمَّ» : لِلتَّرَاخِي .
- وَأُخْرَ بَيَانُ بَقَرَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ .
- وَأَنَّ ابْنَ نُوحٍ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ .
- وَأَخْرَ النَّبِيُّ ﷺ بَيَانَ : ذِي الْقُرْبَى ، ﴿آتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة : ٤٣] ،

[١] كَذَا فِي (أ) وَ(ج) وَ(د) . وَالَّذِي فِي (ب) : «مُقَيَّدٌ» ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي : تَحْرِيرِ
الْمَنْقُولِ [(ص ٢٦٣)] ، وَمَخْتَصَرِهِ [(ص ٨٣)] ، وَالْمَدْخُلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ
أَحْمَد [(ص ٢٦٩)] .

[٢] كَذَا فِي (أ) وَ(ب) . وَالَّذِي فِي (ج) وَ(د) : «الشارع» .

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَبَيَّنَ جَبْرِيلُ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ بِفِعْلِهِ فِي الْيَوْمَيْنِ، كُلُّ ذَلِكَ مُتَأَخِّرٌ.

- وَلِأَنَّ النِّسْخَ بَيَّانُ زَمَنِيٍّ وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ: فَكَذَا هَذَا.

قالوا: الْخِطَابُ بِمَا لَا يُفْهَمُ: عَبَثٌ، وَتَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ ك: مُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَعَكْسِهِ، وَإِجَابِ الصَّلَاةِ ب: «أُبْجَدُ هَوَزٌ»، وَكَإِرَادَةِ الْبَقْرِ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ)^(١).

قلنا: بَاطِلٌ بِالْمُتَشَابِهِ؛ لَا تُفْهَمُ حَقِيقَتُهُ وَلَيْسَ تَجْهِيلًا وَلَا عَبَثًا، فَإِنْ مَنَعَ: فَقَدْ بَيَّنَّاهُ^(٢).

. فَإِنْ قِيلَ: فَائِدَتُهُ الْإِنْقِيَادُ الْإِيمَانِيُّ.

قلنا:

- وَهَذَا الْإِنْقِيَادُ التَّكْلِيفِيُّ.

- وَإِجَابُ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَقَطْعُ السَّارِقِ وَنَحْوُهَا: يُفِيدُ مَا هِيَاتِ الْأَحْكَامِ وَتُفَصِّلُ عِنْدَ الْعَمَلِ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرْتُمْ: فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ شَيْئًا.



(١) تقدم تخريجه عن ابن عمر رضي الله عنهما (ص ١٤٥).

(٢) يعني: بين أن المتشابه لا تفهم حقيقته وذلك (ص ٦٥).



خاتمة

فَحَوَى اللَّفْظُ: مَا أَفَادَهُ لَا مِنْ صِيغَتِهِ، وَيُسَمَّى: إِشَارَةً،
وَإِيمَاءًا، وَلَحْنًا، وَتَفَاوُتُ مَرَاتِبُهُ. وَهُوَ عَلَى أَضْرَبِ:
الْأَوَّلُ: الْمُفْتَضَى: وَهُوَ الْمُضْمَرُ الضَّرُورِيُّ:
- لِصِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: (لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ) ^(١) أَي: صَحِيحٌ.
- أَوْ لَوْجُودِ الْحُكْمِ شَرْعًا نَحْوُ: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة:
١٨٤] أَي: فَأَفْطَرَ، و«أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي» فِي اقْتِضَائِهِ: مِلْكَ الْقَائِلِ:
لَهُ.

- أَوْ عَقْلًا نَحْوُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فِي
إِضْمَارِ الْوَطْءِ، و﴿اسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] فِي إِضْمَارِ الْأَهْلِ.
الضَّرْبُ الثَّانِي: تَغْلِيلُ الْحُكْمِ بِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الْوَصْفِ
الْمُنَاسِبِ نَحْوُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُ﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] أَي: لِلسَّرِقَةِ وَالزَّانَا، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ ^(١٣)
و﴿إِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤] أَي: لِلْبِرِّ وَالْفُجُورِ، كَمِيلِ
الْعُقْلَاءِ إِلَى: «أَكْرَمَ الْعُلَمَاءِ، وَأَهْنِ الْجُهَّالَ» وَنُقُورِهِمْ مِنْ عَكْسِهِ.

(١) تقدم تخريجه (ص ١٦٠).

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَبَيَّنَ جَبْرِيلُ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ بِفِعْلِهِ فِي الْيَوْمَيْنِ، كُلُّ ذَلِكَ مُتَأَخِّرٌ.

- وَلِأَنَّ النَّسْخَ بَيَّانٌ زَمَنِيٌّ وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ: فَكَذَا هَذَا.

قالوا: الْخِطَابُ بِمَا لَا يُفْهَمُ: عَبَثٌ، وَتَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ ك: مُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَعَكْسِهِ، وَإِجَابِ الصَّلَاةِ ب: «أُبْجَذُ هَوَّزٌ»، وَكَارَادَةِ الْبَقْرِ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ)^(١).

قلنا: بَاطِلٌ بِالْمُتَشَابِهِ؛ لَا تُفْهَمُ حَقِيقَتُهُ وَلَيْسَ تَجْهِيلًا وَلَا عَبَثًا، فَإِنْ مَنَعَ: فَقَدْ بَيَّنَّاهُ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: فَائِدَتُهُ الْإِنْقِيَادُ الْإِيمَانِيُّ.

قلنا:

- وَهَذَا الْإِنْقِيَادُ التَّكْلِيفِيُّ.

- وَإِجَابِ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَقَطْعِ السَّارِقِ وَنَحْوُهَا: يُفِيدُ مَا هِيَاتِ الْأَحْكَامِ وَتُفَصِّلُ عِنْدَ الْعَمَلِ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرْتُمْ: فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ شَيْئًا.



(١) تقدم تخريجه عن ابن عمر رضي الله عنهما (ص ١٤٥).

(٢) يعني: بَيَّنَّ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ لَا تُفْهَمُ حَقِيقَتُهُ وَذَلِكَ (ص ٦٥).



خاتمة

فَحَوَى اللَّفْظُ: مَا أَفَادَهُ لَا مِنْ صِيغَتِهِ، وَيُسَمَّى: إِشَارَةً،
وَإِيمَاءًا، وَلَحْنًا، وَتَفَاوُتُ مَرَاتِبُهُ. وَهُوَ عَلَى أَضْرُبٍ:
الْأَوَّلُ: الْمُفْتَضَى: وَهُوَ الْمُضْمَرُ الصَّرُورِيُّ:
- لِصِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: (لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ)^(١) أَي: صَحِيحٌ.
- أَوْ لَوْجُودِ الْحُكْمِ شَرْعًا نَحْوُ: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة:
١٨٤] أَي: فَأَفْطَرَ، و«أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي» فِي اقْتِضَائِهِ: مِلْكَ الْقَائِلِ:
لَهُ.

- أَوْ عَقْلًا نَحْوُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فِي
إِضْمَارِ الْوُطْءِ، و﴿اسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] فِي إِضْمَارِ الْأَهْلِ.
الضَّرْبُ الثَّانِي: تَغْلِيلُ الْحُكْمِ بِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الْوَصْفِ
الْمُنَاسِبِ نَحْوُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ﴿الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] أَي: لِلسَّرِقَةِ وَالزَّانَا، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾
﴿وَالْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤] أَي: لِلْبِرِّ وَالْفُجُورِ، كَمِيلِ
الْعُقْلَاءِ إِلَى: «أَكْرَمَ الْعُلَمَاءِ، وَأَهْنِ الْجُهَّالَ» وَنُفُورِهِمْ مِنْ عَكْسِهِ.

(١) تقدم تخريجه (ص ١٦٠).

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: فَهُمُ الْحُكْمُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النُّطْقِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَهُوَ: مَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ ك: فَهَمِ تَحْرِيمِ الضَّرْبِ مِنْ تَحْرِيمِ التَّأْفِيفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وَشَرْطُهُ: فَهَمُ الْمَعْنَى فِي مَحَلِّ النُّطْقِ كَالْتَّعْظِيمِ فِي الْآيَةِ، وَإِلَّا: فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ السُّلْطَانُ عَنْ مُنَازَعٍ لَهُ: «اقتُلُوا هَذَا، وَلَا تَضْفَعُوهُ».

وَهُوَ:

- قِيَاسٌ عِنْدَ: أَبِي الْحَسَنِ الْخَرَزِيِّ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيِّ.

- خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَالْقَاضِي، وَالْحَنَفِيَّةَ.

لَنَا: إِلْحَاقُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِالْمَنْطُوقِ فِي الْحُكْمِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمُقْتَضَى وَهُوَ الْقِيَاسُ، ك: قِيَاسِ: الْجُوعِ وَنَحْوِهِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْحُكْمِ: عَلَى الْعُضْبِ؛ لِمَنْعِهِمَا كَمَالَ الْفِكْرِ، وَالزَّيْتِ: عَلَى السَّمَنِ فِي التَّنْجِيسِ؛ بِجَامِعِ السَّرَايَةِ.

قَالُوا: قَاطِعٌ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ بِلَا تَأْمُلٍ.

قُلْنَا: قِيَاسٌ جَلِيٌّ.

وَنَحْوُهُ: رُدَّتْ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ: فَالْكَافِرُ أَوَّلَى؛ إِذِ الْكُفْرُ فَسْقٌ وَزِيَادَةٌ، وَقَتْلُ الْخَطَا مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ: فَالْعَمْدُ أَوَّلَى. لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَاطِعٍ؛ لِجَوَازِ تَحْرِيرِ الْكَافِرِ لِعَدَالَةٍ فِي دِينِهِ بِخِلَافِ الْفَاسِقِ، وَاخْتِصَاصِ الْعَمْدِ بِمُسْقِطٍ مُنَاسِبٍ كَالْغُمُوسِ.

وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ: إِذَا جَازَ السَّلَمُ مُؤَجَّلًا فَحَالًا أَجُوزُ؛ لِبُعْدِهِ مِنَ
الْغَرَرِ: رُدَّ بـ: أَنَّ الْغَرَرَ مَانِعٌ اخْتِمَلَ فِي الْمُؤَجَّلِ، وَالْحُكْمُ لَا يَثْبُتُ
لِإِنْتِفَاءِ مَانِعِهِ، بَلْ لِرُجُودِ مُقْتَضِيهِ، وَهُوَ الْإِزْتِفَاقُ بِالْأَجَلِ، وَقَدْ انْتَفَى
فِي الْحَالِّ.

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: دَلَالَةُ تَخْصِيصِ شَيْءٍ بِحُكْمٍ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَمَّا
عَدَاهُ، وَهُوَ: مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ نَحْوُ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة:
٩٥]، ﴿مَنْ قَتَلَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ
طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]، (فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ) ^(١).

وَهُوَ:

- حُجَّةٌ.

- إِلَّا عِنْدَ: أَبِي حَنِيفَةَ، وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

لَنَا: تَخْصِيصُ أَحَدِهِمَا مَعَ اسْتِوَائِهِمَا: عِيٌّ، إِذْ هُوَ عُذُولٌ عَنِ
الْأَخْصَرِ، وَتَرْجِيحٌ مِنْ غَيْرِ مُرْجِحٍ، وَإِبْطَالٌ لِفَائِدَةِ التَّخْصِيصِ.
قَالُوا: فَائِدَتُهُ:

- تَوْسِيعَةُ مَجَارِي الْاجْتِهَادِ؛ لِئَلَّا يَنْقُصَ فَضِيلَتُهُ.

- وَتَأْكِيدُ حُكْمِ الْمَخْصُوصِ بِالذَّكْرِ: لِشِدَّةِ مُنَاسَبَتِهِ،
أَوْ سَبَبِيَّتِهِ، أَوْ وَقُوعِ السُّؤَالِ عَنْهُ، أَوْ اخْتِيَاطًا لَهُ لِيَلَّا يُخْرِجَهُ بَعْضُ
الْمُجْتَهِدِينَ عَنِ الْحُكْمِ وَنَحْوِهِ. وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا ذَكَرْتُمْ.

(١) تقدم تخريجه عن أنس رضي الله عنه (ص ١٤٥).

قلنا:

- جَعَلُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جُمْلَةٍ فَوَائِدِهِ تَكْثِيرًا لَهَا: أُولَى.

- وَأَيْضًا إِجْمَاعُ الْفُصَحَاءِ وَالْعُقَلَاءِ عَلَى فَهْمِ مَا ذَكَرْنَاهُ ك: قَوْلِ أَبِي ذَرٍّ: «مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ مِنَ الْأَضْفَرِ؟»^(١)، وَقَوْلِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: «مَا بَالُنَا نَقْصُرُ، وَقَدْ أَمِنَّا؟» وَوَافَقَهُ عُمَرُ^(٢)، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ: (لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبَرَانِسَ)^(٣) يَدُلُّ عَلَيْهِ وَإِلَّا: لَمَا كَانَ جَوَابًا. وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: «الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ إِذَا نَامَ غَمَضَ عَيْنَيْهِ، وَإِذَا أَكَلَ حَرَكَ فَكِّيهِ»: لَسَخِرَ كُلُّ عَاقِلٍ مِنْهُ وَضَحِكَ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: «الشَّافِعِيُّ أَوْ الْحَنَابِلَةُ فَضْلَاءٌ، أَوْ عُلَمَاءٌ، أَوْ زُهَّادٌ»: لَا غَتَاظَ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَكَذَا بِالْعَكْسِ: وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِدَلَالَةِ التَّخْصِيصِ اللَّفْظِيِّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ الْمَعْنَوِيِّ.

قالوا: لَوْ دَلَّ: لَدَلَّ: «زَيْدٌ عَالِمٌ» و«مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» عَلَى: نَفْيِ الْعِلْمِ وَالرُّسَالَةِ عَنْ غَيْرِهِمَا.

قلنا: مَفْهُومُ اللَّقَبِ، وَفِي كَوْنِهِ حُجَّةٌ خِلَافٌ، فَإِنْ سُلِّمَ: فَلِدَلَالَةِ الْعَقْلِ وَالْحِسِّ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِهِ.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٢/١) برقم: (٥١٠).

(٢) أخرجه مسلم (٣١٠/١) برقم: (٦٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٦/٣) برقم: (١٨٤٢)، ومسلم (٥٢٧/١) برقم: (١١٧٧).

عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قالوا: لَوْ دَلَّ لَمَّا حَسُنَ الْإِسْتِفْهَامُ، نَحْوُ: «مَنْ ضَرَبَكَ عَامِدًا فَاضْرِبْهُ» فَيَقُولُ: «فَإِنْ ضَرَبَنِي مُخْطِئًا؟».

قلنا: لِعَدَمِ نُصُوصِيَّتِهِ وَقَطْعِيَّتِهِ كَالْعَامِّ نَحْوُ: «أَكْرَمِ الرِّجَالَ» فَيَقُولُ: «وَزَيْدًا أَيْضًا؟» لَا لِعَدَمِ إِفَادَتِهِ التَّخْصِصَ.

قالوا: مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَلَا دَلِيلَ فِي السُّكُوتِ.

قلنا: السُّكُوتُ فِيهِ وَالنُّطْقُ فِي قَسِيمِهِ تَعَاضِدًا عَلَى إِفَادَةِ مَا ذَكَرْنَا، وَقَدْ يُفِيدُ الْمُرَكَّبُ مَا لَا تُفِيدُ مُفْرَدَاتُهُ.

ثُمَّ هَاهُنَا صُورٌ أَنْكَرُوهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْمَفْهُومِ:
إِحْدَاها: نَحْوُ: «لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ».

قالوا: هُوَ سُكُوتٌ عَنِ الْمُسْتَشْنَى، لَا إِبْتِاثُ الْعِلْمِ لَهُ.
وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ: «الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِبْتِاثٌ»، وَالْعَادَةُ ذِكْرُهَا فِي
الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَعُمْدَتُهُمْ: أَنَّ الْمُسْتَشْنَى غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ بِنَفْيٍ وَلَا إِبْتِاثٍ.
ولنا:

- الْإِجْمَاعُ عَلَى إِفَادَةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: إِبْتِاثُ الْإِلَهِيَّةِ لِلَّهِ.
وَفِيهِ نَظَرٌ^(١).

- وَالْمُعْتَمَدُ: أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ: إِمَّا فِي تَقْدِيرِ
جُمْلَتَيْنِ، أَوْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ:

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٣٢٦).

- والأوّل: يَسْتَلْزِمُ الْإِثْبَاتَ فِي الْمُسْتَثْنَى؛ إِذِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِمَّا نَافِيَةٌ: فَهُوَ تَطْوِيلٌ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ، أَوْ مُثَبِّتٌ: وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

- والثَّانِي: [بِمَنْعٍ]^(١) الْوَاسِطَةِ؛ إِذْ بَعْضُ الْجُمْلَةِ لَا يَكُونُ خَالِيًا عَنْ حُكْمٍ، ثُمَّ تَصَوَّرُ الْوَاسِطَةُ فِي الْكَلَامِ مَعَ اسْتِلْزَامِهِ التَّرْكِيبَ الْإِسْنَادِيَّ الْإِفَادِيَّ: مُحَالٌ.

فَأَمَّا: (لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ)^(٢) وَنَحْوُهُ: فَهُوَ مِنْ بَابِ انْتِفَاءِ الشَّيْءِ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ.

الثَّانِيَّةُ: نَحْوُ (إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)^(٣): يُفِيدُ الْحَصَرَ أَيْ: حَصَرَ الْمُبْتَدَأِ فِي الْحَبَرِ: فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، وَالْفِعْلِ فِي الْفَاعِلِ: فِي الْفِعْلِيَّةِ عِنْدَ قَوْمٍ، خِلَافًا لِمُنْكَرِي الْمَفْهُومِ، وَهُوَ أَوْلَى.

الأولون:

- «إِنَّ» لِلْإِثْبَاتِ وَ«مَا» لِلنَّفْيِ: فَأَفَادَا مُجْتَمِعَيْنِ مَا أَفَادَا مُفْرَدَيْنِ، وَهُوَ: إِثْبَاتُ الْمَذْكُورِ وَنَفْيُ مَا عَدَاهُ.

- وَلِفَهْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَلِكَ مِنْ: (إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ)^(٤)، وَهُوَ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ.

[١] كَذَا فِي (ج). وَالَّذِي فِي (أ) وَ(د): «يَمْنَعُ»، فِي (ب): «مَمْنَعٌ».

(٢) تَقْدِمُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ (ص ١٥٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٢/٣) بِرَقْم: (٢٥٦٣)، وَمُسْلِمٌ (٧٠١/٢) بِرَقْم:

(١٥٠٤). عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ (ص ٨٦).

والجواب:

- أن «ما» لها أقسام كثيرة: فتخصيص هذه بالنافية منها: تحكّم.

- ثم إن «ما» هذه هي الداخلة على «إن» وأخواتها كافة: فلو كانت نافية لأفاد قول امرئ القيس:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤْتِلٍ

نفى طلب المجد: وهو مناقض لما قبله وبعده، ولا تحدث كيفية المستدرك والمستدرك منه بـ «لكنما» نحو: «ما قام زيد لكنما عمرو قائم»: وهو باطل اتفاقاً.

- ولأن النحاة قالوا: دخلت «ما» على «إن» كما دخلت «إن» على «ما» في نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦] مقاصّة: فالظاهر اتحادهما في الحرفية.

- سلمنا، لكن قولكم: «أفادا مجتمعين ما أفادا منفردين»: منقوض بـ «لولا».

- وفهم ابن عباس ذلك: لعلّه لدليل خارج من قياس ونحوه، على أن حديثه مرسل فلعلّ وهما دخله.

ومع تعارض الأدلة: فلتكن للقدر المشترك، وهو: تأكيد الحكم المذكور لا لِنفيه عما عداه.

الثالثة: نحو قوله ﷺ: (الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَمْ) ^(١) و(تَحْرِيمُهَا

(١) أخرجه البخاري (٧٩/٣) برقم: (٢٢١٣).

التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ^(١)، وَأَصْلُهُ:

- أَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ يَقْتَضِي الْإِسْتِغْرَاقَ أَمْ لَا؟
وَتَحْرِيمُهَا وَتَحْلِيلُهَا مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى «الصَّلَاةِ» وَفِيهَا
اللَّامُ: فَالْكَلَامُ هُنَا كَذَلِكَ.

- وَقِيلَ: لِأَنَّ الْمَحْكُومَ بِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ: مُسَاوِيًا لِلْمَحْكُومِ
عَلَيْهِ، أَوْ أَعَمَّ مِنْهُ، لَا أَخْصَّ، فَلَوْ كَانَ التَّسْلِيمُ: أَخْصَّ مِنْ تَحْلِيلِ
الصَّلَاةِ: لَخَرَجَ عَنِ مَوْضُوعِ اللَّغَةِ^(٢).

أَمَّا دَرَجَاتُ دَلِيلِ الْخِطَابِ: فَسِتُّ:

الْأُولَى: مَدُّ الْحُكْمِ إِلَى غَايَةٍ بِ: «حَتَّى» أَوْ «إِلَى» نَحْوُ: ﴿حَتَّى
تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة:
١٨٧]: فَيُفِيدُ أَنَّ حُكْمَ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ يُخَالِفُ مَا قَبْلَهَا؛ بِدَلِيلِ عَدَمِ
حُسْنِ الْإِسْتِفْهَامِ نَحْوُ: «فَإِنْ نَكَحَتْ؟ أَوْ جَاءَ اللَّيْلُ؟».

قَالُوا: حُكْمُ مَا بَعْدَهَا كَحُكْمِ مَا قَبْلَ ابْتِدَائِهَا؛ لِأَنَّهُ مَسْكُوتٌ
عَنْهُ.

الثَّانِيَّةُ: تَعْلِيقُ الْحُكْمِ عَلَى شَرْطٍ نَحْوُ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ
فَأَنْفِقُوا﴾ [الطلاق: ٦]: يُفِيدُ انْتِفَاءَ الْإِنْفَاقِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْحَمْلِ، وَأَنْكَرَهُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥/١) بِرَقْمٍ: (٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦/١) بِرَقْمٍ: (٣)،
وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٣/١) بِرَقْمٍ: (٢٧٥)، وَأَحْمَدُ (٢٩٢/٢) بِرَقْمٍ: (١٠٠٦). عَنْ
عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رَاجِعْ: تَعْلِيقُ الْمُصَنِّفِ عَلَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ فِي الطَّبْعَةِ الْمَطْوُولَةِ (ص ٣٣٠).

قَوْمٌ؛ إِذْ تَغْلِيْقُهُ بِشَرْطٍ لَا يَمْنَعُ تَغْلِيْقَهُ بِشَرْطَيْنِ، وَرُدَّ ب: أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الثَّانِي فَإِذَا ثَبَتَ اعْتَبَرْنَاهُ.

الثَّالِثَةُ: تَعْقِيْبُ ذِكْرِ الْإِسْمِ الْعَامِّ بِصِفَةٍ خَاصَّةٍ فِي مَعْرِضِ الْإِسْتِدْلَالِ^(١) نَحْوُ: (فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ)^(٢)، وَ(مَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا فَثَمَرَتُهُ لِلْبَّائِعِ)^(٣)، وَنَحْوِهِ: (الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ)^(٤): حُجَّةٌ؛ طَلَبًا لِفَائِدَةِ التَّخْصِيصِ وَالتَّقْسِيمِ.

الرَّابِعَةُ: تَخْصِيصُ وَصْفٍ غَيْرٍ قَارٍّ بِالْحُكْمِ نَحْوُ: (الثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا)^(٥): حُجَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ؛ [لِذَلِكَ]^[٦]، خِلَافًا لِلتَّمِيمِيِّ، وَأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ؛ لِاحْتِمَالِ الْغَفْلَةِ عَنْ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ.

الخَامِسَةُ: تَخْصِيصُ نَوْعٍ مِنَ الْعَدَدِ بِحُكْمٍ نَحْوُ: (لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ)^(٧)، وَ(لَيْسَ الْوُضُوءُ مِنَ الْقَطْرَةِ

(١) قال المصنف: «هكذا وقع فيما رأيته من نسخ الروضة، والصواب: «الاستدراك» [شرح مختصر الروضة (٧٦٤/٢)].

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وقد تقدم تخريجه عن أنس رضي الله عنه (ص ١٤٥).

(٣) أخرجه البخاري (٧٨/٣) برقم: (٢٢٠٤)، ومسلم (٧٩١/٢) برقم: (١٥٤٣). عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه مسلم (٦٤١/١) برقم: (١٤٢١). عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) هذا الحديث ورد بلفظ: «الثيب» و«الأيمن». وتقدم تخريجه قريباً.

[٦] كذا في (أ) و(ب). والذي في (ج) و(د): «كذلك». وفي هامش (د) كالذي في (أ) و(ب).

(٧) أخرجه مسلم (٦٦٢/١) برقم: (١٤٥٠). عن عائشة رضي الله عنها.

وَالْقَطَرَتَيْنِ^(١): يَدُلُّ عَلَى مُخَالَفَةِ مَا فَوْقَهُ لَهُ، وَبِهِ قَالَ: مَالِكٌ،
وَدَاوُدُ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ.

السَّادِسَةُ: تَخْصِيصُ اسْمٍ بِحُكْمٍ، وَالْخِلَافُ كَالَّذِي قَبْلَهُ،
وَأَنْكَرَهُ الْأَكْثَرُونَ مُشْتَقًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُشْتَقًّا؛ وَإِلَّا لَمَنْعَ التَّنْصِيصِ عَلَى
الْأَعْيَانِ السَّتِّ جَرِيَانِ الرَّبَا فِي غَيْرِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه الدارقطني (٢٨٧/١) برقم: (٥٨٢، ٥٨٣). عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الإجماع

لُغَةً: الْعَزْمُ وَالِاتِّفَاقُ. وَاصْطِلَاحًا: اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي الْعَصْرِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى أَمْرِ دِينِي.

وَأَنْكَرَ قَوْمٌ جَوَازَهُ، وَهُوَ:

- ضَرُورِيٌّ: فَإِنْكَارُهُ عِنَادٌ.

- ثُمَّ الْوُقُوعُ يَسْتَلْزِمُهُ كَالِإِجْمَاعِ عَلَى: الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ.

- ثُمَّ مَعَ: وَجُودِ الْعُقُولِ، وَنَضْبِ الْأَدِلَّةِ، وَوَعِيدِ الشَّرْعِ الْبَاعِثِ عَلَى الْبَحْثِ وَالِاجْتِهَادِ، وَقِلَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُمَّةِ: كَيْفَ يَمْتَنِعُ؟!.

وَاخْتِلَافِ الْقَرَائِحِ: عَقْلِيٍّ، بِخِلَافِ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي الشَّهْوَانِيَّةِ؛ إِذْ هُوَ طَبْعِيٌّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا جَلِيٌّ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا يُحْكَمُ بِتَصَوُّرِ وَجُودِهِ عَلَى عَهْدِ الصَّحَابَةِ عِنْدَ قِلَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ.

وَهُوَ: حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، خِلَافًا لِلنَّظَامِ فِي آخِرِينَ.

لَنَا: وَجْهَانِ:

- أَحَدُهُمَا: ﴿وَتَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]: يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ - وَهُوَ دَوْرِيٌّ -، ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أَيْ: عُذُولًا، ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]: وَالْعَدْلُ لَا سِيَّمَا بِتَعْدِيلِ الْمَعْصُومِ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا حَقٌّ: فَالْإِجْمَاعُ حَقٌّ.

- الثَّانِي: مَا تَوَاتَرَ التَّوَاتُرُ الْمَعْنَوِيُّ مِنْ نَحْوِ: (أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ)^(١)، (مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ)^(٢) حَتَّى صَارَ كَشَجَاعَةِ عَلِيٍّ وَجُودِ حَاتِمٍ.

وَيَرُدُّ:

- عَلَى الْأَوَّلِ: أَنَّهَا ظَوَاهِرُ.

- وَعَلَى الثَّانِي:

- مَنَعُ التَّوَاتُرِ بِدَعْوَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا شُبِّهَ بِهِ.

- ثُمَّ الْإِسْتِدْلَالُ بِعُمُومِهِ وَهُوَ ظَنِّي إِذْ يَحْتَمِلُ: لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ الْكُفْرِ.

وَالْأَجُودُ: أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقَاطِعِ إِجْمَاعًا فَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَاطِعًا: لَتَعَارَضَ الْإِجْمَاعَانِ؛ أَغْنِي: الْإِجْمَاعُ عَلَى تَقْدِيمِهِ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنْ لَا يُقَدَّمَ عَلَى الْقَاطِعِ غَيْرُهُ. وَلِلنَّظَامِ مَنَعُ الْأُولَى.

(١) أخرجه ابن ماجه (٩٦/٥) برقم: (٣٩٥٠). عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) قال ابن القيم: «هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ، وإنما يضيفه إلى كلامه من لا علم له بالحديث، وإنما هو ثابت عن ابن مسعود من قوله» [الفروسية (ص ٢٣٨)].

وَقِيلَ: لَمْ يَظْهَرْ خِلَافٌ فِي صِحَّةِ التَّمَسُّكِ بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى خَالَفَ النَّظَامُ، وَالْإِجْمَاعُ قَبْلَهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِإِجْمَاعِ سُكُوتِيٍّ ضَعِيفٍ عَلَى قَطْعِيَّةِ الْإِجْمَاعِ.

وَمَعْنَى كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً: وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ مُقَدَّمًا عَلَى بَاقِي الْأَدِلَّةِ، لَا بِمَعْنَى الْجَازِمِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ النَّقِیْضَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ وَإِلَّا لَمَا اخْتَلَفَ فِي تَكْفِيرِ مُنْكَرِ حُكْمِهِ^(١).

ثُمَّ فِيهِ مَسَائِلُ:

• الْأُولَى: الْمُعْتَبَرُ فِي الْإِجْمَاعِ قَوْلُ: أَهْلِ الْاجْتِهَادِ، لَا الصُّبْيَانِ وَالْمَجَانِينِ قَطْعًا، وَكَذَا الْعَامِّيُّ الْمُكَلَّفُ عَلَى الْأَكْثَرِ، خِلَافًا لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ؛ لِتَنَاوُلِ الْأُمَّةِ وَالْمُؤْمِنِينَ لَهُ، وَجَوَازِ أَنْ الْعِصْمَةَ لِلْكَلِّ الْمَجْمُوعِيِّ^(٢).

لَنَا:

- غَيْرُ مُسْتَنَدٍ إِلَى دَلِيلٍ: فَقَوْلُهُ جَهْلٌ لَا يُعْتَبَرُ.

- وَلِأَنَّهُ إِذَا خَالَفَ فَاعْتَبَارُ الْقَوْلَيْنِ وَإِلْغَاؤُهُمَا وَتَقْدِيمُ قَوْلِهِ: بَاطِلٌ، فَتَعَيَّنَ الرَّابِعُ.

- وَخُصَّ مِنَ الْأُمَّةِ بِدَلِيلٍ كَالصَّبِيِّ.

(١) سيذكر المصنف الخلاف في تكفير منكر حكم الإجماع (ص ١٩١).

(٢) راجع: التعليق على نسبة هذا القول للباقلاني في الطبعة المطولة (ص ٣٤١)، (٣٤٢).

وَيُعْتَبَرُ فِي إِجْمَاعٍ كُلِّ فَنٍّ: قَوْلُ أَهْلِهِ؛ إِذْ غَيْرُهُمْ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ:
عَامَّةٌ.

أَمَّا الْأُصُولِيُّ غَيْرُ الْفُرُوعِيِّ، وَعَكْسُهُ، وَالنَّحْوِيُّ فِي مَسْأَلَةٍ
مَبْنَاهَا عَلَى النَّحْوِ: فَفِي اعْتِبَارِ قَوْلِهِمْ: الْخِلَافُ فِي تَجَرُّؤِ الْاجْتِهَادِ.
وَالْأَشْبَهُ: اعْتِبَارُ قَوْلِ الْأُصُولِيِّ وَالنَّحْوِيِّ فَقَطْ؛ لِتَمَكُّنِهِمَا مِنْ دَرَكِ
الْحُكْمِ بِالَدَّلِيلِ. وَالْمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةٌ.

وَلَا عِبْرَةٌ بِقَوْلِ كَافِرٍ:

- مُتَأَوَّلٍ أَوْ غَيْرِهِ.

- وَقِيلَ: الْمُتَأَوَّلُ كَالْكَافِرِ عِنْدَ الْمُكَفِّرِ دُونَ غَيْرِهِ^(١).

وَفِي الْفَاسِقِ بِاعْتِقَادٍ أَوْ فِعْلٍ:

- النَّفْيُ عِنْدَ الْقَاضِي؛ إِذْ لَيْسَ عَدْلًا وَسَطًا.

- وَالْإِثْبَاتُ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْأُمَّةِ.

- وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَقَطْ دُونَ غَيْرِهِ؛ أَيُّ: يَكُونُ

الْإِجْمَاعُ الَّذِي انْعَقَدَ بِهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَلَا يُعْتَبَرُ لِلْمُجْمَعِينَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ فِي الْأَكْثَرِ؛ إِذِ الْعِصْمَةُ لِلْأُمَّةِ.

فَلَوْ انْحَصَرَتْ فِي وَاحِدٍ:

- فَقِيلَ: حُجَّةٌ؛ لِذَلِيلِ السَّمْعِ.

- وَقِيلَ: لَا؛ لِانْتِفَاءِ مَعْنَى الْإِجْمَاعِ.

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٣٤٤، ٣٤٥).

● الثَّانِيَةُ:

- لَا يَخْتَصُّ الْإِجْمَاعُ بِالصَّحَابَةِ بَلْ إِجْمَاعُ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةٌ^(١).
- خِلَافًا لِذَاوُدَ، وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلُهُ.

لنا:

- الْمُؤْمِنُونَ^(٢) وَ(الْمُسْلِمُونَ)^(٣) وَ(الْجَمَاعَةُ)^(٤): صَادِقٌ عَلَى أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ: فَيَحْرُمُ خِلَافُهُمْ.
- وَلِأَنَّ مَعْقُولَ السَّمْعِيِّ: إِثْبَاتُ الْحُجَّةِ الْإِجْمَاعِيَّةِ مُدَّةَ التَّكْلِيفِ، وَلَيْسَ مُخْتَصًّا بِعَصْرِ الصَّحَابَةِ.

قالوا:

- السَّمْعِيُّ خِطَابٌ لِحَاضِرِيهِ: فَيَخْتَصُّ بِهِمْ.
- وَلِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يُخْرِجُهُمْ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأُمَّةِ: فَلَا يَنْعَقِدُ بِدُونِهِمْ كَالْغَائِبِ.

قلنا:

- الْأَوَّلُ: بَاطِلٌ بِسَائِرِ خِطَابِ التَّكْلِيفِ، فَإِنَّهُ عَمٌّ وَمَا اخْتَصَّ.

(١) قال الباجي: «الذي عليه سلف الأمة وخلفها إلا من شذ أن إجماع أهل كل عصر من أعصار المسلمين حجة يحرم خلافها» [إحكام الفصول (١/٤٩٢)].

(٢) يشير إلى آية النساء المتقدمة في أول مبحث الإجماع.

(٣) يشير إلى: (ما رآه المسلمون حسناً...)، وتقدم الكلام عنه (ص ١٧٦).

(٤) يشير إلى حديث: (يد الله على الجماعة) ونحوه من الأحاديث. وهذا الحديث أخرجه الترمذي (٢٤١/٤) برقم: (٢٣٠٦). عن ابن عباس رضي الله عنهما.

- وَالثَّانِي :

- بَاطِلٌ بِاللَّاحِقِ. لَا يُقَالُ: الْفَرْقُ ثُبُوتُ قَوْلِ الْمَاضِي دُونَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْجَامِعُ الْعَدَمُ، وَلَا قَوْلَ لِمَيِّتٍ.

- وَعُمُومُ الْأُمَّةِ مَخْصُوصٌ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ اللَّاحِقِ: فَالْمَاضِي بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ.

- وَالْغَائِبُ يُمَكِّنُ مُرَاجَعَتَهُ وَاسْتِعْلَامَ رَأْيِهِ بِخِلَافِ الْمَيِّتِ: فَالْحَاقَةُ بِاللَّاحِقِ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ أَوْلَى.

• الثَّالِثَةُ :

- الْجُمْهُورُ: أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِقَوْلِ الْأَكْثَرِ.

- خِلَافًا لِابْنِ جَرِيرٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلُهُ؛ لِارْتِكَابِ الْأَقْلِّ الشُّذُودَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ.

لَنَا:

- الْعِصْمَةُ لِلْأُمَّةِ وَلَا تَصْدُقُ بِدُونِهِ.

- وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَسَائِلَ فَجُوزَ لَهُمْ.

قَالُوا: أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْمُتَعَةُ وَحَضَرَ الرَّبَا فِي النَّسِيَّةِ، وَالْعَيْنَةُ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ^(١).

(١) أنكرت عائشة على زيد بن أرقم بيعه جارية بالعينه. أخرج الحادثة عبد الرزاق (١٨٤/٨) برقم: (١٤٨١٢)، والدارقطني (٤٧٧/٣) برقم: (٣٠٠٢)، والبيهقي (٥٤٠/٥) برقم: (١٠٧٩٩).

قلنا:

- لِخِلَافِ مَشْهُورِ السُّنَّةِ.

- ثُمَّ قَدْ أَنْكَرَ عَلَى الْمُنْكَرِ: فَلَا إِجْمَاعَ، فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ بِدَلِيلٍ: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ﴾ [الشورى: ١٠]، ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ﴾ [النساء: ٥٩].
قالوا: يُطْلَقُ الْكُلُّ عَلَى: الْأَكْثَرِ^(١).

قلنا:

- مُعَارَضٌ بِمَا دَلَّ عَلَى قِلَّةِ أَهْلِ الْحَقِّ مِنْ نَحْوِ: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورِ﴾ [سبا: ١٣]، وَعَكْسِهِ.

- ثُمَّ هُوَ مَجَازٌ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ.

- وَالشُّذُودُ الْمَذْمُومُ: الشَّاقُّ عَصَا الْإِسْلَامِ الْمُثِيرُ لِلْفِتَنِ كَالْحَوَارِجِ.

لَكِنَّ الْأَظْهَرَ: أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ إِذْ إِصَابَةُ الْأَكْثَرِ أَظْهَرُ.

• الرَّابِعَةُ: التَّابِعِيُّ الْمُجْتَهِدُ الْمُعَاصِرُ:

- مُعْتَبَرٌ مَعَ الصَّحَابَةِ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ.

فَإِنْ نَشَأَ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ: فَعَلَى انْقِرَاضِ الْعَصْرِ.

- خِلَافًا لِلْقَاضِي وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.

(١) زاد هنا في نسخة الصنيع: «قلنا: مجاز، ولا يجوز التخصيص بالتحكم. قالوا: ظن إصابتها الحق في الأكثر أغلب من إصابته في الأقل»، وهذه الزيادة ليست في شيء من النسخ المعتمدة، وبعضها مكرر مع ما سيأتي، والآخر لا وجود لما يدل عليه في الشرح (٥٨/٣، ٥٩).

لنا:

- مُجْتَهِدٌ مِنَ الْأُمَّةِ فَلَا يَنْهَضُ السَّمْعِيُّ بِدُونِهِ.

- وَلَإِنَّهُمْ سَوَّغُوا اجْتِهَادَهُمْ وَفَتَوَاهُمْ: فَقَالَ عُمَرُ لِشُرَيْحٍ: «اجْتَهِدْ رَأْيَكَ»^(١)، وَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ فِي مَسْأَلَةٍ اجْتَهِدَ فِيهَا: «قَالُونَ» أَيْ: جَيِّدٌ بِالرُّومِيَّةِ^(٢)، وَسُئِلَ أَنَسٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: «سَلُّوا مَوْلَانَا الْحَسَنَ؛ فَإِنَّهُ غَابَ وَحَضَرْنَا وَحَفِظَ وَنَسِينَا»^(٣)، وَلَوْلَا صِحَّتُهُ لَمَا سَوَّغُوهُ فَلْيُعْتَبَرْ فِي الْإِجْمَاعِ.

قالوا:

- شَاهِدُوا التَّنْزِيلَ: فَهُمْ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ، فَالتَّابِعُونَ مَعَهُمْ ك: الْعَامَّةِ مَعَ الْعُلَمَاءِ، وَلِذَلِكَ قُدِّمَ تَفْسِيرُهُمْ.

- وَأَنْكَرَتْ عَائِشَةُ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ مُخَالَفَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قلنا:

- الْأَعْلَمِيَّةُ لَا تَنْفِي اعْتِبَارَ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِ، وَكَوْنُهُمْ مَعَهُمْ كَالْعَامَّةِ مَعَ الْعُلَمَاءِ: تَهْجُمُ مَمْنُوعٌ.

- وَالصُّحْبَةُ لَا تُوجِبُ الْإِخْتِصَاصَ.

(١) أخرجه بهذا اللفظ: وكيع في أخبار القضاة (ص ٣٥٧)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٤٢٢/١). عن الشعبي.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (٣١٠/١) برقم: (١٣١٠) ط. الأعظمي، وابن أبي شيبة (٢٢١/١٠) برقم: (١٩٦٤١)، والدارمي (٦٣٠/١) برقم: (٨٨٣)، والبيهقي (٦٨٧/٧) برقم: (١٥٤٠٥). عن الشعبي.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧٢/١٩) برقم: (٣٦٧٤٥).

- وَإِنْكَارُ عَائِشَةَ: إِمَّا لِأَنَّهَا لَمْ تَرَهُ مُجْتَهِدًا، أَوْ لِتَرْكِهِ التَّأْدُّبَ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

• الْخَامِسَةُ:

- الْجُمْهُورُ: لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْإِجْمَاعِ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ.
- خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَأَوْمًا إِلَى الْأَوَّلِ.

- وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ لِلْسُّكُوتِيِّ.

- وَقِيلَ: لِلْقِيَاسِيِّ^(١).

لنا:

- الْإِجْمَاعُ: الْإِتِّفَاقُ، وَقَدْ وُجِدَ، وَالسَّمْعِيُّ عَامٌّ: فَالتَّخْصِيصُ تَحَكُّمٌ.

- وَلِأَنَّهُ لَوْ اشْتُرِطَ: لَمَّا صَحَّ احْتِجَاجُ التَّابِعِينَ عَلَى مُتَأَخَّرِي الصَّحَابَةِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا مَتَنَ وَجُودُهُ أَصْلًا لِلتَّلَاحُقِ، وَاللَّازِمَانِ: بَاطِلَانِ. وَفِي الْأَخِيرِ نَظَرٌ.

قالوا: لَوْ لَمْ يُشْتَرَطَ:

- لَمَّا جَازَ لِلْمُجْتَهِدِ الرُّجُوعُ، كَعَلِيِّ فِي بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ.

- وَلَمَّا كَانَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ إِجْمَاعًا؛ لِتَعَارُضِ الْإِجْمَاعَيْنِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَعَلَى تَسْوِيعِ الْأَخْذِ بِكُلِّ مِنْهُمَا. وَاللَّازِمَانِ بَاطِلَانِ.

(١) راجع: التعليق على هذا القول في الطبعة المطولة (ص ٣٥٩).

وأجيب:

- عَنِ الْأَوَّلِ ب: مَنَعَ رُجُوعِ الْمُجْتَهِدِ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، وَرُجُوعٌ عَلَيَّ أَنْكَرَهُ عِبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ عَلَيْهِ، وَلَا حُجَّةَ فِي رُجُوعِهِ لِحَوَازِ ظَنِّهِ مَا ظَنَنْتُمْ.

- وَعَنِ الثَّانِي ب: مَنَعَ أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ تَسْوِيعٌ لِلْأَخْذِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ إِذْ كُلُّ طَائِفَةٍ تُخْطِئُ الْأُخْرَى وَتَحْضُرُ الْحَقَّ فِي جِهَتِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• السَّادِسَةُ: إِذَا اشْتَهَرَ فِي الصَّحَابَةِ ^(١) قَوْلٌ بَعْضُهُمُ التَّكْلِيفِيُّ وَلَمْ يُنْكَرْ:

- فَإِجْمَاعٌ.

- خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ^(٢).

- وَقِيلَ: حُجَّةٌ لَا إِجْمَاعٌ.

- وَقِيلَ: فِي الْفُتْيَا لَا الْحُكْمُ.

- وَقِيلَ: هُمَا بِشَرْطِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ.

- وَقِيلَ: بِشَرْطِ إِفَادَةِ الْقَرَائِنِ الْعِلْمَ بِالرُّضَا ^(٣).

لَنَا: يَمْتَنِعُ عَادَةُ السُّكُوتِ عَنْ إِظْهَارِ الْخِلَافِ، لَا سِيَّمَا مِنَ الصَّحَابَةِ الْمُجَاهِدِينَ فِي الْحَقِّ الَّذِينَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ.

(١) راجع: التعليق على ترجمة المسألة في الطبعة المطولة (ص ٣٦١).

(٢) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ٣٦٢).

(٣) راجع: التعليق على هذا القول وما قبله في الطبعة المطولة (ص ٣٦٤).

قالوا: يَحْتَمِلُ سُكُوتُهُ: النَّظَرَ، وَالتَّقِيَّةَ، وَالتَّضَوُّيْبَ، وَالتَّأْخِيرَ لِمَصْلَحَةٍ، أَوْ ظَنَّ إنْكَارَ غَيْرِهِ، أَوْ خَوْفَ عَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهِ: فَحَمَلُهُ عَلَى الرِّضَا تَحَكُّمٌ.

قلنا:

- كُلُّ ذَلِكَ إِذَا قُوبِلَ بِظَاهِرِ حَالِهِمْ لَمْ يَنْهَضْ.
- وَلِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى خُلُوعِ الْعَصْرِ عَنْ قَائِمٍ بِحُجَّةٍ.
- وَلِأَنَّ غَالِبَ الْإِجْمَاعَاتِ كَذَا؛ إِذِ الْعِلْمُ بِتَضْرِيحِ الْكُلِّ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ: مُتَعَذِّرٌ.

● السَّابِعَةُ: إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ:

- اِمْتَنَعَ إِحْدَاثُ الثَّالِثِ.
- خِلَافًا لِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ.

لنا:

- هُوَ مُخَالَفَةُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.
- وَنِسْبَةُ الْأُمَّةِ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ.

قالوا:

- لَمْ يُصَرِّحُوا بِتَحْرِيمِ الثَّالِثِ: فَجَازَ.
- كَمَا لَوْ عَلَّلَ أَوْ اسْتَدَلَّ بِغَيْرِ عِلَّتِهِمْ وَدَلِيلِهِمْ.
- وَكََمَا لَوْ نَفَى بَعْضٌ فِي مَسْأَلَتَيْنِ وَأَثْبَتَ بَعْضٌ فَتَنَى الثَّالِثُ فِي إِحْدَاهُمَا وَأَثْبَتَ فِي الْأُخْرَى.

قلنا:

- وَسَكْتُوا عَنِ الثَّانِي: وَلَمْ يَجْزِ إِحْدَاهُ.

- وَالْعِلَّةُ وَالذَّلِيلُ يَجُوزُ تَعَدُّهُمَا؛ وَلَمْ يُتَعَبَّدُوا بِهِ، وَالوَاحِدُ مِنْهُمَا يَكْفِي.

- وَالنَّافِي فِي إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ دُونَ الْأُخْرَى لَمْ يَخْرُجْ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ ثَمَّ: جَازَ انْقِسَامُ الْأُمَّةِ إِلَى فِرْقَتَيْنِ تُصِيبُ كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ وَتُخْطِئُ فِي الْأُخْرَى عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِ؛ إِذِ الْمُمْتَنِعُ خَطَأً الْجَمِيعِ فِي كِلْتَاهُمَا لَا فِي بَعْضٍ بِالتَّرْكِيبِ.

- وَقِيلَ: إِنْ رَفَعَ الثَّالِثُ الْإِجْمَاعَ: اِمْتَنَعَ، وَإِلَّا: فَلَا. وَهُوَ أَوْلَى.

• الثَّامِنَةُ: اتَّفَقَ التَّابِعِينَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ:

- إِجْمَاعٌ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ، وَالْحَنْفِيَّةِ.

- خِلَافًا لِلْقَاضِي، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ^(١).

لنا:

- سَبِيلُ مُؤْمِنِي عَصْرِ فَيَنْهَضُ السَّمْعِيُّ.

- كَاتِفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْهِمْ.

قالوا: فُتِيََا بَعْضُ الْأُمَّةِ، وَلَا يَبْطُلُ مَذْهَبُ الْمَيِّتِ بِمَوْتِهِ.

(١) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ٣٦٨).

قلنا: يُلْزَمُ اخْتِصَاصُ الْإِجْمَاعِ بِالصَّحَابَةِ كَقَوْلِ دَاوُدَ^(١)، وَهُوَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ.

● التَّاسِعَةُ: اتِّفَاقُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ^(٢):

- لَيْسَ إِجْمَاعًا. وَكَذَا الشَّيْخَيْنِ وَأُولَى.

- وَالْخِلَافُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِمَا يُفِيدُ أَنَّهُ حُجَّةٌ^(٣).

وَإِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ:

- لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

- خِلَافًا لِمَالِكٍ^(٤).

لنا: الْعِصْمَةُ لِلْأُمَّةِ لَا لِلْبَعْضِ وَلَا لِلْمَكَانِ.

قال: يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُ الْجَمِّ الْغَفِيرِ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ عَلَى الْخَطَا عَادَةً.

قلنا: بَاقِي الْأُمَّةِ أَكْثَرُ: فَالْتَّمَسْكَ بِهَذَا فِي حَقِّهِمْ أُولَى.

وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ بِأَهْلِ الْبَيْتِ وَخَدَّهُمْ، خِلَافًا لِلشَّيْخَةِ.

لنا: مَا سَبَقَ.

قالوا: الْخَطَا رِجْسٌ، وَالرَّجْسُ مَنْفِيٌّ عَنْهُمْ^(٥).

(١) تقدم بيان قول داود (ص ١٧٩).

(٢) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٣٦٨، ٣٦٩).

(٣) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ٣٧٠).

(٤) راجع: تحرير النقل عن مالك في الطبعة المطولة (ص ٣٧٣).

(٥) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٣٧٥).

قلنا:

- الْآيَةُ وَرَدَتْ فِي نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ
- ثُمَّ الرَّجْسُ: الْكُفْرُ، أَوِ الْعَذَابُ، أَوِ النَّجَاسَةُ، وَالْخَطَأُ
الْاجْتِهَادِيُّ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهَا.
- ثُمَّ الرَّجْسُ مُفْرَدٌ حُلِّي بِاللَّامِ: وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَعْرِقٍ.
- قالوا: (كِتَابُ اللَّهِ وَعِترتي) ^(١).

قلنا:

- الْمُعَلَّقُ عَلَى شَيْئَيْنِ لَا يُوجَدُ بِأَحَدِهِمَا.
- وَالكِتَابُ يَمْنَعُ مَا ذَكَرْتُمْ.
- ثُمَّ الْعِثْرَةُ لَا تَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْبَيْتِ ^(٢).
- الْعَاشِرَةُ: لَا إِجْمَاعَ إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ:
- قِيَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ.
- وَقِيلَ: لَا يُتَصَوَّرُ عَنْ قِيَاسٍ.
- وَقِيلَ: يُتَصَوَّرُ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ.
- لنا: لَا يَمْتَنِعُ مَعَ مَدَارِكِ الظَّنِّ ك: إِحْقَاقِ النَّبِيذِ بِالْخَمْرِ فِي
التَّحْرِيمِ.

قالوا: الْقِيَاسُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ: وَلَا إِجْمَاعَ مَعَ الْخِلَافِ.

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٥/٦) برقم: (٤١٢٠). عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) بل هي مختصة بهم في هذا الحديث؛ إذ تمته: (... وعترتي: أهل بيتي).

قلنا: نفرضه قبل الخلاف فيه، أو يستند المخالف فيه إلى
مدرك لا يعتقده قياساً، أو يظن القياس غير قياس^(١) كالعكس.
قالوا: ظني: فلا يثبت أصلاً أقوى منه.

قلنا:

- باطل ب: العموم، وخبر الواحد.
- وإذا تصور كان حجةً بأدلة الإجماع.



(١) قال المصنف: «هكذا وقع في المختصر بـ»أو« وهو يفيد أن «ظن القياس غير قياس» مغاير لـ«الاستناد إلى مدرك لا يعتقده قياساً» وليس متغايرين بل هما واحد» [شرح مختصر الروضة (٣/١٢٣)].



خاتمة

الإجماع إمّا: نُطْقِيّ مِنْ الْكُلِّ، أَوْ سُكُوتِيّ. وَكِلَاهُمَا: تَوَاتُرٌ، أَوْ آحَادٌ:

- وَالْكُلُّ: حُجَّةٌ، وَمَرَاتِبُهَا مُتَفَاوِتَةٌ، فَأَقْوَاهَا: النُّطْقِيّ تَوَاتُرًا، ثُمَّ آجَادًا، ثُمَّ السُّكُوتِيّ كَذَلِكَ فِيهِمَا.

- وَقِيلَ: لَا يَثْبُتُ الْإِجْمَاعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ ظَنِّيٌّ فَلَا يَثْبُتُ قَاطِعًا^(١).

لنا:

- نَقْلُ الْخَبَرِ الظَّنِّيّ: مُوجِبٌ لِلْعَمَلِ: فَنَقْلُ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيّ أَوْلَى.

- وَلِأَنَّ الظَّنَّ مُتَّبِعٌ فِي الشَّرْعِ وَهُوَ حَاصِلٌ بِمَا ذَكَرْنَا.

- ثُمَّ مُسْتَنَدُ الْإِجْمَاعِ بِالْجُمْلَةِ ظَنِّيٌّ؛ إِذْ هُوَ ظَوَاهِرُ النُّصُوصِ.

وَيَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِالْإِجْمَاعِ فِيمَا لَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ. وَفِي الدُّنْيَا - كَالْأَرَاءِ فِي الْحُرُوبِ -: خِلَافٌ.

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٣٧٩).

وَفِي أَقَلِّ مَا قِيلَ - كَدِيَةِ الْكِتَابِيِّ : الثُّلُثُ - : بِهِ وَبِالِاسْتِصْحَابِ
 لَا بِهِ فَقَطْ ؛ إِذِ الْأَقْلُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ دُونَ نَفْيِ الزِّيَادَةِ .
 وَمُنْكَرُ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ الظَّنِّي : لَا يَكْفُرُ ، وَفِي الْقَطْعِيِّ :
 - النَّفْيُ .

- وَالْإِثْبَاتُ .

- وَالثَّالِثُ : يَكْفُرُ بِإِنْكَارِ مِثْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ دُونَ غَيْرِهَا ^(١) .
 وَارْتِدَادُ الْأُمَّةِ : جَائِزٌ عَقْلًا لَا سَمْعًا - فِي الْأَصَحِّ - ؛ لِعِصْمَتِهَا
 مِنَ الْخَطَا ، وَالرَّدَّةُ أَعْظَمُهُ .



(١) اختلف الأصوليون في حكاية الأقوال في هذه المسألة . راجع : الطبعة المطولة
 (ص ٣٨١) .

استصحاب الحال

وَحَقِيقَتُهُ: التَّمَسُّكُ بِدَلِيلٍ: عَقْلِيٍّ، أَوْ شَرْعِيٍّ: لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ نَاقِلٌ.

• أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ:

- إِمَّا إِبْتِاثٌ: وَالْعَقْلُ قَاصِرٌ عَنْهُ.

- أَوْ نَفْيٌ: فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَيْهِ قَبْلَ الشَّرْعِ فَيُسْتَصْحَبُ ك: عَدَمِ
وُجُوبِ صَوْمِ شَوَّالٍ، وَصَلَاةِ سَادِسَةٍ. لَا يَقَالُ: هَذَا تَمَسُّكٌ بِعَدَمِ
الْعِلْمِ بِالنَّاقِلِ وَهُوَ تَمَسُّكٌ بِالْجَهْلِ وَلَعَلَّهُ مَوْجُودٌ مَجْهُولٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ:
النَّاسُ إِمَّا: عَامِّي لَا يُمَكِّنُهُ الْبَحْثُ وَالْإِجْتِهَادُ: فَتَمَسُّكُهُ ب: مَا ذَكَرْتُمْ
كَالْأَعْمَى يَطُوفُ فِي الْبَيْتِ عَلَى مَتَاعٍ، أَوْ مُجْتَهِدٌ: فَتَمَسُّكُهُ بَعْدَ جِدِّهِ
وَبَحْثِهِ ب: الْعِلْمِ بِعَدَمِ الدَّلِيلِ كَبَصِيرٍ اجْتَهَدَ فِي طَلَبِ الْمَتَاعِ مِنْ بَيْتٍ
لَا عِلَّةَ فِيهِ مُخْفِيَةٌ لَهُ فَيَجْزِمُ بِعَدَمِهِ، لَا سِيَّمَا وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ قَدْ مُهِّدَتْ
وَأَدِلَّتْهُ اشْتَهَرَتْ وَظَهَرَتْ، فَعِنْدَ اسْتِفْرَاغِ الْوُسْعِ مِنَ الْأَهْلِ يُعْلَمُ أَنَّ
لَا دَلِيلَ.

• وَأَمَّا الثَّانِي: فـك: اسْتِصْحَابُ الْعُمُومِ وَالنَّصِّ حَتَّى يَرِدَ
مُخَصَّصٌ أَوْ نَاسِخٌ، وَاسْتِصْحَابُ حُكْمٍ ثَابِتٍ كَالْمِلْكِ وَشَغْلِ الذِّمَّةِ
بِالْإِتْلَافِ وَنَحْوِهِ.

أَمَّا اسْتِصْحَابُ حَالِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ ك: التَّمَسُّكِ فِي عَدَمِ بُطْلَانِ صَلَاةِ الْمُتِمِّمِ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ دُخُولِهِ فِيهَا فَيُسْتَصْحَبُ:

- فَلَا أَكْثَرُ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

- خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ شَاقِلَا.

لَنَا: الْإِجْمَاعُ إِنَّمَا حَصَلَ حَالَ عَدَمِ الْمَاءِ لَا وَجُودِهِ، فَهُوَ إِذَنْ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالْخِلَافُ يُضَادُّ الْإِجْمَاعَ: فَلَا يَبْقَى مَعَهُ ك: النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ مَعَ السَّمْعِيِّ النَّاقِلِ، بِخِلَافِ الْعُمُومِ وَالنَّصِّ، وَدَلِيلِ الْعَقْلِ لَا يُنَافِيهَا الْإِخْتِلَافُ فَيَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهَا مَعَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنَافِي الْحُكْمِ:

- يَلْزَمُهُ الدَّلِيلُ.

- خِلَافًا لِقَوْمٍ.

- وَقِيلَ: فِي الشَّرْعِيَّاتِ فَقَطْ^(١).

لَنَا:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١] وَالِدَّعْوَى [نَفْيِيَّةً]^[٢].

(١) يعني: يلزمه الدليل في الشرعيات فقط دون العقليات. وهذا القول انقلب على ابن قدامة فتبعه المصنف، وصوابه: يلزمه في العقليات فقط دون الشرعيات، كذا حكاها الأصوليون.

[٢] كذا في (د). والذي في (أ) و(ب) و(ج): «نفيه». وفي هامش (د) كالذي في بقية النسخ.

- وَلِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْخَصْمَيْنِ يُمَكِّنُهُ التَّغْيِيرُ عَنْ دَعْوَاهُ بِعِبَارَةٍ نَافِيَةٍ ك:
قَوْلِ مُدَّعِي حَدَثِ الْعَالَمِ: «لَيْسَ بِقَدِيمٍ»، وَقَدَمِهِ: «لَيْسَ بِمُحَدَّثٍ»^(١)،
فَيَسْقُطُ الدَّلِيلُ عَنْهُمَا فَتَعَمُّ الْجَهَالَةُ وَيَقَعُ الْخَبْطُ وَيَضِيعُ الْحَقُّ.
وَطَرِيقُ الدَّلَالَةِ عَلَى النَّفْيِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ: بَيَانُ لُزُومِ الْمُحَالِ مِنَ
الْإثْبَاتِ وَنَحْوِهِ.

قالوا:

- النَّفْيُ أَصْلِيُّ الْوُجُودِ: فَاسْتَعْنَى عَنِ الدَّلِيلِ.
- وَلِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الدِّينُ: لَا يَلْزَمُهُ دَلِيلٌ.

قلنا:

- الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ الدَّلِيلِ: لَا يُسْقِطُهُ. وَتَعَذُّرُهُ: مَمْنُوعٌ.
- وَانْتِفَاءُ الدَّلِيلِ عَنِ الْمَدْيُونِ: مَمْنُوعٌ؛ إِذِ الْيَمِينُ دَلِيلٌ. وَإِنْ
سَلَّمَ: فَلِتَعَذُّرِهِ؛ إِذِ الشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْيِ بَاطِلَةٌ لِتَعَذُّرِهَا، أَوْ لِأَنَّ ثُبُوتَ
يَدِهِ عَلَى مِلْكِهِ أَغْنَاهُ عَنِ الدَّلِيلِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ: إِجْمَاعِيٌّ ك: نَفْيِ صَلَاةِ
الضُّحَى، أَوْ نَصِّيٍّ ك: نَفْيِ زَكَاةِ الْحُلِيِّ^(٢)، أَوْ قِيَاسِيٍّ ك: إِلْحَاقِ
الْخَضِرَاوَاتِ بِالرُّمَّانِ فِي نَفْيِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ. وَعَلَى نَفْيِ الْعَقْلِيِّ مَا سَبَقَ.



(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٣٨٧).

(٢) يشير إلى حديث «ليس في الحلي زكاة»، أخرجه ابن الجوزي في التحقيق (١٣٤/٥).

الأصول المختلف فيها أربعة

أحدها: شرع من قبلنا

مَا لَمْ يَرِدْ نَسْخُهُ:

- شَرَعْنَا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، اخْتَارَهُ: التَّمِيمِيُّ، وَالْحَنْفِيُّ.

- وَالثَّانِي: لَا. وَلِلشَّافِعِيِّ كَالْقَوْلَيْنِ.

المثبت:

- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ﴾ الْآيَةُ [المائدة: ٤٤]، وَدَلَّالَتُهَا مِنْ وَجْهَيْنِ.

- ﴿فِيهِدْهُمْ أَمْتًا﴾ [الأنعام: ٩٠].

- ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣].

- ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣].

- وَقَالَ ﷺ: (كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ)^(١) وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ:

﴿وَالسِّنِّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥] إِلَّا مَا حُكِيَ فِيهِ عَنِ التَّوْرَةِ.

(١) قالها ﷺ لما كُسرت ثنية جارية. أخرجه البخاري (١٨٦/٣) برقم: (٢٧٠٣).
عن أنس رضي الله عنه.

- وَرَاجَعَ ﷺ التَّوْرَةَ فِي رَجْمِ الزَّانِئِينَ^(١).

- وَاسْتَدَلَّ بـ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] عَلَى: قَضَاءِ الْمَنَسِيَةِ عِنْدَ ذِكْرِهَا^(٢).

وَأَجِيب:

- بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَاتِ: التَّوْحِيدُ وَالْأُصُولُ الْكُلِّيَّةُ، وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الشَّرَائِعِ.

- وَ(كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ) إِشَارَةٌ إِلَى عُمُومٍ: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى﴾ [البقرة: ١٩٤]، أَوْ ﴿الْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥] عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءٍ بِالرَّفْعِ^(٣).

- وَمُرَاجَعَتُهُ التَّوْرَةَ: تَحْقِيقًا لِكَذِبِهِمْ وَإِنَّمَا حَكَمَ بِالْقُرْآنِ.

- وَ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]: قِيَاسٌ، أَوْ تَأْكِيدٌ لِذَلِيلِهِ بِهِ، أَوْ عَلِيمٌ عُمُومُهُ لَهُ، لَا حُكْمٌ بِشَرْعِ مُوسَى.

النافي:

- لَوْ كَانَ شَرْعًا لَنَا: لَمَا صَحَّ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً﴾

(١) أخرجه البخاري (١٧٢/٨) برقم: (٦٨٤١)، ومسلم (٨١٨/٢) برقم: (١٦٩٩). عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢/١) برقم: (٥٩٧)، ومسلم (٣٠٩/١) برقم: (٦٨٤). عن أنس رضي الله عنه.

(٣) قراءة ﴿الْجُرُوحُ﴾ بالرفع بقطعها عما قبلها على الاستثناف هي قراءة: ابن كثير، وأبي عمر، وابن عامر، من القراء العشرة. انظر: معجم القراءات (٢٧٩/٢، ٢٨٠).

[المائدة: ٤٨]، و(بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ)^(١)؛ إِذْ يُفِيدَانِ: اخْتِصَاصَ كُلِّ بِشْرِيَّةٍ.

- وَلَلْزِمَهُ وَأُمَّتُهُ: تَعَلَّمُ كُتُبِهِمْ، وَالْبَحْثُ عَنْهَا، وَالرُّجُوعُ إِلَيْهَا عِنْدَ تَعَذُّرِ النَّصِّ فِي شَرْعِهِ.

- وَلَمَّا تَوَقَّفَ عَلَى الْوَحْيِ فِي: الظَّهَارِ، وَاللَّعَانِ، وَالْمَوَارِيثِ وَنَحْوِهَا.

- وَلَمَّا غَضِبَ حِينَ رَأَى بِيَدِ عُمَرَ قِطْعَةً مِنَ التَّوْرَةِ^(٢).

- وَلَكَانَ تَبَعًا لِغَيْرِهِ، وَهُوَ غَضٌّ مِنْ مَنْصِبِهِ وَمُنَاقَضَةٌ لِقَوْلِهِ: (لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَا تَبْعَنِي)^(٣).

- وَلَمَّا صَوَّبَ مُعَاذًا فِي انْتِقَالِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى الْاجْتِهَادِ^(٤). لَا يُقَالُ: الْكِتَابُ تَنَاوَلَ التَّوْرَةَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَمْ يُعْهَدْ مِنْ مُعَاذٍ اشْتِغَالَ بِهَا، وَإِطْلَاقُ الْكِتَابِ فِي عُرْفِ الْإِسْلَامِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْقُرْآنِ.

وأجيب:

- عَنْ الْأَوَّلَيْنِ ب: أَنَّ اشْتِرَاكَ الشَّرِيعَتَيْنِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ لَا يَنْفِي اخْتِصَاصَ كُلِّ بِشْرِيَّةٍ؛ اِغْتِيَارًا بِالْأَكْثَرِ.

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١٦٥/٢٢) برقم: (١٤٢٦٤). عن جابر رضي الله عنه. وهو في مسلم (٢٣٦/١) برقم: (٥٢١) بنحو هذا اللفظ.

(٢) أخرجه أحمد (١٩٨/٢٥) برقم: (١٥٨٦٤). عن عبد الله بن ثابت رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٣٤٩/٢٣) برقم: (١٥١٥٦). عن جابر رضي الله عنه.

(٤) تقدم تخريجه (ص ٩٤).

- وَعَنِ الْبَاقِي ب: أَنَّهَا حُرِّفَتْ فَلَمْ تُنْقَلْ إِلَيْهِ مَوْثُوقًا بِهَا وَالْكَلَامُ
فِيمَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنْهَا كَمَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَحْكَامِهَا . وَإِذَا تَعَبَّدَهُ اللَّهُ بِهَا
فَلَا غَضَّ وَلَا تَبَعِيَّةَ .

وَالْمَأْخَذُ الصَّحِيحُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: التَّحْسِينُ الْعَقْلِيُّ^(١)؛ فَإِنَّ:
- الْمُثَبَّتَ يَقُولُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ حُسْنُهَا ذَاتِي لَا يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الشَّرَائِعِ فَهِيَ حَسَنَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا فَتَرَكْنَا لَهَا قَبِيحَ .
- وَالنَّافِي يَقُولُ: حُسْنُهَا شَرْعِيٌّ إِضَافِيٌّ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ
حَسَنًا فِي حَقِّهِمْ قَبِيحًا فِي حَقِّنَا . وَعَلَى هَذَا أَيْضًا انْبَنَى الْخِلَافُ
فِي: جَوَازِ النَّسْخِ، وَكَوْنِهِ رَفْعًا - كَمَا سَبَقَ^(٢) - .
أَمَّا قَبْلَ الْبَعْثَةِ:

- فَقِيلَ: كَانَ ﷺ مُتَعَبِّدًا بِشَرْعٍ مَن قَبْلَهُ؛ لِشُمُولِ دَعْوَتِهِ لَهُ .
- وَقِيلَ: لَا؛ لِعَدَمِ وُضُوعِهِ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ عِلْمِيٍّ . وَهُوَ الْمُرَادُ
بِزَمَنِ الْفَتْرَةِ .
- وَقِيلَ: التَّوَقُّفُ؛ لِلتَّعَارُضِ .



(١) راجع: أقوال الطوائف في التحسين والتقبيح في الطبعة المطولة (ص ٦٥) .

(٢) راجع: التعليق على هذه الفقرة في الطبعة المطولة (ص ٣٩٥) .

الثاني: قول صحابي

لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مُخَالَفٌ:

- حُجَّةٌ: يُقَدَّمُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيُخَصُّ بِهِ الْعَامُّ، وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ.

- خِلَافًا لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَجَدِيدِ الشَّافِعِيِّ^(١)، وَعَامَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

- وَقِيلَ: الْحُجَّةُ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

- وَقِيلَ: الشَّيْخَيْنِ^(٢). لِلْحَدِيثَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ.

لَنَا عَلَى الْعُمُومِ: (أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ)^(٣). وَخُصَّ فِي الصَّحَابِيِّ بِدَلِيلٍ.

قَالُوا: غَيْرُ مَعْصُومٍ: فَالْعَامُّ وَالْقِيَاسُ: أَوَّلَى.

قُلْنَا: كَذَا الْمُجْتَهِدُ، وَيَتَرَجَّحُ الصَّحَابِيُّ بِحُضُورِ التَّنْزِيلِ وَمَعْرِفَةِ التَّأْوِيلِ، وَقَوْلُهُ أَخَصُّ مِنَ الْعُمُومِ فَيُقَدَّمُ.

(١) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ٣٩٨).

(٢) راجع: التعليق على هذا القول والذي قبله في الطبعة المطولة (ص ٤٠٠).

(٣) أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٤/١٧٧٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٧/٢). عن جابر رضي الله عنه.

وإذا اختلفت الصحابة:

- لم يَجْزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْأَخْذُ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.
- وَأَجَازَهُ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُنْكَرَ عَلَى الْقَائِلِ قَوْلُهُ.

لنا:

- الْقِيَّاسُ عَلَى تَعَارُضِ دَلِيلِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
- وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا خَطَأٌ قَطْعًا.

قالوا:

- اخْتِلَافُهُمْ تَسْوِيعٌ لِلْأَخْذِ بِكُلِّ مِنْهُمَا.
- وَرَجَعَ عُمَرُ إِلَى قَوْلِ مُعَاذٍ رضي الله عنه فِي تَرْكِ رَجْمِ الْمَرْأَةِ^(١).

قلنا:

- إِنَّمَا سَوَّغُوا الْأَخْذَ بِالْأَرْجَحِ.
- وَرُجُوعُ عُمَرَ لِظُهُورِ رُجْحَانِ قَوْلِ مُعَاذٍ عِنْدَهُ.



(١) يعني: الحبلى حتى تضع حملها. أخرجه ابن أبي شيبة (٥٤٣/١٤) برقم: (٢٩٤٠٨). عن أشياخ طلحة بن نافع.

الثالث: الاستحسان

وَهُوَ: اِعْتِقَادُ الشَّيْءِ حَسَنًا. ثُمَّ قِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ:
- إِنَّهُ دَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ.
وَهُوَ: هَوَسٌ؛ إِذْ مَا هَذَا شَأْنُهُ: لَا يُمَكِّنُ النَّظْرَ فِيهِ لِتُسْتَبَانَ صِحَّتُهُ مِنْ
سَقَمِهِ.

- وَقِيلَ: مَا اسْتَحْسَنَهُ الْمُجْتَهِدُ بِعَقْلِهِ. فَإِنْ أُريدَ: مَعَ دَلِيلٍ
شَرْعِيٍّ: فَوْفَاقٌ، وَإِلَّا: مُنَعٌ:

- إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْعَامِّيِّ إِلَّا: النَّظْرُ فِي أدِلَّةِ الشَّرْعِ،
فَحَيْثُ لَا نَظَرَ فَلَا فَرْقَ، وَيَكُونُ حُكْمًا بِمُجَرَّدِ الْهَوَى وَاتِّبَاعًا لِلشَّهْوَةِ
فِيهِ.

- وَأَيْضًا: مَا ذَكَرُوهُ: لَيْسَ عَقْلِيًّا - ضَرُورِيًّا وَلَا نَظَرِيًّا -؛
وَالِلَّا لَكَانَ مُشْتَرَكًا، وَلَا سَمْعِيًّا؛ إِذْ تَوَاتَرَهُ مَفْقُودٌ، وَآحَادُهُ: كَذَلِكَ،
أَوْ لَا يُفِيدُ.

قالوا:

- ﴿فَيَسْتَبِغُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨].

- ﴿اتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥].

- (مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا) ^(١).

- وَاسْتَحْسَنَتِ الْأُمَّةُ دُخُولَ الْحَمَّامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أُجْرَةٍ وَنَحْوِهِ.

قلنا:

- أَحْسَنُ الْقَوْلِ وَالْمُنْزَلِ: مَا قَامَ دَلِيلُ رُجْحَانِهِ شَرْعًا.

- وَالْخَبَرُ: دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ لَا الْإِسْتِحْسَانِ. وَإِنْ سُلِّمَ:
فَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا ذُكِرَ.

- وَسُومِحَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَمَّامِ وَنَحْوِهَا: لِعُمُومِ مَشَقَّةِ التَّقْدِيرِ
فَيُعْطَى الْحَمَّامِيُّ عَوَضًا إِنْ رَضِيَهُ وَإِلَّا زِيدَ، وَهُوَ مُنْقَاسٌ.

- وَأَجُودُ مَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ الْعُدُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا
لِدَلِيلِ شَرْعِيٍّ خَاصٍّ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ.

وَقَدْ قَرَّرَ مُحَقِّقُو الْحَنْفِيَّةِ الْإِسْتِحْسَانَ عَلَى وَجْهِ بَدِيعٍ فِي غَايَةِ
الْحُسْنِ وَاللِّطَافَةِ، ذَكَرْنَا الْمَقْصُودَ مِنْهُ غَيْرَ هَاهُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) هذا أثر موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه، وقد تقدم تخريجه (ص ١٧٦).

الرابع: الاستصلاح

وَهُوَ: اتِّبَاعُ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ. وَالْمَصْلَحَةُ: جَلْبُ نَفْعٍ أَوْ دَفْعُ ضَرَرٍ، ثُمَّ:

- إِنْ شَهِدَ الشَّرْعُ بِاعْتِبَارِهَا ك: اقْتِبَاسِ الْحُكْمِ مِنْ مَعْقُولٍ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ: فِقْيَاسٌ.

- أَوْ بِبُطْلَانِهَا ك: تَعْيِينِ الصَّوْمِ فِي كَفَّارَةِ رَمَضَانَ عَلَى الْمُوسِرِ كَالْمَلِكِ وَنَحْوِهِ: فَلَعُوْ؛ إِذْ هُوَ تَغْيِيرٌ لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ.

- أَوْ لَمْ يَشْهَدْ لَهَا بِبُطْلَانٍ وَلَا اعْتِبَارٍ مُعَيَّنٍ فَهِيَ:

- إِمَّا تَحْسِينِي ك: صَيَانَةِ الْمَرْأَةِ عَنْ مُبَاشَرَةِ عَقْدِ نِكَاحِهَا الْمُشْعِرِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِالْمُرُوءَةِ بِتَوَلَّى الْوَلِيِّ ذَلِكَ.

- أَوْ حَاجِيٍّ - أَي: فِي رُتْبَةِ الْحَاجَةِ - ك: تَسْلِيْطِ الْوَلِيِّ عَلَى تَرْوِيحِ الصَّغِيرَةِ لِحَاجَةِ تَقْيِيدِ الْكُفِّ خِيفَةً فَوَاتِهِ.

وَلَا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِمُجَرَّدِ هَذَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ؛ وَإِلَّا لَكَانَ وَضْعًا لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ، وَلَا سَتَوَى الْعَالِمِ وَالْعَامِّيِّ؛ لِمَعْرِفَةِ كُلِّ مَصْلَحَتِهِ.

- أَوْ ضَرُورِيٍّ: وَهُوَ مَا عُرِفَ التَّفَاتُ الشَّرْعُ إِلَيْهِ ك: حِفْظِ

الدِّينِ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّ وَالِدَّاعِيَةِ، وَالْعَقْلِ بِحَدِّ الْمُسْكِرِ، وَالنَّفْسِ
بِالْقِصَاصِ، وَالنَّسَبِ وَالْعَرَضِ بِحَدِّ الزَّانَا وَالْقَذْفِ، وَالْمَالِ بِقَطْعِ
السَّارِقِ.

فَقَالَ مَالِكٌ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: هِيَ حُجَّةٌ؛ لِعِلْمِنَا أَنَّهَا مِنْ مَقَاصِدِ
الشَّرْعِ بِأَدَلَّةٍ كَثِيرَةٍ. وَسَمَّوْهَا: مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً، لَا قِيَاسًا؛ لِرُجُوعِ
الْقِيَاسِ إِلَى أَصْلٍ مُعَيَّنٍ دُونَهَا. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَيْسَتْ حُجَّةٌ؛
إِذْ لَمْ تُعْلَمْ مُحَافَظَةُ الشَّرْعِ عَلَيْهَا؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَشْرَعْ فِي زَوَاجِرِهَا أَبْلَغَ
مِمَّا شَرَعَ ك: الْقَتْلِ فِي السَّرِقَةِ، فَإِثْبَاتُهَا حُجَّةٌ وَضَعُ لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ
كَقَوْلِ مَالِكٍ: يَجُوزُ قَتْلُ ثُلُثِ الْخَلْقِ لِاسْتِصْلَاحِ الثُّلُثَيْنِ^(١)، وَمُحَافَظَةُ
الشَّرْعِ عَلَى مَصْلَحَتِهِمْ بِهَذَا الطَّرِيقِ غَيْرُ مَعْلُومٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) راجع: التعليق على هذا النقل في الطبعة المطولة (ص ٤١١).

القياس

لُغَةً: التَّقْدِيرُ، نَحْوُ: قَسْتُ الثَّوْبَ بِالذَّرَاعِ، وَالْجِرَاحَةَ
بِالْمِسْبَارِ، أَقِيسُ وَأُقَوسُ قَيْسًا وَقَوْسًا وَقِيَاسًا فِيهِمَا. وَشَرْعًا:

- حَمَلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ فِي حُكْمٍ بِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا.
- وَقِيلَ: إِبْتِاثٌ مِثْلُ حُكْمٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لِمُقْتَضَى مُشْتَرَكٍ.
- وَقِيلَ: تَعْدِيَةٌ حُكْمِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِلَى غَيْرِهِ بِجَامِعٍ مُشْتَرَكٍ.
- وَمَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةٌ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

- وَقِيلَ: هُوَ الْاجْتِهَادُ، وَهُوَ خَطَأٌ لَفْظًا وَحُكْمًا.
- وَأَرْكَانُهُ: أَصْلٌ، وَفَرْعٌ، وَعِلَّةٌ، وَحُكْمٌ.
- فَالْأَصْلُ: قِيلَ: النَّصُّ ك: حَدِيثِ الرَّبِّ^(١). وَقِيلَ: مَحَلُّهُ
ك: الْأَعْيَانِ السَّتَّةِ.

- وَالْفَرْعُ: مَا عُذِّيَ إِلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْجَامِعِ.
- وَالْعِلَّةُ وَالْحُكْمُ: مَضَى ذِكْرُهُمَا^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٧٤٤/٢) برقم: (١٥٨٧). عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) (ص ٢٧، ٤٤).

وَهِيَ: فَرْعٌ فِي الْأَصْلِ؛ لِاسْتِنْبَاطِهَا مِنْ الْحُكْمِ، أَصْلٌ فِي
الْفَرْعِ؛ لِثُبُوتِ الْحُكْمِ فِيهِ بِهَا. وَالْاجْتِهَادُ فِيهَا^(١):
- ^(٢)إِمَّا:

- بَيَانِ: مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُتَّفَقِ أَوْ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا
فِي الْفَرْعِ.

- أَوْ بَيَانِ: وَجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ.

نَحْوُ:

- فِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَالضَّبُعِ: مِثْلُهُمَا، وَالْبَقَرَةُ وَالْكَبْشُ:
كَذَلِكَ. فَوُجُوبُ الْمِثْلِ: اتِّفَاقِيٌّ نَصِّيٌّ، وَكَوْنُ هَذَا مِثْلِيًّا: تَحْقِيقِيٌّ
اجْتِهَادِيٌّ^(٣).

- وَمِثْلُهُ: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ: وَاجِبٌ، وَهَذِهِ جِهَتُهَا.

- وَقَدْرُ الْكِفَايَةِ فِي النِّفْقَةِ: وَاجِبٌ؛ وَكَذَا كَذَا قَدْرُهَا.

وَنَحْوُ:

- الطَّوَافُ: عِلَّةٌ لِظَهَارَةِ الْهَرَّةِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْفَأَرَةِ

(١) شرع المصنف في بيان أضرب الاجتهاد في العلة وهي ثلاثة: تحقيق المناط، وتنقيح المناط، وتخريج المناط.

(٢) هنا يشرع المصنف في الكلام عن: تحقيق المناط.

(٣) أما كون الكبش مثلاً للضبع فقد حكم النبي ﷺ بذلك. أخرجه أبو داود (٥/

٦١٩) برقم: (٣٨٠١)، وابن ماجه (٤/٢٧١) برقم: (٣٠٨٥) عن جابر رضي الله عنه.

وأما كون البقرة مثلاً لحمار الوحش فهو حكم لبعض الصحابة، وبعضهم جعل

البدنة - لا البقرة - مثلاً لحمار الوحش. انظر: الإشراف على مذاهب العلماء

لابن المنذر (٣/٢٣٧)، المغني (٥/٤٠٣).

وَنَحْوَهَا . وَهَذَا قِيَاسٌ دُونَ الَّذِي قَبْلَهُ ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ دُونَ الْقِيَاسِ .
وَيُسَمَّيَانِ : تَحْقِيقَ الْمَنَاطِ .

- (١) أَوْ : بِإِضَافَةِ الْعِلَّةِ إِلَى بَعْضِ الْأَوْصَافِ الْمُقَارِنَةِ لِلْحُكْمِ
عِنْدَ صُدُورِهِ مِنَ الشَّارِعِ وَإِلْغَاءِ مَا عَدَاهَا عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ كَ : جَعَلَ
عِلَّةً وَجُوبَ كَفَّارَةِ رَمَضَانَ : وَقَاعَ مُكَلَّفٍ ، لَا : أَغْرَابِيٍّ ، لَا طِمَ فِي
صَدْرِهِ ، فِي زَوْجَةٍ ، فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ بَعَيْنِهِ : فَيُلْحَقُ بِهِ : مَنْ لَيْسَ
أَغْرَابِيًّا ، وَلَا لَا طِمًّا ، وَالزَّانِي ، وَمَنْ وَطِئَ فِي رَمَضَانَ آخَرَ . وَقَدْ
يُخْتَلَفُ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ نَحْوُ : هَلِ الْعِلَّةُ خُصُوصُ الْجَمَاعِ أَوْ
عُمُومُ الْإِفْسَادِ فَتَلَزُمُ الْآكِلَ وَالشَّارِبَ ؟ . وَيُسَمَّى : تَنْقِيحَ الْمَنَاطِ ،
وَقَالَ بِهِ : أَكْثَرُ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ .

- (٢) أَوْ : بِتَعْلِيقِ حُكْمِ نَصِّ الشَّارِعِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِعِلَّتِهِ :
عَلَى وَضْفٍ بِالْإِجْتِهَادِ نَحْوُ : حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لِإِسْكَارِهَا : فَالْنَّبِيذُ
حَرَامٌ ، وَالرَّبَا فِي الْبُرِّ لِأَنَّهُ مَكِيلُ جِنْسٍ : فَالْأُرْزُ مِثْلُهُ . وَيُسَمَّى :
تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ ، وَهُوَ الْإِجْتِهَادُ الْقِيَاسِيُّ :

- وَأَجَازَ أَصْحَابُنَا : التَّعَبُّدَ بِهِ عَقْلًا وَشَرْعًا ، وَبِهِ قَالَ : عَامَّةُ
الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ .

- خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ وَالنِّظَامِ . وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ - وَحُمِلَ
عَلَى قِيَاسٍ خَالَفَ نَصًّا - .

(١) هنا يشرع المصنف في الكلام عن : تنقيح المناط

(٢) هنا يشرع المصنف في الكلام عن : تخريج المناط .

- وَقِيلَ: هُوَ فِي مِطْنَةِ الْجَوَازِ، وَلَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ فِيهِ بِإِحَالَةٍ وَلَا إِجَابٍ^(١).

وَهُوَ وَاجِبٌ شَرْعًا، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ^(٢).

لَنَا: وَجُوهٌ:

- الْأَوَّلُ: الْقِيَاسُ يَتَضَمَّنُ دَفْعَ ضَرَرٍ مَظْنُونٍ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَقْلًا، فَالْقِيَاسُ وَاجِبٌ، وَالْوُجُوبُ يَسْتَلْزِمُ الْجَوَازَ. أَمَّا الْأُولَى: فَلِأَنَّا إِذَا ظَنَّنَا أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ النَّصِّ مُعَلَّلٌ بِكَذَا، وَظَنَّنَا وَجُودَ الْعِلَّةِ فِي مَحَلِّ آخَرَ: ظَنَّنَا أَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ كَذَا، فَظَنَّنَا أَنَّنَا إِنِ اتَّبَعْنَاهُ سَلِمْنَا مِنَ الْعِقَابِ، وَإِنْ خَالَفْنَاهُ عُوقِبْنَا، فَفِي اتِّبَاعِهِ دَفْعُ ضَرَرٍ مَظْنُونٍ. وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ: فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا النَّارَ﴾ [آل عمران: ١٣١] وَنَحْوِهِ.

- الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ [يس: ٧٩] ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨] وَنَحْوُهُ: قِيَاسٌ عَقْلِيٌّ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، فَفِي الظَّنِّيَّاتِ أَجُوزٌ.

- الثَّالِثُ: الْقِيَاسُ اغْتِبَارٌ، وَالِاغْتِبَارُ مَأْمُورٌ بِهِ، فَالْقِيَاسُ مَأْمُورٌ بِهِ. أَمَّا الْأُولَى: فَلُغَوِيَّةٌ - كَمَا سَبَقَ^(٣) - وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ: فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢] مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا فِي سِيَاقِهِ.

(١) راجع: التعليق على هذا القول في الطبعة المطولة (ص ٤١٨).

(٢) راجع: التعليق على هذا الموضع وتلخيص أقوال المسألة في الطبعة المطولة (ص ٤١٩، ٤٢٠).

(٣) الذي سبق: أن القياس لغة هو التقدير، ولم يذكر المصنف الاعتبار.

- الرَّابِعُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ) ^(١)، (أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ) ^(٢)، (لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دَيْنٌ فَقَضَاهُ بِالذَّرْهِمِ وَالذَّرْهِمَيْنِ أَكَانَ يُجْزَى عَنْهُ؟) قَالُوا: «نَعَمْ» قَالَ: (فَاللَّهُ أَكْرَمُ) ^(٣).
وَأَجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ فِي الْوَقَائِعِ: كَتَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْإِمَامَةِ الْعُظْمَى قِيَاسًا عَلَى تَقْدِيمِهِ فِي الصُّغْرَى، وَقِيَاسِهِ الزَّكَاةَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي قِتَالِ الْمُمْتَنِعِ مِنْهَا، وَتَقْدِيمِهِمْ عُمَرَ قِيَاسًا لِعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَيْهِ عَلَى عَقْدِهِمْ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَفِي قَضَايَا كَثِيرَةٍ، وَأَجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ.

لَا يُقَالُ: هَذِهِ الْأَخْبَارُ آحَادٌ: لَا يَثْبُتُ بِهَا أَصْلٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ:
هِيَ تَوَاتُرٌ مَعْنَوِيٌّ ك: سَخَاءِ حَاتِمٍ، وَشَجَاعَةِ عَلِيٍّ.

- الْخَامِسُ: لَوْلَا الْقِيَاسُ ل: خَلَّتْ حَوَادِثُ كَثِيرَةٌ عَنْ حُكْمٍ؛
لِكَثَرَتِهَا وَقِلَّةِ النُّصُوصِ.

لَا يُقَالُ: يُمَكِّنُ النَّصُّ عَلَى الْمُقَدِّمَاتِ الْكُلِّيَّةِ وَتُسْتَخْرَجُ
الْجُزْئِيَّةُ بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ نَحْوُ: «كُلُّ مَطْعُومٍ رَبَوِيٌّ» ثُمَّ يُنْظَرُ: هَلْ هَذَا
مَطْعُومٌ أَوْ لَا؟ لِأَنَّا نَقُولُ: مُجَرَّدُ الْجَوَازِ لَا يَكْفِي، وَالْوُقُوعُ مَنْفِيٌّ؛

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٣/١) برقم: (٣٩٣)، وأحمد - واللفظ له - (٢٨٥/١) برقم: (١٣٨). عن جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٤٩/٤) برقم: (٢٩٠٩). عن الفضل بن عباس رضي الله عنه. وهو في البخاري (١٨/٣) برقم: (١٨٥٣)، ومسلم (٦٠٧/١) برقم: (١٣٣٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٧/٦) برقم: (٩٢٠٦)، والدارقطني (١٧٤/٣) برقم: (٢٣٣٣)، والبيهقي (٤٣٢/٤) برقم: (٨٢٤٣). عن ابن المنكدر بنحوه.

إِذْ أَكْثَرُ الْحَوَادِثِ لَمْ يُنَصَّ عَلَى مُقَدِّمَاتِهَا، فَاقْتَضَى الْعَقْلُ طَرِيقًا لِتَعْمِيمِ الْحَوَادِثِ بِالْأَحْكَامِ وَهِيَ مَا ذَكَرْنَا.

- السَّادِسُ: قَوْلُ مُعَاذٍ: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي» فَصُوبَ^(١).

لَا يُقَالُ: رَوَاتُهُ مَجْهُولُونَ، ثُمَّ الْمُرَادُ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: رَوِيَ مِنْ طَرِيقٍ جَيِّدٍ وَتُلَقِّي بِالْقَبُولِ، وَالِاجْتِهَادُ أَعَمُّ مِمَّا ذَكَرْتُمْ.

قالوا:

- ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] ﴿تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]: فَالْحَاجَةُ إِلَى الْقِيَاسِ: رَدُّ لَهُ.

- ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]: وَلَمْ يَقُلِ: الرَّأْيِ.

قلنا:

- الْمُرَادُ تَمْهِيدُ طُرُقِ الْإِعْتِبَارِ، وَالْقِيَاسُ مِنْهَا؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَرَّحْ بِأَحْكَامِ جَمِيعِ الْجُزْئِيَّاتِ.

- وَقَوْلُكُمْ: مَا لَيْسَ فِيهِ يَبْقَى عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ: يُنَاقِضُ اسْتِدْلَالَكُمْ بِالْعُمُومِ.

- ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ: اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ: فَلَا حُجَّةَ فِيهَا أَصْلًا.

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٤).

- وَالْحُكْمُ بِالْقِيَاسِ رَدٌّ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ؛ إِذْ عَنْهُمَا تَلَقَّيْنَا دَلِيلَهُ.

قالوا: بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مَعْلُومَةٌ فَكَيْفَ تُرْفَعُ بِالْقِيَاسِ الْمَظْنُونِ؟!

قلنا: لَا زِمٌ فِي: الْعُمُومِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالشَّهَادَةِ.

قالوا: شَأْنُ شَرْعِنَا الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُتَمَاتِلَاتِ وَعَكْسُهُ: نَحْوُ: غَسْلِ بَوْلِ الْجَارِيَةِ دُونَ بَوْلِ الْغُلَامِ، وَالْغُسْلِ مِنَ الْمَنِيِّ وَالْحَيْضِ دُونَ الْمَذْيِ وَالْبَوْلِ، وَإِيجَابِ أَرْبَعَةٍ فِي الزِّنَا دُونَ الْقَتْلِ، وَنَحْوِهِ كَثِيرٌ: وَمُعْتَمَدُ الْقِيَاسِ الْإِنْتِظَامُ.

قلنا: لَا نَقِيسُ إِلَّا حَيْثُ نَفْهَمُ الْمَعْنَى، وَالْخِلَافُ فِي فَهْمِ الْمَعْنَى مَسْأَلَةٌ أُخْرَى.

قالوا: لَوْ أَرَادَ الشَّارِعُ تَعْمِيمَ الْمَحَالِّ بِالْأَحْكَامِ لَعَمَّمَهَا نَصًّا نَحْوُ: «الرَّبَا فِي كُلِّ مَكِيلٍ» وَيَتْرُكُ التَّطْوِيلَ.

قلنا: هَذَا تَحَكُّمٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: «لِمَ حَرَّمَ الْمَلَاذَّ وَفَعَلَهَا لَا يَضُرُّهُ؟!»، ثُمَّ لَعَلَّهُ أَبْقَى لِلْمُجْتَهِدِينَ مَا يُثَابُونَ بِالِاجْتِهَادِ فِيهِ.

قالوا: كَيْفَ يَثْبُتُ حُكْمُ الْفَرْعِ بِغَيْرِ طَرِيقِ ثُبُوتِهِ فِي الْأَصْلِ.

قلنا: مَنْ يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي مَحَلِّ النَّصِّ بـ:

- الْعِلَّةُ: لَا يَرُدُّ هَذَا عَلَيْهِ.

- وَمَنْ يَثْبُتُهُ بِالنَّصِّ: يَقُولُ الْقَصْدُ: الْحُكْمُ، لَا تَعْيِينُ

طَرِيقِهِ، فَإِذَا ظَنَّ وُجُودَهُ اتَّبَعَ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ.

قالوا: غَايَةُ الْعِلَّةِ: أَنْ تَكُونَ مَنْصُوصَةً، وَهُوَ لَا يُوجِبُ الْإِلْحَاقَ

نَحْوُ: «أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ» لَا يَقْتَضِي عِتْقَ كُلِّ أَسْوَدَ مِنْ عَبِيدِهِ.

قلنا:

- وَكَذَا لَوْ صَرَّحَ فَقَالَ: «وَقَيْسُوا عَلَيْهِ كُلَّ أَسْوَدَ»، فَلَيْسَ بِوَارِدٍ،
بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّارِعِ: «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا: فَقَيْسُوا عَلَيْهِ كُلَّ
مُشْتَدٍّ».

- ثُمَّ بَيْنَ الشَّارِعِ وَغَيْرِهِ فَرْقٌ يُدْرِكُ بِالنَّظَرِ.

قالوا: لَا قِيَاسَ فِي الْأُصُولِ: فَكَذَا فِي الْفُرُوعِ.

قلنا:

- مَمْنُوعٌ، بَلْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا قِيَاسٌ بِحَسَبِ مَطْلُوبِهِ: قَطْعًا فِي
الْأَوَّلِ، وَظَنًّا فِي الثَّانِي.

- ثُمَّ هُوَ قِيَاسٌ، فَإِنْ صَحَّ: صَحَّ مُطْلَقُهُ وَثَبَتَ الْقِيَاسُ، وَإِلَّا:
بَطَلَ مَا ذَكَرْتُمْ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ: فِي ذِمِّ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالْحَثِّ عَلَيْهِمَا:
آثَارٌ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ، وَطَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: حَمْلُ الدَّامَةِ عَلَى
حَالِ وُجُودِ النَّصِّ، وَالْحَاطَّةِ عَلَى حَالِ عَدَمِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَرْكَانُ الْقِيَاسِ: مَا سَبَقَ. فَشَرَطُ:

• الْأَصْلُ:

- ثُبُوتُهُ بـ: نَصٍّ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِ، أَوْ اتَّفَقَا مِنْهُمَا - وَلَوْ ثَبَتَ
بِقِيَاسٍ -؛ إِذَا مَا لَيْسَ: مَنْصُوصًا وَلَا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ: لَا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ
بِهِ؛ لِعَدَمِ أَوْلَوِيَّتِهِ.

- وَلَا يَصِحُّ إِبْطَائُهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَضْلٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَحَلِّ النِّزَاعِ جَامِعٌ: فَقِيَاسُهُ عَلَيْهِ أَوْلَى؛ إِذْ تَوْسِيطُ الْأَضْلِ الْأَوَّلِ: تَطْوِيلٌ بِلَا فَائِدَةٍ، وَإِلَّا: لَمْ يَصِحَّ الْقِيَاسُ؛ لِإِنْتِفَاءِ الْجَامِعِ بَيْنَ مَحَلِّ النِّزَاعِ وَأَضْلٍ أَضْلِهِ.

- وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ؛ وَإِلَّا لَعَلَّ الْخَصْمَ بَعْلَةً لَا تَتَعَدَّى إِلَى الْفَرْعِ: فَإِنْ سَاعَدَهُ الْمُسْتَدِلُّ: فَلَا قِيَاسَ، وَإِلَّا: مَنَعَ فِي الْأَضْلِ: فَلَا قِيَاسَ، وَيُسَمَّى: الْقِيَاسَ الْمُرَكَّبَ نَحْوُ: «الْعَبْدُ مَنْقُوصٌ بِالرَّقِّ: فَلَا يُقْتَلُ بِهِ الْحُرُّ كَالْمُكَاتَبِ»، فَيَقُولُ الْخَصْمُ: «الْعَبْدُ يُعْلَمُ مُسْتَحِقُّ دَمِهِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ مُسْتَحِقُّ دَمِهِ: الْوَارِثُ أَوْ السَّيِّدُ».

وَرُدُّ:

- بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا: مُقَلَّدٌ لِإِمَامِهِ، فَلَيْسَ لَهُ مَنَعٌ مَا ثَبَتَ مَذْهَبًا لَهُ؛ إِذْ لَا يَتَيَقَّنُ مَا اخَذَ حُكْمَهُ، وَلَوْ عَرَفَ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَجْزِهِ عَنْ تَقْرِيرِهِ: فَسَادُهُ؛ إِذْ إِمَامُهُ أَكْمَلُ مِنْهُ وَقَدْ اعْتَقَدَ صِحَّتَهُ.

- وَلِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَعْطِيلِ الْأَحْكَامِ؛ لِنَذَرَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: لَا يُقَاسُ عَلَى مُخْتَلَفٍ فِيهِ بِحَالٍ: لِإِفْضَائِهِ إِلَى التَّسْلُسِ بِالْإِنْتِقَالِ.

وَرُدُّ: بِأَنَّهُ رُكْنٌ: فَجَازَ إِبْطَائُهُ بِالِدَّلِيلِ كَبَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ.

- وَأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ دَلِيلُ الْأَضْلِ: الْفَرْعَ، وَإِلَّا: لَا اسْتُغْنِيَ عَنِ الْقِيَاسِ.

- وَأَنْ يَكُونَ مَعْقُولَ الْمَعْنَى ؛ إِذْ لَا تَعْدِيَّةَ بِدُونِ الْمَعْقُولِيَّةِ .

• وَشَرَطُ حُكْمِ الْفَرْعِ :

- مُسَاوَاتُهُ لِحُكْمِ الْأَصْلِ كـ : قِيَاسِ الْبَيْعِ عَلَى النِّكَاحِ فِي الصَّحَّةِ ؛ وَالزُّنَا عَلَى الشُّرْبِ فِي التَّحْرِيمِ :

- وَإِلَّا لَزِمَ :

- تَعَدُّدُ الْعِلَّةِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْفَرَضِ .

- أَوْ اتِّحَادُهَا مَعَ تَفَاوُتِ الْمَعْلُولِ ، وَهُوَ مُحَالٌ عَقْلًا ،

وَخِلَافُ الْأَصْلِ شَرْعًا .

- وَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ :

- دُونَ حُكْمِ الْأَصْلِ : فَالْعِلَّةُ تَقْتَضِي كَمَالَهُ .

- وَإِنْ كَانَ أَعْلَى : فَاقْتِصَارُ الشَّرْعِ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ

يَقْتَضِي : اخْتِصَاصَهُ بِمَزِيدٍ فَائِدَةٍ ، أَوْ ثُبُوتَ مَانِعٍ .

- وَأَنْ يَكُونَ : شَرْعِيًّا لَا عَقْلِيًّا وَلَا أَصُولِيًّا عِلْمِيًّا ؛ إِذِ الْقَاطِعُ

لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ الظَّنِّيِّ . وَفِي اللَّغْوِيِّ : خِلَافٌ سَبَقَ ^(١) .

• وَشَرَطُ الْفَرْعِ :

- وَجُودُ عِلَّةٍ الْأَصْلِ فِيهِ ظَنًّا ؛ إِذْ هُوَ كَالْقَطْعِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ .

- وَشَرَطُ قَوْمٌ : تَقَدُّمُ ثُبُوتِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ ؛ إِذِ

الْحُكْمُ يَحْدُثُ بِحُدُوثِ الْعِلَّةِ فَلَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ لَصَارَ الْمُتَقَدِّمُ مُتَأَخِّرًا .

والحق: اشتراطه لقياس العلة دون قياس الدلالة؛ لجواز تأخر الدليل عن المدلول كالأثر عن المؤثر بخلاف العلة عن المغلول.

• أما العلة الشرعية فهي: علامة ومعرفة^(١)، ومن شرطها:

- أن تكون متعديّة، فلا عبرة بالقاصرة وهي: ما لا توجد في غير محل النص كالثمنية في النقدين. وهو قول الحنفية، خلافاً للشافعي وأبي الخطاب وبعض المتكلمين.

الأول:

- العلة أمارّة، والقاصرة ليست أمارّة على شيء.

- ولأن الأصل منع العمل بالظن، ترك في المتعديّة؛ لفائدتها، ففي القاصرة على الأصل؛ لعدمها.

الثاني:

- التعديّة فرع صحّة العليّة، فلو علّلت العليّة بالتعديّة: لزم الدور.

- ولأن التعديّة ليست شرطاً للعقليّة والمنصوصة: ففي المستنبطة أولى.

- وكونها ليست أمارّة على شيء: ممنوع؛ بل هي أمارّة على: ثبوت الحكم في محل النص بها، أو كونه معللاً لا تبعداً.

- وعدم العمل بالظن: ممنوع؛ إذ مبني الشرع عليه وأكثر.

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٤٣٢).

أَدْلِيَّتِهِ ظَنِّيَّةٌ. وَعَدَمُ فَائِدَتِهَا: مَمْنُوعَةٌ؛ إِذْ فَائِدَتُهَا مَعْرِفَةُ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَالنَّفْسُ إِلَى قَبُولِهِ أَمِيلٌ.

- وَاخْتَلَفَ فِي: اطِّرَادِ الْعِلَّةِ: وَهُوَ اسْتِمْرَارُ حُكْمِهَا فِي جَمِيعِ مَحَالِّهَا:

- فَاشْتَرَطَهُ: الْقَاضِي، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

- خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَلِمَالِكٍ، وَالْحَنَفِيَّةِ، وَأَبِي الْخَطَّابِ. فَتَبَقِيَ بَعْدَ التَّخْصِيصِ حُجَّةٌ كَالْعُمُومِ.

- وَقِيلَ: مَعَ الْمَانِعِ؛ إِحَالَةً لِتَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ.

- وَقِيلَ: الْمَنْصُوصَةُ دُونَ الْمُسْتَنْبَطَةِ؛ لِضَعْفِهَا.

- وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ.

الأول: تَخَلُّفُ حُكْمِهَا عَنْهَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ عِلَّتِهَا.

الثاني: عِلْلُ الشَّرْعِ أَمَارَاتٌ لَا مُؤَثِّرَاتٌ: فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا ذَلِكَ.

تنبيه

لِتَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا: مَا يُعْلَمُ اسْتِثْنَاؤُهُ عَنْ قَاعِدَةِ الْقِيَاسِ: ك: إِجَابِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَعَ الْعِلْمِ بِاخْتِصَاصِ كُلِّ امْرَأٍ بِضَمَانِ جَنَايَةِ نَفْسِهِ، وَإِجَابِ صَاعِ تَمْرِ فِي الْمَصْرَاةِ مَعَ أَنَّ تَمَاثُلَ الْأَجْزَاءِ عِلَّةٌ إِجَابِ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ: فَلَا يَنْتَقِضُ بِهِ الْقِيَاسُ، وَلَا يُلْزَمُ الْمُسْتَدِلُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ مَظْنُونَةً: ك: وَرُودِ الْعَرَايَا عَلَى عِلَّةِ

الرَّبَا عَلَى كُلِّ قَوْلٍ: فَلَا يَنْقُضُ وَلَا يُخَصِّصُ الْعِلَّةُ، بَلْ عَلَى الْمُنَاطِرِ
بَيَانُ وَرُودِهَا عَلَى مَذْهَبِ خَصْمِهِ أَيْضًا.

الثَّانِي: النِّقْضُ التَّقْدِيرِيُّ: كَقَوْلِهِ: «رِقُّ الْأُمِّ عِلَّةُ رِقِّ الْوَلَدِ»
فَيُنْقَضُ بِوَلَدِ الْمَغْرُورِ [بِأَمَةٍ]^[١]: هُوَ حُرٌّ وَأُمُّهُ أَمَةٌ، فَيُقَالُ: «هُوَ رَقِيقٌ»
تَقْدِيرًا؛ بِدَلِيلِ وَجُوبِ قِيَمَتِهِ: فَفِي وَرُودِهِ نَقْضًا: خِلَافٌ، الْأَشْبَهُ:
لَا؛ اعْتِبَارًا بِالتَّحْقِيقِ لَا التَّقْدِيرِ^(٢).

الثَّالِثُ: تَخَلُّفُ الْحُكْمِ لِفَوَاتِ مَحَلٍّ أَوْ شَرْطٍ لَا لِخَلَلٍ فِي
رُكْنِ الْعِلَّةِ نَحْوُ: الْبَيْعِ عِلَّةً لِلْمِلْكِ فَيُنْقَضُ بِبَيْعِ الْمَوْقُوفِ وَالْمَرْهُونِ،
وَالسَّرِقَةِ عِلَّةً الْقَطْعِ فَيُنْقَضُ بِسَرِقَةِ الصَّبِيِّ أَوْ دُونَ النَّصَابِ أَوْ مِنْ غَيْرِ
حِرْزٍ: فَلَا تَفْسُدُ الْعِلَّةُ.

وَفِي تَكْلِيفِ الْمُعَلَّلِ الْإِحْتِرَازَ مِنْهُ بِذِكْرِ مَا [يُحْصَلُهُ]^[٣]: خِلَافٌ
بَيْنَ الْجَدَلِيِّينَ يَسِيرُ الْخَطْبُ.

وَمَا سِوَى ذَلِكَ: نَاقِضٌ، وَفِي الْعِلَّةِ: الْخِلَافُ السَّالِفُ.

أَمَّا الْمَعْدُولُ عَنِ الْقِيَاسِ:

- فَإِنْ فُهِمَتْ عِلَّتُهُ: أَلْحَقَ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ ك: قِيَاسِ عَرِيَّةِ
الْعِنَبِ عَلَى الرُّطْبِ، وَأَكْلِ بَقِيَّةِ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى الْمَيْتَةِ لِلضَّرُورَةِ.

[١] كَذَا فِي (أ) وَ(ج) وَ(د). وَالَّذِي فِي (ب): «بِأَمِّهِ».

(٢) قَالَ الْمَصْنِفُ: «هَكَذَا وَقَعَ فِي الْمَخْتَصَرِ، وَهُوَ سَهْوٌ، وَالصَّوَابُ: الْعَكْسُ».
[شرح مختصر الروضة (٣/٣٣١)].

[٣] كَذَا فِي (أ) وَ(ج). وَالَّذِي فِي (ب): «تَحْصِلُهُ»، وَفِي (د): «يَحِيلُهُ». وَفِي
هَامِشِهَا كَالَّذِي فِي (أ) وَ(ج)، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ: «يَحْصِنُهُ».

- وَإِلَّا: فَلَا ك: تَخْصِيصِ أَبِي بُرْدَةَ بِإِجْزَاءِ جَذَعَةِ الْمَعْرِزِ^(١)، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ بِكَمَالِ بَيْنَتِهِ^(٢)، وَالْفَرْقِ بَيْنَ بَوْلِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ، إِذْ شَرُطَ الْقِيَاسِ فَهُمُ الْمَعْنَى وَحَيْثُ لَا فَهَمٌ: فَلَا قِيَاسَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ أَمْرًا عَدَمِيًّا نَحْوَ: لَيْسَ بِمَكِيلٍ وَلَا مَوْزُونٍ، لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ، خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ. لَنَا: الشَّرْعِيَّةُ أَمَارَةٌ: فَجَازَ أَنْ تَكُونَ عَدَمِيًّا؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ جَعْلُ نَفْيِ شَيْءٍ أَمَارَةً وَجُودٍ آخَرَ.

قالوا: لَوْ جَازَ: لِلزَّمِ الْمُجْتَهِدِ سَبْرُ الْأَعْدَامِ.

قلنا:

- يَلْزَمُهُ سَبْرُ السُّلُوبِ.

- وَإِنْ سُلِّمَ: فَلِعَدَمِ تَنَاهِيهَا لَا لِعَدَمِ صِلَا حَيْثِيَّهَا عِلَّةً.

- وَتَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ، خِلَافًا لِقَوْمٍ.

لَنَا: لَا يَمْتَنِعُ جَعْلُ شَيْئَيْنِ أَمَارَةً عَلَى حُكْمٍ ك: اللَّمَسِ وَالْبَوْلِ عَلَى نَقْضِ الْوُضُوءِ، وَتَحْرِيمِ الرِّضِيعَةِ لِكَوْنِهِ خَالَهَا وَعَمَّهَا بِإِرْضَاعِ أُخْتِهِ وَزَوْجَةِ أَخِيهِ لَهَا.

(١) أخرجه البخاري (١٠١/٧) برقم: (٥٥٥٧)، ومسلم (٦٤٢/٢) برقم: (١٩٦١). عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٩/٥) برقم: (٣٦٠٧)، والنسائي (ص ٧٠٨) برقم: (٤٦٤٧)، وأحمد (٢٠٥/٣٦) برقم: (٢١٨٨٣). عن عمارة بن ثابت عن عمه - وكان صحابياً -.

قالوا: لَا يَجْتَمِعُ عَلَى أَثَرٍ مُؤْتَرَانِ.
 قلنا: عَقْلًا لَا شَرْعًا؛ لِمَا ذَكَّرْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 ثُمَّ قَالَ النَّظَّامُ: الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ: تُوجِبُ الْإِلْحَاقَ لَا قِيَاسًا
 بَلْ لَفْظًا وَعُمُومًا؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ: «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا»، وَبَيْنَ:
 «حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَدٍّ» لُغَةً.
 وَرُدَّ: بِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا تَحْرِيمَهَا خَاصَّةً، فَلَوْلَا الْقِيَاسُ لَأَقْتَصَرْنَا
 عَلَيْهِ ك: «أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ». وَفَائِدَتُهُ زَوَالُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ زَوَالِ
 الشَّدَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَفَسَادُ الْقِيَاسِ ب: أَنْ لَا يَكُونَ الْحُكْمُ مُعَلَّلًا، وَبِإِخْطَاءِ عِلَّتِهِ
 عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِزِيَادَةِ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ وَنَقْصِهَا، وَبِتَوَهُمِ وَجُودِهَا فِي
 الْفَرْعِ وَلَيْسَتْ فِيهِ.

تنبيه

إِلْحَاقُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِالْمَنْطُوقِ: مَقْطُوعٌ بِهِ، وَمَظْنُونٌ:
 - فَلَاوُلُ: ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ - وَشَرْطُهُ مَا
 سَبَقَ^(١) - نَحْوُ: «إِذَا قُبِلَ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ: فَثَلَاثَةُ أَوَّلَى»، وَ«إِذَا لَمْ يَصِحَّ
 بِالْعَوْرَاءِ: فَالْعَمِيَاءُ أَوَّلَى»، بِخِلَافِ: «إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ وَوَجَبَتْ
 الْكَفَّارَةُ فِي الْخَطَا: فَالْكَافِرُ وَالْعَمْدُ أَوَّلَى»: فَإِنَّهُ مَظْنُونٌ؛ لِإِمْكَانِ
 الْفَرْقِ ب: مَا سَبَقَ^(٢).

(١) (ص ١٦٦).

(٢) (ص ١٦٦).

الثَّانِي: أَنْ يَسْتَوِيَ ك: سِرَايَةِ الْعَتَقِ فِي الْعَبْدِ: وَالْأَمَةُ مِثْلُهُ،
وَمَوْتَ الْحَيَوَانِ فِي السَّمَنِ: وَالزَّيْتُ مِثْلُهُ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى أَنْ لَا أَثَرَ
لِلْفَارِقِ، وَطَرِيقُ الْإِلْحَاقِ:

- «لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا، وَلَا أَثَرَ لَهُ».

- أَوْ يُبَيِّنُ الْجَامِعَ وَوُجُودَهُ فِي الْفَرْعِ - وَهُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَى
تَسْمِيَّتِهِ قِيَاسًا، وَفِيمَا قَبْلَهُ: خِلَافٌ - نَحْوُ: «السُّكْرُ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ»،
وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي النَّبِيذِ وَإِثْبَاتُ الْأُولَى ب: الشَّرْعِ فَقَطْ؛ إِذْ هِيَ
وَضْعِيَّةٌ، وَالثَّانِيَّةُ ب: الْعَقْلِ وَالْعُرْفِ وَالشَّرْعِ.

- وَالْمَظْنُونُ: مَا عَدَا ذَلِكَ.

[وَمَرْجِعُ^[١] أَدِلَّةُ الشَّرْعِ إِلَى: نَصْرٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ اسْتِنْبَاطٍ.
وَتَثَبُّتُ الْعِلَّةِ بِكُلِّ مِنْهَا:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

إِثْبَاتُهَا بِدَلِيلٍ نَقْلِيٍّ

وَهُوَ ضَرْبَانِ:

- صَرِيحٌ فِي التَّغْلِيلِ نَحْوُ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]،
﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿لِيَعْلَمَ﴾ [المائدة: ٩٤]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
شَاقُوا اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣]، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾ [المائدة: ٣٢]، ﴿إِلَّا
لِنَعْلَمَ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [المائدة: ٩٥]، (إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ

[١] كذا في (أ). والذي في (ب) و(ج) و(د): «وترجع».

مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ^(١)، ﴿لَأَمْسَكُنَّ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿حَذَرِ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَا لَا يَصْلُحُ عِلَّةً نَحْوُ: «لِمَ فَعَلْتَ؟» فَيَقُولُ: «لَأَنِّي أَرَدْتُ»: فَهِيَ مَجَازٌ. أَمَّا نَحْوُ: (إِنَّهَا رَجَسٌ)^(٢) (إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ)^(٣):

- فَصْرِيحٌ أَيْضًا عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ، وَإِنْ لَحِقَتْهُ الْفَاءُ نَحْوُ: (فَإِنَّهُ يُبْعَثُ مُلَبِّيًا)^(٤): فَهُوَ آكَدُ^(٥).

- وَإِيْمَاءٌ عِنْدَ غَيْرِهِ.

• الثَّانِي: الْإِيْمَاءُ وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

الْأَوَّلُ: ذِكْرُ الْحُكْمِ عَقِيبَ وَصْفٍ بِالْفَاءِ نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة: ٣٨]،

(١) أخرجه مسلم (٩٤٨/٢) برقم: (١٩٧١). عن عائشة رضي الله عنها.
(٢) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في المعجم الكبير (٧٦/١٠) برقم: (٩٩٦٠)، والدارقطني (٨٥/١) برقم: (١٤٨). عن ابن مسعود رضي الله عنه. وهو في البخاري (٤٣/١) برقم: (١٥٦).

(٣) قالها رضي الله عنه في الهرة ومحل الشاهد قوله رضي الله عنه: (إنما هي من الطوافين عليكم). أخرجه أبو داود (٥٦/١) برقم: (٧٥)، والنسائي (ص١٩) برقم: (٦٨)، والترمذي (١١٣/١) برقم: (٩٢)، وابن ماجه (٢٣٩/١) برقم: (٣٦٧)، ومالك (٢٥/١) برقم: (٥٤)، وأحمد (٢١١/٣٧) برقم: (٢٢٥٢٨). عن أبي قتادة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٧٥/٢) برقم: (١٢٦٥)، ومسلم (٥٤٤/١) برقم: (١٢٠٦). عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٥) راجع: التعليق على النقل عن أبي الخطاب في الطبعة المطولة (ص٤٤٧).

(مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)^(١)، (مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ)^(٢)، إِذِ الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ: فَتُفِيدُ تَعَقُّبَ الْحُكْمِ الْوَصْفِ وَأَنَّهُ سَبَبُهُ؛ إِذِ السَّبَبُ: مَا ثَبَتَ الْحُكْمُ عَقِيبَهُ، وَلِهَذَا تُفْهَمُ السَّبَبِيَّةُ مَعَ عَدَمِ الْمُنَاسَبَةِ، نَحْوُ: (مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ)^(٣)، وَكَذَا لَفْظُ الرَّاوي نَحْوُ: «سَهَا فَسَجَدَ»^(٤)، وَ«زَنَى مَا عِزُّ فَرْجِمَ»^(٥) اعْتِمَادًا عَلَى: فَهْمِهِ، وَأَمَانَتِهِ، وَكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ. وَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ: الْمُنَاسَبَةَ؛ وَإِلَّا لَفْهَمَ مِنْ: «صَلَّى فَأَكَلَ»: سَبَبِيَّةُ الصَّلَاةِ لِلْأَكْلِ.

الثَّانِي: تَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ بِصِيغَةِ الْجَزَاءِ نَحْوُ: ﴿مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] ﴿مَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]؛ أَيُّ: لِيَتَّقَاهُ وَتَوَكَّلْهُ؛ لِيَتَعَقَّبَ الْجَزَاءِ الشَّرْطَ.

الثَّالِثُ: ذِكْرُ الْحُكْمِ جَوَابًا لِسُؤَالٍ يُفِيدُ أَنَّ السُّؤَالَ أَوْ مَضْمُونَهُ: عَلْتُهُ كَقَوْلِهِ: (أَعْتَقَ رَقَبَةً) فِي جَوَابِ سُؤَالِ الْأَعْرَابِيِّ^(٦)؛ إِذْ هُوَ فِي مَعْنَى: «حَيْثُ وَقَعْتَ: فَأَعْتَقْ» وَإِلَّا لَتَأَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ يُذْكَرَ مَعَ الْحُكْمِ مَا لَوْ لَمْ يُعْلَلْ بِهِ: لِلغَا، فَيُعْلَلُ

(١) تقدم تخريجه (ص ١٤٨).

(٢) رواه البخاري معلقًا (١٠٦/٣).

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٠/١) برقم: (١٨١).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٧٢/٢) برقم: (١٠٣٩)، والنسائي (ص ٢٠١) برقم: (١٢٣٦)، والترمذي (٤٤٦/١) برقم: (٣٩٧). عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٥) أخرجه بنحوه البخاري ومسلم في مواضع، منها: البخاري (١٦٧/٨) برقم: (٦٨٢٤)، ومسلم (٨٠٨/٢) برقم (١٦٩٣). عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (٣٨/٨) برقم (٦١٦٤)، ومسلم (٤٩٥/١) برقم: (١١١١). عن أبي هريرة رضي الله عنه.

بِهِ؛ صَيَانَةٌ لِكَلَامِ الشَّارِعِ عَنِ اللَّغْوِ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ: (أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟) قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: (فَلَا إِذَنْ) ^(١) فَهُوَ اسْتِفْهَامٌ تَقْرِيرِيٌّ لَا اسْتِعْلَامِيٌّ؛ لِظُهُورِهِ، وَكَعْدُولِهِ فِي الْجَوَابِ إِلَى نَظِيرِ مَحَلِّ السُّؤَالِ نَحْوُ: (أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ؟) ^(٢)، (أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ؟) ^(٣).

الخَامِسُ: تَعْقِيبُ الْكَلَامِ أَوْ [تَضْمِينُهُ] ^[٤] مَا لَوْ لَمْ يُعَلَّلْ بِهِ: لَمْ يَنْتَظَمْ نَحْوُ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩] (لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ) ^(٥)؛ إِذِ الْبَيْعُ وَالْقَضَاءُ: لَا يُمْنَعَانِ مُطْلَقًا فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ مَانِعٍ وَلَيْسَ إِلَّا مَا فَهِمَ مِنْ سِيَاقِ النَّصِّ وَمَضْمُونِهِ.

السَّادِسُ: اقْتِرَانُ الْحُكْمِ بِوَصْفٍ مُنَاسِبٍ نَحْوُ: «أَكْرَمَ الْعُلَمَاءَ» وَ«أَهْنِ الْجُهَّالَ» كَمَا سَبَقَ ^(٦).

ثُمَّ الْوَصْفُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مُعْتَبَرٌ فِي الْحُكْمِ، وَالْأَصْلُ كَوْنُهُ عِلَّةٌ بِنَفْسِهِ إِلَّا لِذَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ [مُتَضَمِّنَةٌ] ^[٧] كَالدَّهْشَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْعَضْبُ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٥/٥) برقم: (٣٣٥٩)، والنسائي (ص ٦٩٤) برقم: (٤٥٤٥)، والترمذي (٨٠/٣) برقم: (١٢٦٨)، وابن ماجه (٣٧١/٣) برقم: (٢٢٦٤)، ومالك (٣٢٢/٢) برقم: (٢٥٧١)، وأحمد (١٢٢/٣) برقم: (١٥٤٤). عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٠٩). (٣) تقدم تخريجه (ص ٢٠٩).

[٤] كذا في (أ). والذي في (ب) و(ج) و(د): «تضمُّنه». وفي هامش (ب): «مضمونة».

(٥) تقدم تخريجه (ص ١٤٦). (٦) (ص ١٦٥).

[٧] كذا في (ب) و(ج) و(د). والذي في (أ): «مضمونه».

القِسْمُ الثَّانِي

إثباتها بالإجماع

ك: الصَّغَرُ لِلْوِلَايَةِ، وَاشْتِغَالِ قَلْبِ الْقَاضِي عَنْ اسْتِيفَاءِ النَّظَرِ لِمَنْعِ الْحُكْمِ، وَتَلَفِ الْمَالِ تَحْتَ يَدِ الْعَادِيَةِ لِلضَّمَانِ فِي الْغَضَبِ فَيُلْحَقُ بِهِ السَّارِقُ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْجَامِعِ، وَكَذَلِكَ الْأُخُوَّةُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَثَرَتْ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْإِرْثِ إِجْمَاعًا فَكَذَا فِي النِّكَاحِ، وَالصَّغَرُ أَثَرٌ فِي ثُبُوتِ الْوِلَايَةِ عَلَى الْبِكْرِ فَكَذَا عَلَى الثَّيِّبِ.

وَالْمُطَالَبَةُ بِتَأْثِيرِ الْوَضْفِ فِي: الْأَصْلِ: سَاقِطَةٌ؛ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ، وَفِي الْفَرْعِ؛ لِاطْرَادِهَا فِي كُلِّ مَكَانٍ فَيَنْتَشِرُ الْكَلَامُ. فَبَيَانُ عَدَمِ تَأْثِيرِهِ: عَلَى الْمُعْتَرِضِ.

القِسْمُ الثَّالِثُ

إثباتها بالاستنباط

وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

• أَحَدُهَا: إِثْبَاتُهَا بِالْمُنَاسَبَةِ وَهِيَ: أَنْ يَقْتَرِنَ بِالْحُكْمِ وَصْفٌ مُنَاسِبٌ، وَهُوَ: مَا تُتَوَقَّعُ الْمَصْلَحَةُ عَقِبَهُ لِرَابِطٍ مَا عَقْلِيٍّ. وَلَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مَنْشَأً لِلْحُكْمَةِ كَالسَّفَرِ مَعَ الْمَشَقَّةِ فَيُفِيدُ التَّغْلِيلَ بِهِ لِلْفَنَاءِ مِنَ الشَّارِعِ رِعَايَةَ الْمَصَالِحِ، وَبِالْجُمْلَةِ مَتَى أَفْضَى الْحُكْمُ إِلَى مَصْلَحَةٍ: عُلِّلَ بِالْوَضْفِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ:

- عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ أَوْ جَنْسِهِ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ: فَهُوَ الْمُؤَثِّرُ:

- ك: قِيَّاسُ الْأُمَّةِ عَلَى الْحُرَّةِ فِي سُقُوطِ الصَّلَاةِ بِالْحَيْضِ لِمَشَقَّةِ التَّكْرَارِ، وَلَا يَضُرُّ ظُهُورُ مُؤَثِّرٍ آخَرَ مَعَهُ فِي الْأَصْلِ فَيُعَلَّلُ بِالْكُلِّ ك: الْحَيْضُ وَالْعِدَّةُ وَالرَّدَّةُ يُعَلَّلُ مَنَعُ وَطْءِ الْمَرْأَةِ بِهَا.

- و ك: قِيَّاسُ تَقْدِيمِ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ فِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ عَلَى تَقْدِيمِهِ فِي الْإِرْثِ فَالْأُخُوَّةُ مُتَّحِدَةٌ نَوْعًا وَالنِّكَاحُ وَالْإِرْثُ جِنْسًا بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ إِذِ الْمَشَقَّةُ وَالسُّقُوطُ مُتَّحِدَانِ نَوْعًا.

- وَإِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ ك: تَأْثِيرُ الْمَشَقَّةِ فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ عَنِ الْحَائِضِ كَالْمُسَافِرِ: فَهُوَ الْمُتَلَاثِمُ؛ إِذْ جِنْسُ الْمَشَقَّةِ أَثَرٌ فِي عَيْنِ السُّقُوطِ.

- وَإِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ ك: تَأْثِيرُ جِنْسِ الْمَصَالِحِ فِي جِنْسِ الْأَحْكَامِ: فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَقِيلَ: هَذَا هُوَ الْمُتَلَاثِمُ وَمَا سِوَاهُ مُؤَثِّرٌ.

وَلِلْجِنْسِيَّةِ مَرَاتِبُ: فَأَعْمُهَا فِي الْوَصْفِ: كَوْنُهُ وَصْفًا، ثُمَّ مَنَاطًا، ثُمَّ مَصْلَحَةً، ثُمَّ مَصْلَحَةً خَاصَّةً. وَفِي الْحُكْمِ: كَوْنُهُ حُكْمًا، ثُمَّ وَاجِبًا وَنَحْوَهُ، ثُمَّ عِبَادَةً، ثُمَّ صَلَاةً. وَتَأْثِيرُ الْأَخْصِ فِي الْأَخْصِ: أَقْوَى، وَالْأَعْمُ فِي الْأَعْمِ: يُقَابِلُهُ، وَالْأَخْصُ فِي الْأَعْمِ وَعَكْسُهُ: وَاسِطَتَانِ.

وَقِيلَ: الْمُتَلَاثِمُ: مَا ذُكِرَ فِي الْغَرِيبِ، وَالْغَرِيبُ: مَا لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهُ وَلَا مُلَاءَمَتُهُ لِجِنْسِ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ نَحْوُ: حُرْمَتِ الْخَمْرِ لِكُونِهَا مُسْكِرًا، وَتَرِثُ الْمَبْتُوتَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ مُعَارِضَةً لِلزَّوْجِ

بِنَقِيضِ قَضِيهِ كَالْقَاتِلِ؛ إِذْ لَمْ نَرَ الشَّرْعَ التَّفَتَ إِلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ مُنَاسِبٍ اقْتَرَنَ الْحُكْمُ بِهِ.

وَقَصَرَ قَوْمُ الْقِيَّاسِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ؛ لِاحْتِمَالِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي غَيْرِهِ: تَعَبُّدًا، أَوْ لَوْضُفٍ ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْهُ، أَوْ لِهَذَا الْوَضْفِ الْمُعَيَّنِ: فَالْتَّعْيِينُ تَحَكُّمٌ.

وَرُدُّ:

- بِأَنَّ الْمُتَّبَعَ: الظَّنُّ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِاقْتِرَانِ الْمُنَاسِبِ.

- وَلَمْ تَشْتَرِطِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم فِي أَقْيَسَتِهِمْ كَوْنِ الْعِلَّةِ مَنْصُوصَةً وَلَا إِجْمَاعِيَّةً.

• النَّوعُ الثَّانِي: السَّبْرُ وَهُوَ: إِبْطَالُ كُلِّ عِلَّةٍ عُلِّلَ بِهَا الْحُكْمُ الْمُعْلَلُ إِجْمَاعًا إِلَّا وَاحِدَةً: فَتَتَعَيَّنُ نَحْوُ: «عِلَّةُ الرَّبَا الْكَيْلُ أَوْ الطَّعْمُ أَوْ الْقُوَّةُ، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ إِلَّا الْأُولَى».

فَإِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى تَعْلِيلِهِ: جَازَ ثُبُوتُهُ تَعَبُّدًا فَلَا يُفِيدُ. وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبْرُهُ حَاصِرًا ب: مُوَافَقَةِ خَصْمِهِ، أَوْ عَجْزِهِ عَنْ إِظْهَارِ وَضْفٍ زَائِدٍ: فَيَجِبُ إِذْنُ عَلَى خَصْمِهِ: تَسْلِيمُ الْحَضَرِ، أَوْ إِبْرَازُ مَا عِنْدَهُ لِيَنْظُرَ فِيهِ: فَيُفْسِدُهُ ب: بَيَانِ بَقَاءِ الْحُكْمِ مَعَ [حَذْفِهِ]^[١]، أَوْ بَيَانِ طَرْدِيَّتِهِ - أَي: عَدَمِ التَّفَاتِ الشَّرْعِ إِلَيْهِ فِي مَعْهُودِ تَصَرُّفِهِ - . وَلَا يَفْسُدُ الْوَضْفُ ب: النَّقْضِ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ جُزْءًا عِلَّةً أَوْ شَرْطَهَا فَلَا يَسْتَقِلُّ بِالْحُكْمِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ صِحَّةُ عِلَّةِ الْمُسْتَدِلِّ

[١] كَذَا فِي (أ) وَ(ج) وَ(د). وَالَّذِي فِي (ب): «صَدَقَهُ وَحَذَفَهُ».

بِدُونِهِ، وَلَا بِقَوْلِهِ: «لَمْ أَغْثُرْ بَعْدَ الْبَحْثِ عَلَى مُنَاسَبَةِ الْوَصْفِ»
 فَيُلْغَى؛ إِذْ يُعَارِضُهُ الْخَصْمُ بِمِثْلِهِ فِي وَصْفِهِ. وَإِذَا اتَّفَقَ خَصْمَانِ عَلَى
 فَسَادِ عِلَّةٍ مِنْ عَدَاهُمَا: فَإِفْسَادُ أَحَدِهِمَا عِلَّةٌ الْآخَرِ: دَلِيلُ صِحَّةِ عِلَّتِهِ
 عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ؛ إِذْ اتَّفَقَهُمَا لَا يَقْتَضِي فَسَادَ
 عِلَّةٍ غَيْرِهِمَا، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَعْتَقَدُ فَسَادَ عِلَّةٍ غَيْرِهِ مِنْ حَاضِرٍ وَغَائِبٍ:
 فَيَسْتَوِيَانِ. فَطَرِيقُ التَّصْحِيحِ مَا سَبَقَ.

• النَّوعُ الثَّالِثُ: الدَّوْرَانُ وَهُوَ: وَجُودُ الْحُكْمِ بِوُجُودِ الْوَصْفِ
 وَعَدَمُهُ بِعَدَمِهِ، وَخَالَفَ قَوْمٌ.
 لَنَا: يُوجِبُ ظَنَّ الْعِلِّيَّةِ: فَيَتَّبَعُ.

قالوا:

- الْوُجُودُ لِلْوُجُودِ: طَرْدٌ مَحْضٌ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ، وَالْعَكْسُ: لَا يُعْتَبَرُ
 هُنَا.

- ثُمَّ الْمَدَارُ قَدْ يَكُونُ لَازِمًا لِلْعِلَّةِ أَوْ جُزْءًا: فَتَعْيِينُهُ لِلْعِلِّيَّةِ تَحْكُمُ.
 قلنا:

- عَدَمُ تَأْثِيرِهِمَا مُتَفَرِّدَيْنِ: لَا يَمْنَعُ تَأْثِيرُهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ.
 - ثُمَّ الْعَكْسُ وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرُ: لَكِنْ مَا أَفَادَهُ مِنَ الظَّنِّ مُتَّبَعٌ.
 - وَاحْتِمَالُ مَا ذَكَرْتُمْ: لَا يَنْفِي إِفَادَةَ الظَّنِّ وَهِيَ مَنَاطُ التَّمَسُّكِ.
 وَصَحَّحَ: الْقَاضِي، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: التَّمَسُّكُ بِشَهَادَةِ الْأُصُولِ
 الْمُفِيدَةِ لِلطَّرْدِ وَالْعَكْسِ نَحْوُ: «مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ: صَحَّ ظَهَارُهُ»، وَمَنْعَ
 ذَلِكَ آخَرُونَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



خاتمة

اَطْرَادُ الْعِلَّةِ: لَا يُفِيدُ صِحَّتَهَا؛ إِذْ سَلَامَتُهَا عَنِ النَّقْضِ لَا يَنْفِي بُطْلَانَهَا بِمُفْسِدٍ آخَرَ، وَلِأَنَّ صِحَّتَهَا بِدَلِيلِ الصَّحَّةِ لَا بِانْتِفَاءِ الْمُفْسِدِ ك: ثُبُوتِ الْحُكْمِ بِوُجُودِ الْمُفْتَضِي لَا لِانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، وَالْعَدَالَةُ بِحُصُولِ الْمُعَدَّلِ لَا لِانْتِفَاءِ الْجَارِحِ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «لَا دَلِيلَ عَلَى فُسَادِهَا: فَتَصِحَّ»: مُعَارَضٌ بِأَنَّهُ «لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهَا: فَتَفْسُدُ».

وَإِذَا لَزِمَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْوَصْفِ مَفْسَدَةٌ مُسَاوِيَةٌ أَوْ رَاجِحَةٌ:

- أَلْغَاهَا قَوْمٌ؛ إِذِ الْمُنَاسِبُ مَا تَلَقَّتهُ الْعُقُولُ السَّلِيمَةُ بِالْقَبُولِ: وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْعُقَلَاءِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى تَحْصِيلِ دِينَارٍ مَعَ خَسَارَةٍ مِثْلِهِ أَوْ مِثْلِيهِ.

- وَأَثَبَتْهُ قَوْمٌ؛ إِذِ الْمَصْلَحَةُ مِنْ مُتَضَمِّنَاتِ الْوَصْفِ وَالْمَفْسَدَةُ مِنْ لَوَازِمِهِ: فَيُعْتَبَرَانِ؛ لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، إِذْ يَنْتَظِمُ مِنَ الْعَاقِلِ أَنْ يَقُولَ: «لِي مَصْلَحَةٌ فِي كَذَا، لَكِنْ يَصُدُّنِي عَنْهُ مَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ كَذَا»، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]: فَأُثِبَتِ النَّفْعُ مَعَ تَضَمُّنِهِ لِلْإِثْمِ.

وَقِيَاسُ الشَّيْءِ:

- قِيلَ: إِلْحَاقُ الْفَرْعِ الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ أَضْلَيْنِ بِمَا هُوَ أَشْبَهُ بِهِ مِنْهُمَا
ك: الْعَبْدُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْبَهِيمَةِ، وَالْمَذْيُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ الْبَوْلِ
وَالْمَنِيِّ.

- وَقِيلَ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَضْلِ وَالْفَرْعِ بِوَصْفِ يُوْهِمُ اشْتِمَالَهُ عَلَى
[حِكْمَةٍ]^[١] مَا مِنْ جَلْبٍ مَضْلَحَةٍ أَوْ دَفْعٍ مَفْسَدَةٍ؛ إِذِ الْأَوْصَافُ:
- إِمَّا مُنَاسِبٌ مُعْتَبَرٌ كَشِدَّةِ الْحَمْرِ.

- أَوْ لَا كَلَوْنِهَا وَطَعْمِهَا.

- أَوْ مَا ظَنَّ مَظْنَةً لِلْمَضْلَحَةِ وَاعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ فِي بَعْضِ
الْأَحْكَامِ كَالْحَاقِ مَسْحِ الرَّأْسِ بِمَسْحِ الْخُفِّ فِي نَفْيِ التَّكْرَارِ لِكَوْنِهِ
مَمْسُوحًا تَارَةً [وَبَاقِي]^[٢] أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ فِي إِثْبَاتِهِ لِكَوْنِهِ أَضْلًا فِي
الطَّهَارَةِ أُخْرَى.

فَالْأَوَّلُ: قِيَاسُ الْعِلَّةِ، وَكَذَا اتِّبَاعُ كُلِّ وَصْفٍ ظَهَرَ كَوْنُهُ مَنَاطًا
لِلْحُكْمِ. وَالثَّانِي: طَرْدِيٌّ بَاطِلٌ. وَالثَّلَاثُ: الشَّيْءُ.

وَفِي صِحَّةِ التَّمَسُّكِ بِهِ: قَوْلَانِ لِأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ، وَالْأَظْهَرُ:
نَعَمْ؛ لِإِثَارَتِهِ الظَّنَّ، خِلَافًا لِلْقَاضِي^(٣).

[١] كَذَا فِي (أ). وَالَّذِي فِي (ب) وَ(ج) وَ(د): «حُكْم».

[٢] كَذَا فِي (أ) وَ(ب) وَ(د). وَالَّذِي فِي (ج): «وَيَنَافِي».

(٣) رَاجِعُ: التَّعْلِيقُ عَلَى مَا نَسَبَهُ الْمَصْنِفُ لِلشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي فِي الطَّبْعَةِ الْمَطْوُولَةِ
(ص ٤٦٥).

وَالْإِعْتِبَارُ بِالشَّبَهِ: حُكْمًا لَا حَقِيقَةً، خِلَافًا لِابْنِ عُيَيْنَةَ^(١)، وَقِيلَ:
بِمَا يُظَنُّ أَنَّهُ مَنَاطُ الْحُكْمِ.
وَقِيَاسُ الدَّلَالَةِ:

الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ بِدَلِيلِ الْعِلَّةِ؛ إِذَا اشْتَرَاكُهُمَا فِيهِ:
يُفِيدُ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْعِلَّةِ: فَيَشْتَرِكَانِ فِي الْحُكْمِ نَحْوُ: «جَازَ تَزْوِيجُهَا
سَاكِتَةً: فَجَازَ سَاخِطَةً كَالصَّغِيرَةِ؛ إِذَا جَوَّازُ تَزْوِيجِهَا سَاكِتَةً دَلِيلُ عَدَمِ
اعْتِبَارِ رِضَاهَا وَإِلَّا لَا غُتْبَرِ نُطْقُهَا الدَّالُّ عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ وَإِنْ سَخِطَتْ
لِعَدَمِ اعْتِبَارِ رِضَاهَا»، وَنَحْوُ: «لَا يُجْبَرُ عَلَى إِبْقَاءِ النِّكَاحِ: فَلَا يُجْبَرُ
عَلَى ابْتِدَائِهِ كَالْحُرِّ؛ فَعَدَمُ إِجْبَارِهِ عَلَى إِبْقَائِهِ دَلِيلُ خُلُوصِ حَقِّهِ فِي
النِّكَاحِ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَى خَالِصِ حَقِّهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ».

تَنْبِيْهِ

حَيْثُ الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ أَمَارَةٌ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: وَصَفًا عَارِضًا ك:
الشَّدَّةُ فِي الْخَمْرِ، وَلَازِمًا ك: النَّقْدِيَّةُ وَالصَّغِيرُ، وَفِعْلًا ك: الْقَتْلُ
وَالسَّرِقَةُ، وَحُكْمًا شَرْعِيًّا نَحْوُ: «تَحْرُمُ الْخَمْرُ: فَلَا يَصِحُّ بَيْنُهَا
كَالْمَيْتَةِ»، وَمُفْرَدًا، وَمُرَكَّبًا، وَمُنَاسِبًا، وَغَيْرَ مُنَاسِبٍ، وَوُجُودِيًّا،
وَعَدَمِيًّا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْحُكْمِ ك: تَحْرِيمِ نِكَاحِ
الْأُمَةِ لِعِلَّةِ رِقِّ الْوَلَدِ. وَلَا تَنْحَصِرُ أَجْزَاؤُهَا فِي سَبْعَةِ أَوْصَافٍ، خِلَافًا
لِقَوْمٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل، ويخلط بعضهم بينه وبين أبيه. راجع:
الطبعة المطولة (ص ٤٦٦).

وَيَجْرِي الْقِيَاسُ فِي الْأَسْبَابِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالْحُدُودِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

لنا:

- إجماع الصحابة رضي الله عنهم على القياس من غير تفصيل.
- ولأنهم قالوا في السكران: «إِذَا سَكَرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى، فَيَحْدُّ حَدَّ الْمُفْتَرِي»^(١): وَهُوَ قِيَاسٌ سَبَبِيٌّ.
- ولأن منع القياس: إِنْ كَانَ مَعَ فَهْمِ الْمَعْنَى: فَتَحَكُّمٌ وَتَشَهُ، وَإِلَّا: فَوِفَاقٌ.
- ولأنه مفيد للظن، وهو متبع شرعاً.

قالوا:

- الكفارة والحد شرعاً: لِلزَّجْرِ وَتَكْفِيرِ الْمَأْثِمِ، وَالْقَدْرُ الْحَاصِلُ بِهِ ذَلِكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ.
- والحد يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ، وَالْقِيَاسُ شُبُهَةٌ؛ لِظَنِّيَّتِهِ.

وأجيب:

- عَنِ الْأَوَّلِ: بَأَنَّا لَا نَقِيسُ إِلَّا حَيْثُ يَحْصُلُ الظَّنُّ فَيَتَّبَعُ.
- وَعَنِ الثَّانِي: بِالنَّقْضِ بـ: خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالشَّهَادَةِ، وَالظُّوَاهِرِ، وَالْعُمُومَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) هذا من كلام علي رضي الله عنه أقره عليه الصحابة رضي الله عنهم. وقد أخرجه بنحو هذا اللفظ عبد الرزاق (٣٧٨/٧) برقم: (١٣٥٤٢). عن عكرمة.

وَالنَّفْيُ ضَرْبَانِ :

- أَضْلِيّ : فَيَجْرِي فِيهِ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ وَهُوَ : الْإِسْتِدْلَالُ بِإِنْتِفَاءِ حُكْمِ شَيْءٍ عَلَى انْتِفَائِهِ عَنْ مِثْلِهِ ، فَيُؤَكِّدُ بِهِ الْإِسْتِصْحَابُ ، لَا قِيَاسُ الْعِلَّةِ ؛ إِذْ لَا عِلَّةَ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ .

- وَطَارِيءٌ - كِبْرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الدَّيْنِ - : فَيَجْرِي فِيهِ الْقِيَاسَانِ ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ كَالْإِثْبَاتِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .





الأسئلة الواردة على القياس

قيل: اثنا عشر:

• الاستفسار: ويتوجه على: الإجمال.

وعلى المعتزض: إثباته ببيان احتمال اللفظ معنيين فصاعداً، لا ببيان التساوي؛ [لعنره]^[١].

وجوابه ب: منع التعدد، أو رجحان أحدهما بأمر ما.

• الثاني: فساد الاعتبار وهو: مخالفة القياس نصاً؛ لحديث معاذ^(٢)، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يقيسوا إلا مع عدم النص.

وجوابه ب: منع النص، أو استحقاق تقديم القياس عليه ل: ضعفه، أو عموميه، أو اقتضاء مذهب له.

• الثالث: فساد الوضع وهو: اقتضاء العلة نقيض ما علق بها نحو: «لفظ الهبة ينعقد به غير النكاح: فلا ينعقد به النكاح كالأجارة» فيقال: «انعقاد غير النكاح به يقتضي انعقاده به لتأثيره في غيره».

[١] كذا في (أ) و(ب). والذي في (ج) و(د): «لغيره». وفي هامش (ب) كالذي في (ج) و(د).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٩٤).

وَجَوَابُهُ ب: مَنَعَ الْإِقْتِضَاءِ الْمَذْكُورِ، أَوْ بِأَنَّ اقْتِضَاءَهَا لِمَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ أَرْجَحُ. فَإِنْ ذَكَرَ الْخَصْمُ شَاهِدًا لِاعْتِبَارِ مَا ذَكَرَهُ: فَهُوَ مُعَارَضَةٌ.

• الرَّابِعُ: الْمَنَعُ وَهُوَ: مَنَعُ:

- حُكْمُ الْأَصْلِ، وَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى الْأَصَحِّ. وَلَهُ إِثْبَاتُهُ ب: طُرُقِهِ.

- وَمَنَعُ وُجُودِ الْمُدَّعَى عِلَّةً فِي الْأَصْلِ. فَيُثْبِتُهُ: حِسًّا، أَوْ عَقْلًا، أَوْ شَرْعًا بِدَلِيلِهِ، أَوْ وُجُودِ أَثَرٍ، أَوْ لَازِمٍ لَهُ. - وَمَنَعُ عَلَيْهِ.

- وَمَنَعُ وُجُودَهَا فِي الْفَرْعِ. فَيُثْبِتُهَا ب: طُرُقَيْهَا - كَمَا سَبَقَ^(١) -.

• الْخَامِسُ: التَّقْسِيمُ وَمَحَلُّهُ: قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعٌ وَهِيَ تَسْلِيمٌ، وَهُوَ مَقْبُولٌ بَعْدَ الْمَنَعِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ. وَهُوَ: حَضَرُ الْمُعْتَرِضِ مَدَارِكَ مَا ادَّعَاهُ الْمُسْتَدِلُّ عِلَّةً وَإِلْغَاءُ جَمِيعِهَا^(٢). وَشَرْطُهُ:

- صِحَّةُ انْقِسَامِ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ إِلَى مَمْنُوعٍ وَمُسَلَّمٍ؛ وَإِلَّا: كَانَ مُكَابَرَةً.

- وَحَضَرُهُ لِجَمِيعِ الْأَقْسَامِ؛ وَإِلَّا: جَازَ أَنْ يَنْهَضَ الْخَارِجُ عَنْهَا بِغَرَضِ الْمُسْتَدِلِّ.

(١) ذكر المصنف طرق إثبات العلة عند كلامه عن شروط العلة (ص ٢٢٠).

(٢) راجع: التعليق على هذا التعريف في الطبعة المطولة (ص ٤٧٤).

- وَمُطَابَقَتُهُ لِمَا ذَكَرَهُ؛ فَلَوْ زَادَ عَلَيْهِ: لَكَانَ مُنَاطِرًا لِنَفْسِهِ لَا لِلْمُسْتَدِلِّ.

وَطَرِيقُ صِيَانَةِ التَّقْسِيمِ أَنْ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ لِلْمُسْتَدِلِّ: «إِنْ عَنَيْتَ بِمَا ذَكَرْتَ: كَذَا وَكَذَا: فَهُوَ مُحْتَمَلٌ مُسَلَّمٌ وَالْمُطَالَبَةُ مُتَوَجِّهَةٌ، وَإِنْ عَنَيْتَ: غَيْرَهُ: فَهُوَ مُمْتَنِعٌ مَمْنُوعٌ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• السَّادِسُ: الْمُطَالَبَةُ وَهِيَ: طَلَبُ دَلِيلٍ عَلَيْهِ الْوَصْفِ مِنَ الْمُسْتَدِلِّ، وَيَتَضَمَّنُ: تَسْلِيمَ الْحُكْمِ، وَوُجُودَ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ. وَهُوَ ثَالِثُ الْمُنُوعِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

• السَّابِعُ: النَّقْضُ وَهُوَ: إِبْدَاءُ الْعِلَّةِ بِدُونِ الْحُكْمِ. وَفِي بُطْلَانِ الْعِلَّةِ بِهِ: خِلَافٌ. وَيَجِبُ اخْتِرَازُ الْمُسْتَدِلِّ فِي دَلِيلِهِ عَنْ صُورَةِ النَّقْضِ عَلَى الْأَصَحِّ. وَدَفْعُهُ:

- إِمَّا بِمَنْعِ وُجُودِ الْعِلَّةِ.

- أَوْ الْحُكْمِ فِي صُورَتِهِ، وَيَكْفِي الْمُسْتَدِلُّ قَوْلَهُ: «لَا أَعْرِفُ الرَّوَايَةَ فِيهَا»؛ إِذْ دَلِيلُهُ صَحِيحٌ فَلَا يَبْطُلُ بِمَشْكُوكٍ فِيهِ، وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ فِي صُورَةِ النَّقْضِ؛ لِأَنَّهُ انْتِقَالٌ وَغَضَبٌ.

- أَوْ بَيَانِ مَانِعٍ أَوْ انْتِفَاءٍ شَرِطٍ تَخَلَّفَ لِأَجْلِهِ الْحُكْمُ فِي صُورَةِ النَّقْضِ.

وَيُسَمَّعُ مِنَ الْمُعْتَرِضِ نَقْضُ أَصْلِ خَصْمِهِ: فَيَلْزِمُهُ الْعُدْرُ عَنْهُ، لَا أَصْلَ نَفْسِهِ نَحْوُ: «هَذَا الْوَصْفُ لَا يَطْرُدُ عَلَى أَصْلِي، فَكَيْفَ

يَلْزُمُنِي؟»؛ إِذْ دَلِيلُ الْمُسْتَدِلِّ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي صُورَةِ النَّقْضِ كَمَحَلِّ النَّزَاعِ.

- أَوْ بَيَانِ وُرُودِ النَّقْضِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ ك: الْعَرَايَا عَلَى الْمَذَاهِبِ.

وَقَوْلُ الْمُعْتَرِضِ: «دَلِيلٌ عَلَيْهِ وَصْفُكَ مَوْجُودٌ فِي صُورَةِ النَّقْضِ»: غَيْرُ مَسْمُوعٍ؛ إِذْ هُوَ نَقْضٌ لِدَلِيلِ الْعِلَّةِ لَا لِنَفْسِ الْعِلَّةِ، فَهُوَ انْتِقَالٌ، وَيَكْفِي الْمُسْتَدِلُّ فِي رَدِّهِ أَذْنَى دَلِيلٍ يَلِيقُ بِأَصْلِهِ.

وَالْكَسْرُ وَهُوَ: إِبْدَاءُ الْحِكْمَةِ بِدُونِ الْحُكْمِ: غَيْرُ لَازِمٍ؛ إِذْ الْحِكْمَةُ لَا تَنْضَبِطُ بِالرَّأْيِ فَرُدَّ ضَبْطُهَا إِلَى تَقْدِيرِ الشَّارِعِ.

وَفِي انْدِفَاعِ النَّقْضِ بِالِاخْتِرَازِ عَنْهُ بِذِكْرِ وَصْفٍ فِي الْعِلَّةِ لَا يُؤْثِّرُ فِي الْحُكْمِ وَلَا يُعَدُّ فِي الْأَصْلِ لِعَدَمِهِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْإِسْتِجْمَارِ: «حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْجَارِ يَسْتَوِي فِيهِ الثُّيْبُ وَالْأَبْكَارُ: فَاشْتَرَطَ فِيهِ الْعَدَدُ كَرَمِي الْجِمَارِ»: خِلَافٌ، الظَّاهِرُ: لَا؛ لِأَنَّ الطَّرْدِيَّ لَا يُؤْثِّرُ مُفْرَدًا: فَكَذَا مَعَ غَيْرِهِ كَالْفَاسِقِ فِي الشَّهَادَةِ.

وَيَنْدَفِعُ بِالِاخْتِرَازِ عَنْهُ بِذِكْرِ شَرْطٍ فِي الْحُكْمِ عِنْدَ: أَبِي الْخَطَّابِ نَحْوُ: «حُرَّانِ مُكَلَّفَانِ مَحْقُوقَا الدِّمِّ: فَجَرَى بَيْنَهُمَا الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ كَالْمَسْلَمَيْنِ»؛ إِذِ الْعَمْدُ أَحَدُ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ حُكْمًا وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا، وَالْعِبْرَةُ بِالْأَحْكَامِ لَا الْأَلْفَافِ، وَقِيلَ: لَا؛ إِذْ قَوْلُهُ: «فِي الْعَمْدِ»: اعْتِرَافٌ بِتَخَلُّفِ حُكْمِ عِلَّتِهِ عَنْهَا فِي الْخَطَأِ: وَهُوَ نَقْضٌ. وَالْأَوَّلُ: أَصَحُّ.

• الثَّامِنُ: الْقَلْبُ وَهُوَ: تَعْلِيْقُ نَقِيْضِ حُكْمِ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى عِلَّتِهِ بِعَيْنِهَا، ثُمَّ الْمُعْتَرِضُ:

- تَارَةً يُصَحِّحُ مَذْهَبَهُ ك: قَوْلِ الْحَنْفِيِّ: «الْإِعْتِكَافُ لُبْتُ مَحْضٌ: فَلَا يَكُونُ بِمَجَرَّدِهِ قُرْبَةً كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ» فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: «لُبْتُ مَحْضٌ: فَلَا يُعْتَبَرُ الصَّوْمُ فِي كَوْنِهِ قُرْبَةً كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ».

- وَتَارَةً يُبْطِلُ مَذْهَبَ خَصْمِهِ ك: قَوْلِ الْحَنْفِيِّ: «الرَّأْسُ مَمْسُوحٌ: فَلَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُ بِالْمَسْحِ كَالْخُفِّ» فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: «مَمْسُوحٌ: فَلَا يُقَدَّرُ بِالرُّبْعِ كَالْخُفِّ»، وَكَقَوْلِهِ: «بَيْعُ الْغَائِبِ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ: فَيَنْعَقِدُ مَعَ جَهْلِ الْعَوْضِ كَالنِّكَاحِ» فَيَقُولُ خَصْمُهُ: «فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ كَالنِّكَاحِ».

فَيَبْطِلُ مَذْهَبُ الْمُسْتَدِلِّ؛ لِعَدَمِ أَوْلَوِيَّةِ أَحَدِ الْحُكْمَيْنِ بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالْقَلْبُ: مُعَارَضَةٌ خَاصَّةٌ، فَجَوَابُهُ: جَوَابُهَا [إِلَّا]^[١] بِمَنْعِ وُجُودِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّهُ فِي اسْتِدْلَالِهِ فَكَيْفَ يَمْنَعُهُ؟!.

• التَّاسِعُ: الْمُعَارَضَةُ وَهِيَ: إِمَّا فِي:

- الْأَصْلِ ب: بَيَانِ وُجُودِ مُقْتَضٍ لِلْحُكْمِ فِيهِ، فَلَا يَتَعَيَّنُ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ مُقْتَضِيًّا؛ بَلْ يَحْتَمِلُ: ثُبُوتُهُ لَهُ، أَوْ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ، أَوْ لِهَمَّا، وَهُوَ: أَظْهَرُ الْإِحْتِمَالَاتِ؛ إِذِ الْمَأْلُوفُ مِنْ تَصَرُّفِ الشَّرْعِ مُرَاعَاةُ الْمَصَالِحِ كُلِّهَا كَمَنْ أَعْطَى فَقِيرًا قَرِيبًا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ إِعْطَاؤُهُ

[١] كَذَا فِي (أ) وَ(ب). وَالَّذِي فِي (ج) وَ(د): «لَا».

• الثَّامِنُ: الْقَلْبُ وَهُوَ: تَعْلِيْقُ نَقِيضِ حُكْمِ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى عِلَّةٍ بَعِيْنِهَا، ثُمَّ الْمُعْتَرِضُ:

- تَارَةً يُصَحِّحُ مَذْهَبَهُ ك: قَوْلِ الْحَنْفِيِّ: «الْإِعْتِكَافُ لُبُّ مَحْضٍ: فَلَا يَكُونُ بِمُجَرَّدِهِ قُرْبَةً كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ» فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ «لُبُّ مَحْضٍ: فَلَا يُعْتَبَرُ الصَّوْمُ فِي كَوْنِهِ قُرْبَةً كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ».

- وَتَارَةً يُبْطِلُ مَذْهَبَ خَصْمِهِ ك: قَوْلِ الْحَنْفِيِّ: «الرَّأْسُ مَمْسُوحٌ: فَلَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُ بِالْمَسْحِ كَالْخُفِّ» فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ «مَمْسُوحٌ: فَلَا يُقَدَّرُ بِالرُّبْعِ كَالْخُفِّ»، وَكَقَوْلِهِ: «بَيْعُ الْغَائِبِ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ: فَيَنْعَقِدُ مَعَ جَهْلِ الْعَوَضِ كَالنِّكَاحِ» فَيَقُولُ خَصْمُهُ: «فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ خِيَارُ الرُّوْيَةِ كَالنِّكَاحِ».

فَيَبْطِلُ مَذْهَبُ الْمُسْتَدِلِّ؛ لِعَدَمِ أَوْلَوِيَّةِ أَحَدِ الْحُكْمَيْنِ بِتَغْلِيْقِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالْقَلْبُ: مُعَارَضَةٌ خَاصَّةٌ، فَجَوَابُهُ: جَوَابُهَا [إِلَّا]^[١] بِمَنْعِ وُجُودِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَهُ فِي اسْتِدْلَالِهِ فَكَيْفَ يَمْنَعُهُ؟!.

• التَّاسِعُ: الْمُعَارَضَةُ وَهِيَ: إِمَّا فِي:

- الْأَصْلِ ب: بَيَانِ وُجُودِ مُقْتَضٍ لِلْحُكْمِ فِيهِ، فَلَا يَتَعَيَّنُ مَا ذَكَرَ الْمُسْتَدِلُّ مُقْتَضِيًّا؛ بَلْ يَحْتَمِلُ: ثُبُوتَهُ لَهُ، أَوْ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ أَوْ لِهَمَا، وَهُوَ: أَظْهَرُ الْإِحْتِمَالَاتِ؛ إِذِ الْمَأْلُوفُ مِنْ تَصَرُّفِ الشَّرِّ مُرَاعَاةُ الْمَصَالِحِ كُلِّهَا كَمَنْ أَعْطَى فَقِيرًا قَرِيبًا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ إِعْطَاؤُ

[١] كذا في (أ) و(ب). والذي في (ج) و(د): «لا».

لِلسَّبَبَيْنِ. وَيَلْزَمُ الْمُسْتَدِلُّ: حَذْفُ مَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ بِالِاخْتِرَازِ عَنْهُ فِي دَلِيلِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، فَإِنْ أَهْمَلَهُ: وَرَدَ مُعَارَضَةً، وَيَكْفِي الْمُعْتَرِضُ فِي تَقْرِيرِهَا: بَيَانُ تَعَارُضِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يَكْفِي الْمُسْتَدِلُّ فِي دَفْعِهَا إِلَّا: بَيَانُ اسْتِقْلَالِ مَا ذَكَرَهُ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ: إِمَّا بِثُبُوتِ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ - بِنَصٍّ أَوْ إِيْمَاءٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمَةِ^(١) -، أَوْ بِبَيَانِ الْإِلْغَاءِ مَا ذَكَرَهُ الْمُعْتَرِضُ فِي جَنْسِ الْحُكْمِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ك: إِلْغَاءِ الذُّكُورِيَّةِ فِي جَنْسِ أَحْكَامِ الْعِتْقِ، أَوْ بِأَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ يَثْبُتُ بِدُونِ مَا ذَكَرَهُ، فَيَدُلُّ عَلَى اسْتِقْلَالِ عِلَّةِ الْمُسْتَدِلِّ. فَإِنْ بَيَّنَّ الْمُعْتَرِضُ فِي أَصْلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ الْمُدَّعَى ثُبُوتَهُ بِدُونِ مَا ذَكَرَهُ مُنَاسِبًا آخَرَ: لَزِمَ الْمُسْتَدِلُّ: حَذْفُهُ، وَلَا يَكْفِيهِ الْإِلْغَاءُ كُلُّ مِنَ الْمُنَاسِبَيْنِ بِأَصْلِ الْآخَرِ؛ لِجَوَازِ ثُبُوتِ حُكْمٍ كُلِّ أَصْلٍ بِعِلَّةٍ تَخْصُهُ؛ إِذِ الْعَكْسُ غَيْرُ لَازِمٍ فِي الشَّرْعِيَّاتِ. وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَرِضُ: اسْتِقْلَالَ مَا ذَكَرَهُ مُنَاسِبًا: كَفَى الْمُسْتَدِلُّ فِي جَوَابِهِ: بَيَانُ رُجْحَانِ مَا ذَكَرَهُ هُوَ ب: دَلِيلٍ، أَوْ تَسْلِيمٍ.

- وَإِمَّا فِي الْفَرْعِ ب: ذِكْرُ مَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ إِمَّا ب: الْمُعَارَضَةِ بِدَلِيلٍ آكَدَ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ: فَيَكُونُ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ فَاسِدًا لِإِغْتِبَارِ - كَمَا سَبَقَ -، وَإِمَّا بِإِبْدَاءِ وَصْفٍ فِي الْفَرْعِ مَانِعٍ لِلْحُكْمِ فِيهِ أَوْ لِلْسَّبَبِيَّةِ. فَإِنْ مَنَعَ الْحُكْمَ: اِحْتِجَاجٌ فِي إِثْبَاتِ كَوْنِهِ مَانِعًا إِلَى: مِثْلِ طَرِيقِ الْمُسْتَدِلِّ فِي إِثْبَاتِ حُكْمِهِ مِنَ الْعِلَّةِ وَالْأَصْلِ،

(١) طرق إثبات العلة ذكرها المصنف بأقسامها وأنواع كل قسم (ص ٢٢٠).

وإِلَى مِثْلِ عِلَّتِهِ فِي الْقُوَّةِ. وَإِنْ مَنَعَ السَّبَبِيَّةُ: فَإِنْ [بَقِيَ]^[١] اِحْتِمَالُ الْحِكْمَةِ مَعَهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ: لَمْ يَضُرَّ الْمُسْتَدِلُّ؛ لِإِلْفِنَا مِنَ الشَّرْعِ اكْتِفَاءَهُ بِالْمِظَنَّةِ وَمُجَرِّدِ اِحْتِمَالِ الْحِكْمَةِ، فَيَحْتَاجُ الْمُعْتَرِضُ إِلَى: أَصْلٍ يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرَهُ بِالْإِعْتِبَارِ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ: لَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَصْلٍ؛ إِذْ ثُبُوتُ الْحُكْمِ تَابِعٌ لِلْحِكْمَةِ، وَقَدْ عَلِمَ انْتِفَاؤُهَا.

وَفِي الْمُعَارَضَةِ فِي الْفَرْعِ: يَنْقَلِبُ الْمُعْتَرِضُ مُسْتَدِلًّا عَلَى إِبْطَاتِ الْمُعَارَضَةِ، وَالْمُسْتَدِلُّ مُعْتَرِضًا عَلَيْهَا بِمَا أُمَكَّنَ مِنَ الْأَسْئَلَةِ.

• الْعَاشِرُ: عَدَمُ التَّأْثِيرِ وَهُوَ: ذِكْرُ مَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الدَّلِيلُ فِي ثُبُوتِ حُكْمِ الْأَصْلِ:

- إِمَّا لِطَرْدِيَّتِهِ نَحْوُ: «صَلَاةٌ لَا تُقْصَرُ: فَلَا يُقَدَّمُ أَذَانُهَا عَلَى الْوَقْتِ كَالْمَغْرِبِ» إِذْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ: تُقْصَرُ وَلَا يُقَدَّمُ أَذَانُهَا عَلَى الْوَقْتِ.

- أَوْ لِثُبُوتِ الْحُكْمِ بِدُونِهِ نَحْوُ: «مَبِيعٌ لَمْ يَرَهُ: فَلَمْ يَصِحَّ بَيْعُهُ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ» فَإِنَّ بَيْعَ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ: مَمْنُوعٌ وَإِنْ رُئِيَ، نَعَمْ إِنْ أَشَارَ [بِذِكْرِ]^[٢] [الْوَصْفِ]^[٣] إِلَى: خُلُوءِ الْفَرْعِ عَنِ الْمَانِعِ، أَوْ اسْتِمَالِهِ عَلَى شَرْطِ الْحُكْمِ: دَفْعًا لِلنَّقْضِ: جَازَ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَإِنْ أَشَارَ بِذِكْرِ الْوَصْفِ إِلَى: اخْتِصَاصِ الدَّلِيلِ بِبَعْضِ صُورِ

[١] كَذَا فِي (أ) وَ(ب) وَ(د). وَالَّذِي فِي (ج): «نَفَى».

[٢] كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ. وَفِي هَامِشِ (د): «بِذَلِكَ».

[٣] كَذَا فِي (د). وَالَّذِي فِي (أ) وَ(ب) وَ(ج): «الْوَصْفُ الْمَذْكُورُ».

الْحُكْمُ: جَازَ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْفُتْيَا عَامَّةً، وَإِنْ عَمَّتْ: لَمْ يَجُزْ؛ لِعَدَمِ
وَفَاءِ الدَّلِيلِ الْخَاصِّ بِثُبُوتِ الْحُكْمِ الْعَامِّ.

• الْحَادِي عَشَرَ: تَرْكِيبُ الْقِيَاسِ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ وَهُوَ: الْقِيَاسُ
الْمُرَكَّبُ الْمَذْكُورُ قَبْلُ^(١) نَحْوُ: قَوْلِهِ فِي الْبَالِغَةِ: «أُنْثَى: فَلَا تُزَوِّجُ
نَفْسَهَا كَابْنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ» إِذِ الْخَصْمُ يَمْنَعُ تَزْوِيجَهَا نَفْسَهَا لِصِغَرِهَا
لَا لِأُنُوثَتِهَا. فَفِي صِحَّةِ التَّمَسُّكِ بِهِ: خِلَافٌ:

- الْإِثْبَاتُ؛ إِذْ حَاصِلُهُ النِّزَاعُ فِي الْأَصْلِ، فَيُثْبِتُهُ وَيُبْطِلُ مَا خَذَ
الْخَصْمُ فِيهِ، وَقَدْ ثَبَتَ مُدَّعَاهُ.

- وَالنَّفْيُ؛ لِأَنَّهُ فِرَارٌ عَنِ فِقْهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى مِقْدَارِ [سِنٍّ]^[٢]
الْبُلُوغِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى. وَالْأُولَى أَوْلَى.

• الثَّانِي عَشَرَ: الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ وَهُوَ: تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مَعَ مَنَعِ
الْمَذْلُولِ، أَوْ: تَسْلِيمُ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ مَعَ دَعْوَى بَقَاءِ الْخِلَافِ. وَهُوَ
آخِرُ الْأَسْئَلَةِ، وَيَنْقَطِعُ الْمُعْتَرِضُ بِفَسَادِهِ، وَالْمُسْتَدِلُّ بِتَوَجُّهِهِ؛ إِذْ بَعْدَ
تَسْلِيمِ الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ: لَا يَجُوزُ لَهُ النِّزَاعُ فِيهِمَا.

وَمَوْرِدُهُ:

- إِمَّا النَّفْيُ نَحْوُ: قَوْلِهِ فِي الْقَتْلِ بِالْمُثَقَّلِ: «التَّفَاوُتُ فِي آلَةِ:
لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ كَالْتَّفَاوُتِ فِي الْقَتْلِ» فَيَقُولُ الْحَنْفِيُّ: «سَلَّمْتُ،

(١) (ص ٢١٣).

[٢] كذا في هامش (أ) و(ب). والذي في جميع النسخ: «من».

لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْمَانِعِ ثُبُوتُ الْقِصَاصِ، بَلْ مِنْ وُجُودِ مُقْتَدِرٍ أَيْضًا، فَأَنَا أَنَاذِعُ فِيهِ».

وَجَوَابُهُ ب: بَيَانِ لُزُومِ الْحُكْمِ مَحَلِّ النِّزَاعِ مِمَّا ذَكَرَهُ إِنْ أُمِّمَ أَوْ بِأَنَّ النِّزَاعَ مَقْصُورٌ عَلَى مَا يَعْرِضُ لَهُ ب: إِقْرَارِ، أَوْ اشْتِدَادِ وَنَحْوِهِ.

- وَإِمَّا الْإِثْبَاتُ نَحْوُ: «الْخَيْلُ حَيَوَانٌ يُسَابِقُ عَلَيْهِ: فَتَجِبُ الزَّكَاةُ كَالْإِبِلِ» فَيَقُولُ: «نَعَمْ زَكَاةُ الْقِيَمَةِ».

وَجَوَابُهُ ب: «أَنَّ النِّزَاعَ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ، وَقَدْ عَرَّفْنَا الزَّكَاةَ بِاللَّامِ: فَيَنْصَرِفُ إِلَى مَحَلِّ النِّزَاعِ».

وَفِي لُزُومِ الْمُعْتَرِضِ إِبْدَاءُ مُسْتَدِّ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ: خِلَافٌ:

- الْإِثْبَاتُ؛ لِئَلَّا يَأْتِيَ بِهِ نَكْدًا وَعِنَادًا.

- وَالنَّفْيُ؛ إِذْ بِمُجَرَّدِهِ يَتَبَيَّنُ عَدَمُ لُزُومِ حُكْمِ الْمُسْتَدِلِّ ذَكَرَهُ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وَيَنْقَطِعُ الْمُعْتَرِضُ ب: إِيرَادِهِ عَلَى وَجْهِ يُغَيِّرُ الْكَلَامَ ظَاهِرِهِ؛ إِذْ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ فَهُوَ كَالْتَّسْلِيمِ نَحْوُ: «الْخَلُّ مَائِعٌ لَا يَحْدُثُ: فَلَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ كَالْمَرَقِ» فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: «أَقُولُ إِذَا الْخَلُّ النَّجِسُ لَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ»؛ لِأَنَّ مَحَلَّ النِّزَاعِ: الْظَاهِرُ؛ إِذَا النَّجِسُ مُتَّفَقٌ عَلَى عَدَمِ إِزَالَتِهِ، فَهُوَ كَالنَّقْضِ الْعَامِّ كَالْعَلَّةِ الرَّبَا.

وَيَرُدُّ عَلَى الْقِيَاسِ : مَنْعُ كَوْنِهِ حُجَّةً ، أَوْ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ
وَالْمَظَانِّ كَالْحَنْفِيَّةِ - كَمَا سَبَقَ وَجَوَابُهُ - .

وَالْأَسْئَلَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى : مَنْعٍ ، أَوْ مُعَارَضَةٍ وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ .
وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ .

وَتَرْتِيبُهَا : أُولَى اتِّفَاقًا ، وَفِي وُجُوبِهِ : خِلَافٌ ، وَفِي كَيْفِيَّتِهِ :
أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



الاجتهاد

لُغَةً: بَذْلُ الْجُهِدِ فِي فِعْلٍ شَاقٍّ، فَيُقَالُ: اجْتَهِدَ فِي حَمْلِ الرَّحَى، لَا فِي حَمْلِ خَرْدَلَةٍ. وَاصْطِلَاحًا: بَذْلُ الْجُهِدِ فِي تَعَرُّفِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ. وَالتَّامُّ مِنْهُ: مَا انْتَهَى إِلَى حَالِ الْعَجْزِ عَنْ مَزِيدِ طَلَبٍ.

وَشَرْطُ الْمُجْتَهِدِ: إِحَاطَتُهُ بِمَدَارِكِ الْأَحْكَامِ وَهِيَ: الْأُصُولُ الْمُتَقَدِّمَةُ، وَمَا يُعْتَبَرُ لِلْحُكْمِ فِي الْجُمْلَةِ كَمِّيَّةً وَكَيْفِيَّةً. فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ:

- مِنَ الْكِتَابِ: مَعْرِفَةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ مِنْهُ، وَهُوَ قَدْرُ خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ اسْتِحْضَارُهَا لِلِاخْتِجَاجِ بِهَا لَا حِفْظُهَا.

- وَكَذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ.

- وَمَعْرِفَةُ صِحَّةِ الْحَدِيثِ: اجْتِهَادًا كَعِلْمِهِ بِصِحَّةِ مَخْرَجِهِ وَعَدَالَةِ رَوَاتِهِ، أَوْ تَقْلِيدًا كَنَقْلِهِ مِنْ كِتَابٍ صَحِيحٍ ارْتَضَى الْأَئِمَّةُ رُؤَاتَهُ.

- وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْهُمَا، وَيَكْفِيهِ مَعْرِفَةُ أَنَّ دَلِيلَ هَذَا الْحُكْمِ غَيْرُ مَنْسُوخٍ.

- وَمِنَ الْإِجْمَاعِ: مَا تَقَدَّمَ فِيهِ؛ وَيَكْفِيهِ مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا أَمْ لَا.

- وَمِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ: مَا يَكْفِيهِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ: نَصٍّ، وَظَاهِرٍ، وَمُجْمَلٍ، وَحَقِيقَةٍ، وَمَجَازٍ، وَعَامٍّ، وَخَاصٍّ، وَمُطْلَقٍ، وَمُقَيَّدٍ، وَدَلِيلٍ خِطَابٍ وَنَحْوِهِ.

لَا تَفَارِيعُ الْفِقْهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ فُرُوعِ الْاجْتِهَادِ فَلَا تُشْتَرِطُ لَهُ؛ وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ.

- وَتَقْرِيرِ الْأَدِلَّةِ [وَمُقَوِّمَاتِهَا]^[١].

وَمَنْ حَصَلَ شُرُوطُ الْاجْتِهَادِ فِي مَسْأَلَةٍ:

- فَهُوَ مُجْتَهِدٌ فِيهَا وَإِنْ جَهِلَ حُكْمَ غَيْرِهَا.

- وَمَنْعُهُ قَوْمٌ؛ لِجَوَازِ تَعَلُّقِ بَعْضِ مَدَارِكِهَا بِمَا يَجْهَلُهُ. وَأَضْلُهُ: الْخِلَافُ فِي تَجَزُّؤِ الْاجْتِهَادِ^(٢).

لَنَا: قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ: «لَا أَدْرِي»، حَتَّى قَالَهُ مَالِكٌ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً مِنْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ.

قَالُوا: لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةُ.

[١] كَذَا فِي (أ). وَالَّذِي فِي (ب) وَ(ج): «مَقْوِيَّاتُهَا»، وَفِي (د): «وَمَقْدَمَاتُهَا»، وَفِي هَامِشِ (ج) كَالَّذِي فِي (د). وَمَا فِي الشَّرْحِ [٥٨٣/٣] يَدُلُّ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.

(٢) وَهَذَا الْبِنَاءُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِذَا قَالَ الْمَصْنِفُ: «وَمَسْأَلَةُ النِّزَاعِ وَأَصْلُهَا هَذَا الْمَذْكُورُ: وَاحِدٌ» [شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوْضَةِ (٥٨٦/٣)].

قلنا:

- «لَا أَذْرِي» أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ.

- وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْعِلْمِ.

وَلَا تُشْتَرَطُ: عَدَالَتُهُ فِي اجْتِهَادِهِ، بَلْ فِي قَبُولِ فُتْيَاهُ وَخَبَرِهِ.

ثُمَّ هُنَا مَسَائِلُ:

• الْأُولَى: يَجُوزُ^(١) التَّعَبُّدُ بِالِاجْتِهَادِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

- لِلْغَائِبِ عَنْهُ، وَلِلْحَاضِرِ: بِإِذْنِهِ.

- وَبِدُونِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ.

- وَمَنْعَهُ قَوْمٌ مُطْلَقًا^(٢).

- وَقِيلَ: فِي الْحَاضِرِ دُونَ الْغَائِبِ.

لَنَا:

- حَدِيثُ مُعَاذٍ^(٣).

- وَحُكْمُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِاجْتِهَادِهِ

بِحَضْرَتِهِ ﷺ^(٤).

(١) تكلم ابن قدامة أولاً عن الجواز العقلي ثم الوقوع، أما المصنف فلم يبين مراده بالجواز.

(٢) راجع: التعليق على هذا القول والذي قبله في الطبعة المطولة (ص ٤٩٤، ٤٩٥).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٩٤).

(٤) أخرجه البخاري (١١٢/٥) برقم: (٤١٢١)، ومسلم (٨٤٦/٢) برقم: (١٧٦٨). عن أبي سعيد رضي الله عنه.

- وَأَذِنَ ل: عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ^(١)، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ^(٢)، وَلِرَجُلَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٣): فِيهِ.

- وَلَآئِنَّهُ لَا مُحَالَ فِيهِ، وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ.

قالوا: كَيْفَ يُعْمَلُ بِالظَّنِّ مَعَ إِمْكَانِ الْعِلْمِ بِالْوَحْيِ؟! قلنا:

- لَعَلَّهُ لِمَصْلَحَةٍ.

- ثُمَّ قَدْ تُعْبَدُ النَّبِيُّ ﷺ ب: الْحُكْمِ بِالشُّهُودِ^(٤)، وَبِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ^(٥): مَعَ إِمْكَانِ الْوَحْيِ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ بِالْحَقِّ الْجَارِمِ فِيهَا.

● الثَّانِيَةُ :

- يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﷺ مُتَعَبِّدًا بِالِاجْتِهَادِ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ.

- خِلَافًا لِقَوْمٍ.

لنا: لَا مُحَالَ ذَاتِي، وَلَا خَارِجِي.

(١) أخرجه أحمد (٣٥٧/٢٩) برقم: (١٧٨٢٤). عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٦٢/٢) برقم: (١٥٨٣) والصغير (١/٥١)، وابن عدي في الكامل (٢٧٣/٣)، والدارقطني (٣٦٢/٥) برقم: (٤٤٥٩). عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٣) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٤٩٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٤٣/٣) برقم: (٢٥١٥)، ومسلم (٧٣/١) برقم: (٢٢١).

(٥) أخرجه مسلم (٨١٨/٢) برقم: (١٧١٢). وتقدم تخريجه عن أبي هريرة رضي الله عنه (ص ٩١).

قالوا: يُمكنهُ التَّحْقِيقُ بِالْوَحْيِ، وَالِاجْتِهَادُ غُرْضُهُ الْخَطَأُ.

قلنا:

- الظَّنُّ مُتَّبِعٌ شَرْعًا.

- وَلَا يُخْطِئُ لِعِصْمَةِ اللَّهِ لَهُ، أَوْ لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ فَيَسْتَدْرِكُ.

أَمَّا وَقُوعُهُ: فَاخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ، وَأَنْكَرَهُ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ.

لنا:

- ﴿اعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢] وَهُوَ عَامٌّ: فَيَجِبُ الْإِمْتِثَالُ.

- وَعُوتِبَ فِي: أَسَارَى بَذْرٍ، وَالِإِذْنِ لِلْمُخْلَفِينَ: وَلَوْ كَانَ نَصًّا لَمَّا عُوتِبَ.

- وَقَالَ: (إِلَّا الْإِذْخِرَ)^(١)، و(لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ: لَوَجَبَتْ)^(٢)، و(لَوْ سَمِعْتُ شِعْرَهَا لَمَّا قَتَلْتُه)^(٣)، وَقَالَ لَهُ السَّعْدَانِ وَالْحُبَابُ: «إِنْ كَانَ هَذَا بِوَحْيٍ فَسَمْعٌ وَطَاعَةٌ، وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ فَلَيْسَ هَذَا هُوَ الرَّأْيُ» فَقَالَ: (بَلْ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ رَأَيْتُهُ) وَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمْ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (١٤/٣) برقم: (١٨٣٤)، ومسلم (٦١٥/١) برقم: (١٣٥٣).
عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٦٠٨/١) برقم: (١٣٣٧). عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قال ابن الملقن: «قال بعض العلماء قوله: (لو سمعت ما قتلت): لم يثبت لنا بإسناد صحيح» [غاية مآول الراغب (ص ١٠١)، تذكرة المحتاج (ص ٨١)].

(٤) أما حادثة السعدين رضي الله عنهما: فأخرجها عبد الرزاق (٣٦٧/٥) برقم: (٩٧٣٧). عن ابن المسيب. وأما حادثة الحباب رضي الله عنه: فأخرجها الحاكم (٥٢٩/٤) برقم: (٥٨٥٦). عن الحباب رضي الله عنه.

- وَقَدْ حَكَمَ دَاوُدُ عليه السلام بِاجْتِهَادِهِ؛ وَإِلَّا لَمَا خَالَفَهُ سُلَيْمَانُ،
[وَسُلَيْمَانُ]^[١]؛ وَإِلَّا لَمَا خُصَّ بِالتَّفْهِيمِ.

قالوا:

- ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣].

- وَلَوْ اجْتَهَدَ: لَنَقَلَ وَاسْتَفَاضَ.

- وَلَمَّا انْتَظَرَ الْوَحْيَ.

- وَلَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ، وَكَانَ يَتَّهَمُ.

قلنا:

- الْحُكْمُ عَنِ الْاجْتِهَادِ لَيْسَ عَنِ الْهَوَى؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى إِذْنٍ
وَدَلِيلٍ.

- وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْوُقُوعِ النَّقْلُ، فَضْلًا عَنِ الْإِسْتِفَاضَةِ. ثُمَّ
مَا ذَكَرْنَاهُ مُشْتَهَرٌ.

- وَانْتَظَارُ الْوَحْيِ: عِنْدَ التَّعَارُضِ وَاسْتِبْهَامِ وَجْهِ الْحَقِّ.
وَالْتَّهْمَةُ لَا تَأْثِيرَ لَهَا؛ إِذْ قَدْ اتَّهَمَ فِي النَّسْخِ وَلَمْ يُبْطَلْهُ، وَلَا يَتْرُكُ حَقًّا
لِبَاطِلٍ.

[١] هذه الزيادة من نسخة سليمان الصنيع [٧٧/ب] وهي من المتن في سواد الناظر [١٢٩/أ]، وليست في النسخ المعتمدة إلا (أ) وقد ضرب عليها، ولعل الناسخ ظن أنه كرر اللفظة سهواً، وليس الأمر كذلك بل الصواب إثباتها، وهي معطوفة على داود فيكون المعنى: وحكم سليمان باجتهاده... وانظر: شرح مختصر الروضة (٥٩٨/٣).

- ثُمَّ الْاجْتِهَادُ: مَنْصِبُ كَمَالٍ؛ لِشَحْذِهِ الْقَرِيحَةَ، وَحُصُولِ ثَوَابِهِ: فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ.

• الثَّالِثَةُ:

- قَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَقُّ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ عَيْنًا فِي فُرُوعِ الدِّينِ وَأُصُولِهِ وَمَنْ عَدَاهُ مُخْطِئٌ. ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي فَرْعٍ وَلَا قَاطِعٍ: فَهُوَ مَعْذُورٌ فِي خَطِيئِهِ، مُثَابٌّ عَلَى اجْتِهَادِهِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

- وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبٌ. وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ ^(١).

- وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ ^(٢) وَالْجَا حِظُّ: لَا إِثْمَ عَلَى مَنْ أَخْطَأَ الْحَقَّ مَعَ الْجِدِّ فِي طَلَبِهِ مُطْلَقًا، حَتَّى مُخَالَفِ الْمِلَّةِ ^(٣).

- وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ وَبَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْإِثْمُ لَا حَقَّ لِلْمُخْطِئِ مُطْلَقًا؛ إِذْ فِي الْفُرُوعِ حَقٌّ مُتَعَيَّنٌ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، وَالْعَقْلُ قَاطِعٌ بِالنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ [كَغَيْرِهِ] ^[٤]، إِلَّا مَا اسْتَشْنَاهُ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ قَاطِعٌ، بِنَاءً

(١) راجع: الكلام على العزو الذي ذكره المصنف في هذا القول والذي قبله في الطبعة المطولة (ص ٥٠٢، ٥٠٣).

(٢) اختلف النقل عن العنبري اختلافًا كبيرًا، راجع: الطبعة المطولة (ص ٥٠٤).

(٣) لخص ابن تيمية هذه المسألة فبيّن الأقوال وأصل الخلاف ومذهب السلف فيها بكلام لا مزيد عليه: راجعه في الطبعة المطولة (ص ٥٠٥، ٥٠٦).

[٤] كذا في (ب) وفي سواد الناظر [١٣١/ب]. والذي في (أ) و(ج) و(د): «الغيره». ومعنى المثبت: أن العقل قاطع بالنفي الأصلي كغيره وهو الدليل الشرعي، وقد سبق في كلام المصنف (ص ١٩٢) أن الاستصحاب هو: =

عَلَى إِنْكَارِهِمْ: خَبَرَ الْوَاحِدِ، وَالْقِيَاسَ، وَرُبَّمَا أَنْكَرُوا الْحُكْمَ بِالْعُمُومِ وَالظَّاهِرِ.

الأول: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] وَلَوْلَا تَعَيُّنُ الْحَقِّ فِي جِهَةٍ لَمَّا خُصَّ بِالتَّفْهِيمِ. وَلَوْلَا سُقُوطُ الْإِثْمِ عَنِ الْمُخْطِئِ لَمَّا مُدِحَ دَاوُدُ بِ﴿كُلًّا ءَاتَيْنَا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

الثاني:

- لَا غَرَضَ لِلشَّارِعِ فِي تَعْيِينِ حُكْمٍ، وَإِنَّمَا قَصْدُهُ: تَعَبُّدُ الْمُكَلَّفِ بِالْعَمَلِ بِمُقْتَضَى اجْتِهَادِهِ الظَّنِّيِّ، وَطَلَبُ الْأَشْبَةِ، فَإِنْ أَصَابَهُ أَجَرَ أَجْرَيْنِ، وَإِنْ أَخْطَأَهُ أَجَرَ لِلِاجْتِهَادِ وَفَاتَهُ أَجْرُ الْإِصَابَةِ.

- وَتَخْصِيصُ سُلَيْمَانَ بِالتَّفْهِيمِ لِإِصَابَتِهِ الْأَشْبَةَ، لَا لِأَنَّ ثَمَّ حُكْمًا مُعَيَّنًا هُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ عَنِتُّمُ الْأَشْبَةَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى: دَلَّ عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ حُكْمًا مُعَيَّنًا، وَالَّذِي يُصِيبُهُ الْمُجْتَهِدُ أَشْبَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَبَيَّنُوا الْمُرَادَ بِهِ. قُلْنَا: الْمُرَادُ الْأَشْبَهُ بِمَا عُهِدَ مِنْ حِكْمَةِ الشَّرْعِ، وَلَا يَلْزَمُ التَّعْيِينُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَشْبَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ الْمُعَيَّنُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؟ قُلْنَا: لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي تَعْيِينِهِ.

= «التمسك بدليل: عقلي، أو شرعي: لم يظهر عنه ناقل». ورجحت هذه النسخة على غيرها: لأن معنى قوله: «لغيره» أي: لغير ما قام عليه دليل قاطع، فيتكرر مع قوله بعد: «إلا ما استثناء...».

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّ تَعْيِينَهُ تَضَمَّنَ مَصْلَحَةً. قُلْنَا: وَلَعَلَّ عَدَمَهُ كَذَلِكَ،
فَمَا الْمُرْجَحُ؟

قالوا: الدَّلِيلُ يَسْتَدْعِي مَذْلُوعَهُ. قُلْنَا: الْمَذْلُوعُ أَعَمُّ مِنَ الْمُعَيَّنِ
وغيره، فهو ما ذكرناه.

فَإِنْ قِيلَ: الْأَحْكَامُ الْقِيَاسِيَّةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى: النَّصِيَّةِ، وَالنَّصِيَّةُ:
مُعَيَّنَةٌ: فَكَذَا الْقِيَاسِيَّةُ. قُلْنَا: قِيَاسُ ظَنِّي، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَظْهَرُ.

الجاحظ: الإِثْمُ بَعْدَ الْاجْتِهَادِ: قَبِيحٌ، لَا سِيَّما مَعَ: كَثْرَةِ
الْآزَاءِ، وَاعْتَوَارِ الشُّبْهِ، وَعَدَمِ الْقَوَاطِعِ الْجَوَازِمِ. وَيَلْزَمُهُ: رَفْعُ الْإِثْمِ
عَنْ: مُنْكَرِي الصَّانِعِ^(١)، وَالبُعْثِ، وَالتَّبَوُّاتِ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى،
وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾ [الزمر: ٢٣]؛ إِذْ
اجْتِهَادُهُمْ أَذَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ. وَلَهُ مَنَعُ أَنَّهُمْ [اسْتَفْرَغُوا]^[٢] الْوُسْعَ فِي
طَلَبِ الْحَقِّ، فَإِثْمُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْجِدِّ لَا عَلَى الْخَطَا.

وَقَوْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ: مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ: كَوْنُهُ
حُجَّةً كَالنِّظَامِ، أَوْ قَطْعِيَّةً: فَلَا يَلْزَمُهُ. وَقَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ بَاطِلٌ لِبُطْلَانِ
مَبْنَاهُ.

● الرَّابِعَةُ: إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ
أَحَدُهُمَا لَزِمَهُ:

(١) الصانع ليس من أسماء الله وإنما يخبر به عنه.

[٢] كذا في (أ) و(ج). والذي في (ب) و(د): «لم يستفرغوا».

- التَّوَقُّفُ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ^(١).

- وَقَالَ بَعْضُ الْفَتَّيْنِ: يُخَيَّرُ فِي الْأَخْذِ بِأَيِّهِمَا شَاءَ.

لَنَا: إِعْمَالُهُمَا: جَمْعُ بَيْنِ النَّقِضَيْنِ، وَإِعْمَالُ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ: تَحْكُمُ، فَيَتَعَيَّنُ: التَّوَقُّفُ عَلَى ظُهُورِ الْمُرَجِّحِ.

قالوا:

- التَّوَقُّفُ لَا إِلَى غَايَةٍ: تَعْطِيلٌ - وَرُبَّمَا لَمْ يَقْبَلِ الْحُكْمُ التَّأْخِيرَ -، وَإِلَى غَايَةٍ مَجْهُولَةٍ: مُمْتَنِعٌ، وَمَعْلُومَةٌ: لَا يُمَكِّنُ؛ إِذْ ظُهُورُ الْمُرَجِّحِ لَيْسَ إِلَيْهِ، فَيَتَعَيَّنُ: التَّخْيِيرُ.

- وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ ك: تَخْيِيرِ الْمُزَكِّي بَيْنَ أَرْبَعِ حِقَاقٍ أَوْ خَمْسِ بَنَاتٍ لَبُونٍ عَنْ مَائَتَيْنِ^(٢)، وَتَخْيِيرِ الْعَامِّيِّ أَحَدَ الْمُجْتَهِدَيْنِ، أَوْ أَحَدَ جُذْرَانِ الْكَعْبَةِ، وَفِي خِصَالِ الْكُفَّارَةِ وَنَحْوِهَا.

قلنا:

- يَتَوَقَّفُ حَتَّى يَظْهَرَ الْمُرَجِّحُ، وَلَا اسْتِحَالَةَ كَمَا يَتَوَقَّفُ: إِذَا لَمْ يَجِدْ دَلِيلًا ابْتِدَاءً، أَوْ كَتَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ. وَالتَّخْيِيرُ: رَافِعٌ لِلْحُكْمِ كُلِّ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ.

- وَالتَّخْيِيرُ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ: قَامَ دَلِيلُهُ: فَلَا يُلْحَقُ بِهِ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

(١) راجع: التعليق على العزو للحنفية والشافعية في الطبعة المطولة (ص ٥١٠).

(٢) أخرجه أبو داود. عن ابن عمر رضي الله عنهما. وتقدم تخريجه (ص ١٤٥).

• الخامسة:

- لَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ يَقُولَ فِي مَسْأَلَةٍ قَوْلَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

- وَفَعَلَهُ الشَّافِعِيُّ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا قَوْلُهُ: فِي الْمُسْتَرْسِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ قَوْلَانِ: وَجُوبُ الْعَسَلِ، وَعَدَمُهُ.

لنا: إِنْ كَانَا فَاسِدَيْنِ وَعَلِمَ: فَالْقَوْلُ بِهِمَا حَرَامٌ فَلَا قَوْلَ أَضْلًا، أَوْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ: فَلَا قَوْلَيْنِ، أَوْ صَحِيحَيْنِ: فَالْقَوْلُ بِهِمَا مُحَالٌ؛ لَا سِتِلْزَامَهُمَا التَّضَادَّ الْكُلِّيَّ [أو] ^[١] الْجُزْئِيَّ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْفَاسِدَ: فَلَيْسَ عَالِمًا بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا قَوْلَ لَهُ فِيهَا فَيُلْزَمُهُ: التَّوَقُّفُ، أَوْ التَّخْيِيرُ: وَهُوَ قَوْلٌ وَاحِدٌ لَا قَوْلَيْنِ.

وَأَحْسَنُ مَا يُعْتَذَرُ بِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ تَعَارَضَ عِنْدَهُ الدَّلِيلَانِ، فَقَالَ بِمُقْتَضَاهُمَا عَلَى شَرِيطَةِ التَّرْجِيحِ.

وَمَا حُكِيَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ وَالرَّوَايَتَيْنِ: فِيهِ وَقْتَيْنِ، ثُمَّ إِنْ عُلِمَ آخِرُهُمَا: فَهُوَ مَذْهَبُهُ كَالنَّاسِخِ، وَإِلَّا: فَكَدَلِيلَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ وَلَا تَأْرِيبَ ^(٢).

• السادسة: يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ

[١] كذا في (أ). والذي في (ب) و(ج) و(د): «و». وما في الشرح يدل على المثبت (٦٢٢/٣).

(٢) سيأتي مزيد تفصيل لهذا في (ص ٢٥٦)، فلو اكتفى بما يأتي عما هاهنا لكان أجود.

لِمُجْتَهِدٍ اجْتَهَدَ وَظَنَّ الْحُكْمَ: اتِّفَاقًا فِيهِمَا. أَمَّا مَنْ لَمْ يَجْتَهِدْ
وَيُمْكِنُهُ مَعْرِفَةُ الْحُكْمِ بِنَفْسِهِ بِالقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْفِعْلِ - لِأَهْلِيَّتِهِ
لِلْاجْتِهَادِ :-

- فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَيْضًا مُطْلَقًا .

- خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ^(١) .

- وَقِيلَ: يَجُوزُ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ .

- وَقِيلَ: لِيَعْمَلَ لَا لِيُفْتِيَ .

- وَقِيلَ: لِمَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ .

- وَقِيلَ: مِنَ الصَّحَابَةِ .

لَنَا:

- مُجْتَهِدٌ: فَلَا يُقَلَّدُ: كَمَا لَوْ اجْتَهَدَ وَظَنَّ الْحُكْمَ .

- وَلِأَنَّهُ رُبَّمَا اعْتَقَدَ خَطَأً غَيْرَهُ لَوْ اجْتَهَدَ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ بِمَا

يَعْتَقِدُ خَطَأَهُ؟! . نَعَمْ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ مَذْهَبَ غَيْرِهِ لِلْمُسْتَفْتِي وَلَا يُفْتِيَ هُوَ
بِتَقْلِيدِ أَحَدٍ .

قَالُوا:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:

٤٣] وَهَذَا لَا يَعْلَمُ .

- ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وَهُمْ الْعُلَمَاءُ .

(١) هذا النقل لا يصح عن الظاهرية. راجع: الطبعة المطولة (ص ٥١٤).

- وَلِأَنَّ الْأَصْلَ: جَوَازُ التَّقْلِيدِ، تُرِكَ فِي مَنْ اجْتَهَدَ لِظُهُورِ الْحَقِّ لَهُ بِالْفِعْلِ، فَمَنْ عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ.

قلنا:

- الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا﴾ [النحل: ٤٣]: الْعَامَّةُ. وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بَلْ يَعْلَمُ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ بِخِلَافِ الْعَامِّيِّ.

- وَأُولُو الْأَمْرِ: الْوَلَاةُ. وَإِنْ سَلِّمَ أَنَّهُمُ الْعُلَمَاءُ فَجَوَابُهُ: مَا ذَكَرَ.

- ثُمَّ هُوَ مُعَارَضٌ بِعُمُومٍ: ﴿فَاعْتَرُوا﴾ [الحشر: ٢]، ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾ [النساء: ٨٣] وَهَذَا حَتٌّ عَلَى الْإِسْتِنْبَاطِ وَالتَّذَكُّرِ، تُرِكَ فِي الْعَامِّيِّ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ فِيهِ غَيْرُهُ عَلَى مُقْتَضَاهُ.

وَوَجْهُ بَقِيَّةِ التَّفَاصِيلِ: ظَاهِرٌ، وَدَلِيلُ ضَعْفِهَا: عُمُومُ الدَّلِيلِ.

• السَّابِعَةُ:

- إِذَا نَصَّ الْمُجْتَهِدُ عَلَى حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ لِعِلَّةٍ بَيْنَهَا: فَمَذْهَبُهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ وَجِدَتْ فِيهَا تِلْكَ الْعِلَّةُ كَمَذْهَبِهِ فِيهَا؛ إِذَا الْحُكْمُ يَتَّبَعُ الْعِلَّةَ.

- وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْعِلَّةَ: فَلَا وَإِنْ اشْتَبَهَا؛ إِذَا هُوَ إِثْبَاتُ مَذْهَبٍ بِالْقِيَاسِ، وَلِجَوَازِ ظُهُورِ الْفَرْقِ لَهُ لَوْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ.

- وَلَوْ نَصَّ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُشْتَبِهَتَيْنِ عَلَى حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: لَمْ يَجُزْ أَنْ يُجْعَلَ فِيهِمَا رَوَايَتَانِ بِالنَّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ كَمَا لَوْ سَكَتَ عَنْ

إِحْدَاهُمَا وَأَوَّلَى. وَالْأَوَّلَى: جَوَازُ ذَلِكَ بَعْدَ الْجِدِّ وَالْبَحْثِ مِنْ أَهْلِهِ؛ إِذْ خَفَاءُ الْفَرْقِ مَعَ ذَلِكَ وَإِنْ دَقَّ: مُمْتَنِعٌ عَادَةً. وَقَدْ وَقَعَ فِي مَذْهَبِنَا: فَقَالَ فِي «الْمُحَرَّرِ»: «وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا نَجَسًا: صَلَّى فِيهِ وَأَعَادَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَنَصَّ فِيْمَنْ حُبَسَ فِي مَوْضِعٍ نَجَسٍ فَصَلَّى: أَنَّهُ لَا يُعِيدُ، فَيَتَخَرَّجُ فِيهِمَا رِوَايَتَانِ» وَذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْوَصَايَا وَالْقَذْفِ. وَمِثْلُهُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ كَثِيرٌ. ثُمَّ التَّخْرِيجُ قَدْ يَقْبَلُ تَقْرِيرَ النَّصِّينِ وَقَدْ لَا يَقْبَلُ.

- وَإِذَا نَصَّ عَلَى حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي مَسْأَلَةٍ: فَمَذْهَبُهُ آخِرُهُمَا إِنْ عَلِمَ التَّارِيخُ كَتَنَاسُخِ أَحْبَارِ الشَّارِعِ، وَإِلَّا: فَأَشْبَهُهُمَا بِأَصُولِهِ وَقَوَاعِدِ مَذْهَبِهِ وَأَقْرَبُهُمَا إِلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ. وَقِيلَ: كِلَاهُمَا مَذْهَبٌ لَهُ؛ إِذْ لَا يُنْقَضُ الْاجْتِهَادُ بِالْاجْتِهَادِ. فَإِنْ أُرِيدَ ظَاهِرُهُ: فَمَمْنُوعٌ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ مَا عُمِلَ بِالْأَوَّلِ لَا يُنْقَضُ: فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، ثُمَّ يَبْطُلُ بِمَا لَوْ صَرَّحَ بِرُجُوعِهِ عَنْهُ؛ فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَذْهَبًا لَهُ مَعَ تَضَرُّعِهِ بِاعْتِقَادِ بُطْلَانِهِ؟! وَلَوْ خَالَعَ مُجْتَهِدٌ زَوْجَتَهُ ثَلَاثَ مَرَارٍ يَعْتَقِدُ الْخُلْعَ فَسُخًا ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فَاعْتَقَدَهُ طَلَاقًا: لَزِمَهُ فِرَاقُهَا. وَلَوْ حَكَمَ بِصِحَّةِ نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ حَاكِمٌ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ: لَمْ يُنْقَضْ؛ لِلزُّومِ التَّسْلُسِ بِنَقْضِ النَّقْضِ، وَاضْطِرَابِ الْأَحْكَامِ. وَلَوْ نَكَحَ مُقَلِّدٌ بِفَتْوَى مُجْتَهِدٍ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ: فَالظَّاهِرُ لَا يُلْزَمُهُ فِرَاقُهَا؛ إِذْ عَمَلُهُ بِالْفُتْيَا جَرَى مَجْرَى حُكْمِ الْحَاكِمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



التقليد

لُغَةً: جَعَلَ شَيْءٍ فِي الْعُنُقِ مُحِيطًا بِهِ، وَالشَّيْءُ: قِلَادَةٌ. وَشَرْعًا: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، كَأَنَّ الْمُقَلِّدَ يُطَوِّقُ الْمُجْتَهِدَ إِثْمَ مَا غَشَّاهُ بِهِ فِي دِينِهِ وَكَتَمَهُ عَنْهُ مِنْ عِلْمِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّمَنَةُ طَبَيرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعَارَةِ.

وَلَيْسَ قَبُولُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْلِيدًا؛ إِذْ هُوَ حُجَّةٌ فِي نَفْسِهِ. وَيَجُوزُ التَّقْلِيدُ فِي الْفُرُوعِ إِجْمَاعًا، خِلَافًا لِبَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ.

لنا:

- الإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ تَكْلِيفِ الْعَامَّةِ ذَلِكَ.

- وَلِأَنَّ الْمُخْطِئَ فِيهَا مُثَابٌّ فَلَا مَحْذُورَ.

قالوا: الْوَاجِبُ: الْعِلْمُ، أَوْ مَا أُمَكَّنَ مِنَ الظَّنِّ وَالْحَاصِلُ مِنْهُ بِالْاجْتِهَادِ أَكْثَرُ.

قلنا:

- فَاسِدُ الْإِعْتِبَارِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ.

- ثُمَّ تَكْلِيفُهُمُ الْاجْتِهَادَ يُبْطِلُ الْمَعَاشَ وَيُوجِبُ خَرَابَ الدُّنْيَا فِي طَلَبِ أَهْلِيَّتِهِ، وَلَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَذَرُكُهَا فَتَتَعَطَّلُ الْأَحْكَامُ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَلَا تَقْلِيدَ فِيمَا عُلِمَ كَوْنُهُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً كَالْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ؛
لِاشْتِرَاكِ الْكُلِّ فِيهِ.

وَلَا فِي الْأَحْكَامِ الْأُصُولِيَّةِ الْكُلِّيَّةِ ك: مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَصِحَّةِ الرِّسَالَةِ وَنَحْوِهَا؛ لِظُهُورِ أَدِلَّتِهَا فِي نَفْسِ كُلِّ
عَاقِلٍ وَإِنْ مَنَعَ الْعَامِّيُّ عَيْتُهُ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنْهَا، وَلِأَنَّ الْمُقْلِدَ إِنْ: عُلِمَ
خَطَأً مَنْ قَلَّدَهُ: لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقْلِدَهُ، أَوْ إِصَابَتُهُ: فِيمَ عَلِمَهَا؟ إِنْ كَانَ
لِتَقْلِيدِهِ آخَرَ: فَالْكَلَامُ فِيهِ كَالْأَوَّلِ، أَوْ بِاجْتِهَادِهِ فِيهِ: فَلْيَجْتَهِدْ فِي
الْمَطْلُوبِ وَلْيُلْغِ وَاسِطَةَ التَّقْلِيدِ^(١). وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِشْكَالٌ: إِذِ
الْعَامِّيُّ لَا يَسْتَقِلُّ بِدَرْكِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّبْهَةِ
لِاشْتِبَاهِهِمَا، لَا سِيَّمَا فِي زَمَانِنَا هَذَا مَعَ تَفَرُّقِ الْأَرَآءِ وَكَثْرَةِ الْأَهْوَاءِ،
بَلْ نَحَارِيرُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا يَسْتَقِلُّونَ بِذَلِكَ، فَإِذَا مُنِعَ مِنَ التَّقْلِيدِ لَزِمَ
أَنْ لَا يَعْتَقِدَ شَيْئًا^(٢). فَالْأَشْبَهُ إِذَنْ: أَنْ لَا إِثْمَ عَلَى مَنْ أَخْطَأَ فِي
حُكْمِ اعْتِقَادِيٍّ غَيْرِ ضَرُورِيٍّ مُجْتَهِدٍ، أَوْ عَامِّيٍّ مَعَ الْجِدِّ وَالِاجْتِهَادِ
بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ مَعَ تَرْكِ الْعِنَادِ. وَفِيهِ اخْتِرَازٌ مِمَّا يَلْزَمُ الْجَاحِظَ؛ إِذِ
أَكْثَرُ مُخَالِفِي الْمِلَّةِ عَانَدُوا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَسْتَفْرِغْ وَسْعَهُ فِي
الِاجْتِهَادِ. وَأَنَّ الْكُفْرَ: إِنْكَارُ مَا عُلِمَ كَوْنُهُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً^(٣)،

(١) صياغة المصنف لهذا الدليل: فيها نظر. راجع: الطبعة المطولة (ص ٥٢٥، ٥٢٦).

(٢) هذا غير مسلم؛ لأن الكلام في الأصول الكلية وهي: معرفة الله ووحدانيته
وصحة الرسالة لا جميع الأصول.

(٣) الكفر لا ينحصر في الإنكار بل له صور متعددة منها: الشرك الأكبر،
والاستهزاء بالدين، وترك العمل، وغيره. وما قرره المصنف مبني على قوله في
الإيمان.

وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ فِي رِسَالَتِهِ؛ إِذْ لَمْ يُكْفَرْ أَحَدًا مِنْ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الْمُعَانِدِينَ وَمُنْكَرِي الضَّرُورِيَّاتِ، لِقَضَائِهِمُ الْحَقَّ مَعَ اسْتِبْهَامِ طَرِيقِهِ.

ثُمَّ هُنَا مَسْأَلَتَانِ:

• إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْعَامِّيَّ يُقَلَّدُ مَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَهْلِيَّتَهُ لِلْاجْتِهَادِ بِطَرِيقٍ مَا، دُونَ مَنْ عَرَفَهُ بِالْجَهْلِ اتِّفَاقًا فِيهِمَا. أَمَّا مَنْ جَهِلَ حَالَهُ:

- فَلَا يُقَلَّدُهُ أَيْضًا.

- خِلَافًا لِقَوْمٍ.

لَنَا:

- غَالِبُ النَّاسِ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ، فَاخْتِمَالُ الْأَهْلِيَّةِ مَرْجُوحٌ.

- وَلِأَنَّ مَنْ وَجَبَ قَبُولُ قَوْلِهِ: وَجَبَ مَعْرِفَةُ حَالِهِ ك: النَّبِيِّ

بِالْمُعْجَزِ، وَالشَّاهِدِ وَالرَّائِي بِالتَّعْدِيلِ.

قَالُوا: الْعَادَةُ أَنَّ مَنْ دَخَلَ بَلَدًا: لَا يَسْأَلُ عَنْ عِلْمٍ مَنْ يَسْتَفْتِيهِ

وَلَا عَدَالَتِهِ.

قُلْنَا:

- الْعَادَةُ لَيْسَتْ حُجَّةً عَلَى الدَّلِيلِ؛ لِجَوَازِ مُخَالَفَتِهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ

وُجُوبُ السُّؤَالِ عَنْ عِلْمِهِ مُلْتَزِمٌ.

- وَالْعَدَالَةُ: أَصْلِيَّةٌ فِي كُلِّ مُسْلِمٍ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ.

• الثَّانِيَةُ: يَكْفِي الْمُقَلَّدَ سُؤَالُ بَعْضِ مُجْتَهِدِي الْبَلَدِ. وَفِي

وَجُوبِ [تَخْيِيرٍ]^[١] الْأَفْضَلِ : قَوْلَانِ .

النافي :

- إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَسْوِيعِ سُؤَالِ مُقَلِّدِيهِمُ الْفَاضِلَ وَالْمَفْضُولَ .

- وَلِأَنَّ الْفَضْلَ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ ، فَلَا عِبْرَةَ بِخَاصِّيَّةِ الْأَفْضَلِيَّةِ .

المثبت : الظَّنُّ الْحَاصِلُ مِنْ قَوْلِ الْأَفْضَلِ أَغْلَبُ .

فَإِنْ سَأَلَهُمَا فَاخْتَلَفَا عَلَيْهِ : فَهَلْ يَلْزَمُهُ مُتَابَعَةُ الْأَفْضَلِ فِي عِلْمِهِ وَدِينِهِ - كَالْمُجْتَهِدِ يَتَعَارَضُ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ - ، أَوْ يَتَخَيَّرُ؟ فِيهِ خِلَافٌ ، الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ .

وَيُعْرَفُ الْأَفْضَلُ بـ : الْإِخْبَارِ ، وَإِذْعَانِ الْمَفْضُولِ لَهُ وَتَقْدِيمِهِ ، وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَمَارَاتِ الْمُفِيدَةِ لِلظَّنِّ .

فَإِنْ اسْتَوَيَا عِنْدَهُ :

- اتَّبَعَ أَيُّهُمَا شَاءَ

- وَقِيلَ : الْأَشَدُّ ؛ إِذْ «الْحَقُّ ثَقِيلٌ مَرِيٌّ ، وَالْبَاطِلُ خَفِيفٌ وَبَيٌّ»^(٢) .

- وَقِيلَ : الْأَخَفُّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾

[١] كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ ، وَهِيَ مُضْبُوطَةٌ بِالشَّكْلِ فِي (أ) . وَلَعَلَّ صَوَابَهَا : «تَخْيِيرٌ» .

(٢) هَذَا أَثَرٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزَّهْدِ (١/٢٠٤) ، وَالْمَعَاوِي فِي الزَّهْدِ (ص ٢٨٦) .

[البقرة: ١٨٥]، ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]،
(لَا ضَرَرَ) ^(١)، (بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ السَّهْلَةِ) ^(٢).

وَيُحْتَمَلُ: أَنْ يَسْقُطَا؛ لِتَعَارُضِهِمَا، وَيَرْجَعُ إِلَى غَيْرِهِمَا إِنْ
وَجَدَ، وَإِلَّا فَاِلَى مَا قَبْلَ السَّمْعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه ابن ماجه (٤٣٢/٣) برقم: (٢٣٤١)، وأحمد (٥٥/٥) برقم: (٢٨٦٥). عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الخطيب في تاريخ بغداد (١١٧/٨) عن جابر رضي الله عنه، وأخرجه أحمد - بهذا اللفظ أيضًا - (٦٢٤/٣٦) برقم: (٢٢٢٩١). عن أبي أمانة.

القول في ترتيب الأدلة والترجيح

التَّرْتِيبُ: جَعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فِي رُتْبَتِهِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا بِوَجْهِ مَا. فَالْإِجْمَاعُ مُقَدَّمٌ عَلَى بَاقِي أدِلَّةِ الشَّرْعِ؛ لـ: قَطْعِيَّتِهِ وَعِظَمَتِهِ، وَأَمْنِهِ مِنْ نَسْخٍ أَوْ تَأْوِيلٍ، ثُمَّ الْكِتَابُ، وَيُسَاوِيهِ مُتَوَاتِرُ السُّنَّةِ؛ لِقَطْعِيَّتِهِمَا، ثُمَّ خَبَرُ الْوَاحِدِ، ثُمَّ الْقِيَاسُ.

والتَّصَرُّفُ فِي الأدِلَّةِ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ، وَالْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ، وَنَحْوُهُ: سَبَقَ.

والتَّرْجِيحُ: تَقْدِيمُ أَحَدِ طَرِيقَي الْحُكْمِ لِاخْتِصَاصِهِ بِقُوَّةٍ فِي الدَّلَالَةِ.

وَرُجْحَانُ الدَّلِيلِ عِبَارَةٌ عَنْ: كَوْنِ الظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ أَقْوَى. وَالرُّجْحَانُ حَقِيقَةٌ: فِي الْأَعْيَانِ الْجَوْهَرِيَّةِ، وَهُوَ فِي الْمَعَانِي مُسْتَعَارٌ.

وَحُكْيَ عَنْ ابْنِ الْبَاقِلَانِيِّ: إِنَّكَارَ التَّرْجِيحِ فِي الأدِلَّةِ كَالْبَيِّنَاتِ^(١)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِذِ الْعَمَلُ بِالْأَرْجَحِ مُتَعَيِّنٌ، وَقَدْ عَمِلَ الصَّحَابَةُ بِالتَّرْجِيحِ، وَالتَّزَامُهُ فِي الْبَيِّنَاتِ: مُتَّجِهٌ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ

(١) راجع: التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ٥٣٤، ٥٣٥).

بَابُ الشَّهَادَةِ مَشُوبٌ بِالتَّعْبُدِ، وَلِهَذَا لَوْ أَبْدَلَ لَفْظُ الشَّهَادَةِ بِلَفْظِ
الإِخْبَارِ لَمْ تُقْبَلْ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ جَمْعٍ مِنَ النِّسَاءِ وَإِنْ كَثُرْنَ عَلَى
بَاقَةِ بَقْلِ بِدُونِ رَجُلٍ، بِخِلَافِ الْأَدِلَّةِ.

وَمَوْرِدُ التَّرْجِيحِ: إِنَّمَا هُوَ الْأَدِلَّةُ الظَّنِّيَّةُ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمَسْمُوعَةِ،
وَالْمَعَانِي الْمَعْقُولَةِ. فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي: الْمَذَاهِبِ مِنْ غَيْرِ تَمَسُّكِ
بِدَلِيلٍ - خِلَافًا لِعَبْدِ الْجَبَّارِ^(١) -، وَلَا فِي الْقَطْعِيَّاتِ؛ إِذْ لَا غَايَةَ وَرَاءَ
الْيَقِينِ.

وَالْأَلْفَافُ الْمَسْمُوعَةُ: نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا
التَّرْجِيحُ إِذَا: جُهِلَ التَّارِيخُ، أَوْ عُِلِمَ وَأَمُكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ
فِي الْجُمْلَةِ^(٢)، وَإِلَّا: فَالثَّانِي نَاسِخٌ؛ إِذْ لَا تَنَاقُضَ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ
شَرْعِيَّيْنِ؛ إِذِ الشَّارِعُ حَكِيمٌ وَالتَّنَاقُضُ يُنَافِي الْحِكْمَةَ، فَأَحَدُ
الْمُتَنَاقِضَيْنِ: بَاطِلٌ؛ إِمَّا ل: كَذِبِ النَّاقِلِ، أَوْ خَطِئِهِ بِوَجْهِ مَا: فِي
النَّقْلِيَّاتِ، أَوْ خَطَأِ النَّاطِرِ: فِي النِّظَرِيَّاتِ، أَوْ لِبُطْلَانِ حُكْمِهِ بِالنَّسْخِ.

[و]^[٣] الْمَعَانِي الْمَعْقُولَةُ: [الْأَقْيَسَةُ]^[٤] وَنَحْوُهَا.

(١) هذا القول نقله القاضي عبد الجبار عن بعض أصحابه، وليس هو قول عبد الجبار.

(٢) قال المصنف مستدركا على نفسه: «لست أدري الآن ما أردت وقت الاختصار، فإن النصين إذا تعارضا وأمكن الجمع: جمعنا بينهما ولم نرجح» [شرح مختصر الروضة (٦٨٨/٣) بتصرف].

[٣] كذا في (أ) و(ب). والذي في (د): «أو». واللفظة غير متضحة في (ج).

[٤] كذا في (أ) و(ب). والذي في (ج) و(د): «والأقيسة»، وفي هامش (ب) كالذي في (ج) و(د).

• فَالْتَّرْجِيحُ اللَّفْظِيُّ إِمَّا مِنْ جِهَةٍ: السَّنَدِ، أَوِ الْمَثْنِ، أَوِ

الْقَرِينَةِ:

- أَمَّا الْأَوَّلُ: فَيُقَدَّمُ:

- التَّوَاتُرُ عَلَى الْآحَادِ؛ لِقَطْعِيَّتِهِ.

- وَالْأَكْثَرُ رُوَاةً عَلَى الْأَقْلِّ. وَمَنْعُهُ الْحَنْفِيَّةُ كَالشَّهَادَةِ، وَقَدْ

سَبَقَ جَوَابُهُ.

- وَالْمُسْنَدُ عَلَى الْمُرْسَلِ، إِلَّا مَرَاسِيلَ الصَّحَابَةِ، فَالْأَمْرُ

أَسْهَلُ لِثُبُوتِ عَدَالَتِهِمْ - كَمَا سَبَقَ ^(١) -.

- وَالْمَرْفُوعُ عَلَى الْمَوْقُوفِ.

- وَالْمُتَّصِلُ عَلَى الْمُنْقَطِعِ.

- وَالْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

- وَرِوَايَةُ: الْمُتَّقِينَ وَالْأَتْقَى، وَالضَّابِطِ وَالْأَضْبَطِ، وَالْعَالِمِ

وَالْأَعْلَمِ، وَالْوَرَعَ وَالْأَوْرَعَ، وَالتَّقِيَّ وَالْأَتْقَى: عَلَى غَيْرِهِمْ، وَصَاحِبِ

الْقِصَّةِ وَالْمُلَابِسِ لَهَا عَلَى غَيْرِهِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِمَزِيدِ عِلْمٍ.

- وَالرُّوَايَةُ الْمُتَّسِقَةُ الْمُتَنَظِّمَةُ عَلَى الْمُضْطَرِبَةِ.

- وَالْمُتَأَخِّرَةُ عَلَى الْمُتَقَدِّمَةِ. وَرِوَايَةُ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ

وَمُتَأَخِّرِهِ: سَيَّانٍ.

- وَفِي تَقْدِيمِ رِوَايَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى غَيْرِهَا: رِوَايَتَانِ.
فَإِنْ رُجِّحَتْ: رُجِّحَتْ رِوَايَةُ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ^(١)؛
لَا خِصَاصَ لَهُمْ بِمَزِيدِ خِبْرَةٍ بِأَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْزِلَتِهِمْ وَمَكَانِهِمْ مِنْهُ.
- وَأَمَّا الثَّانِي: فَمَبْنَاهُ تَفَاوُثُ دَلَالَةِ الْعِبَارَاتِ فِي أَنْفُسِهَا،
فَيَرْجَحُ الْأَدْلُ مِنْهَا فَالْأَدْلُ.

- فَالْنَّصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الظَّاهِرِ. وَلِلظَّاهِرِ مَرَاتِبُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ
أَوْ قَرِينَتِهِ، فَيُقَدَّمُ الْأَقْوَى مِنْهَا فَالْأَقْوَى بِحَسَبِ قُوَّةِ دَلَالَتِهِ وَضَعْفِهَا.
- وَالْمُخْتَلَفُ لَفْظًا فَقَطْ عَلَى مُتَّحِدِهِ؛ لِدَلَالَةِ اخْتِلَافِ أَلْفَاظِهِ
عَلَى اشْتِهَارِهِ. وَقَدْ يُعَارَضُ بِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَلْفَاظِ ضَرْبٌ مِنَ
الِاضْطِرَابِ، وَالِاتِّحَادُ أَدْلُ عَلَى الْإِثْقَانِ وَالْوَرَعِ.
- وَذُو الزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِإِمْكَانِهِمَا بِذُهُولِ رَاوِي النَّاقِصِ
أَوْ نِسْيَانِهِ - كَمَا سَبَقَ^(٢) -.

- وَالْمُثَبِّتُ عَلَى النَّافِي إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدَ النَّفْيُ إِلَى عِلْمٍ بِالْعَدَمِ
- لَا عَدَمِ الْعِلْمِ -: فَيَسْتَوِيَانِ.
- وَمَا اشْتَمَلَ عَلَى حَظَرٍ أَوْ وَعِيدٍ عَلَى غَيْرِهِ - اخْتِيَاطًا - عِنْدَ
الْقَاضِي.

- وَالنَّاقِلُ عَنْ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى غَيْرِهِ. وَفِيهِمَا
خِلَافٌ. وَلَا يُرْجَحُ: مُسْقِطُ الْحَدِّ، وَمُوجِبُ الْحُرِّيَّةِ: عَلَى غَيْرِهِمَا،

(١) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٥٣٩).

(٢) (ص ٩٢).

إِذْ لَا تَأْثِيرَ لِذَلِكَ فِي صِدْقِ الرَّاوي. وَقِيلَ: بَلَى؛ لِمُوَافَقَتِهِمَا الْأَصْلَ.

- وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى فِعْلِهِ؛ إِذِ الْفِعْلُ لَا صِغَةَ لَهُ.

- وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَيَرْجَحُ:

- الْمُجْرَى عَلَى عُمُومِهِ عَلَى الْمَخْصُوصِ.

- وَالْمُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ عَلَى مَا دَخَلَهُ التَّكْيِيرُ. وَعَلَى قِيَاسِهِ: مَا

قَلَّ نَكِيرُهُ عَلَى مَا كَثُرَ.

- وَمَا عَصَدَهُ عُمُومُ: كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ قِيَاسٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ

مَعْنَى عَقْلِيٍّ: عَلَى غَيْرِهِ. فَإِنْ عَصَدَ أَحَدُهُمَا قُرْآنٌ وَالْآخَرُ سُنَّةٌ: قُدِّمَ

الْأَوَّلُ فِي رِوَايَةٍ؛ لِتَنَوُّعِ الدَّلَالَةِ، وَالثَّانِي فِي أُخْرَى؛ إِذِ السُّنَّةُ مُقَدَّمَةٌ

بِطَرِيقِ الْبَيَانِ.

- وَمَا وَرَدَ ابْتِدَاءً عَلَى ذِي السَّبَبِ؛ لِإِحْتِمَالِ اخْتِصَاصِهِ

بِسَبَبِهِ.

- وَمَا عَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ عَلَى غَيْرِهِ فِي رِوَايَةٍ^(١)؛

لِوُرُودِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِهِمْ.

- وَمَا لَمْ يُنْقَلْ عَنْ رَاوِيهِ خِلَافُهُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَلَا تَرْجِيحَ بـ: قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ - كَقَوْلِ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ -،

وَلَا بِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ - كَقَوْلِ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ -؛ إِذْ لَا تَأْثِيرَ لِلْأَمَاكِنِ

فِي زِيَادَةِ الظُّنُونِ.

(١) انظر: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٥٤٢).

- وَمَا عَصَدَهُ مِنْ اِحْتِمَالَاتِ الْخَبَرِ بِتَفْسِيرِ الرَّاَوِي اَوْ غَيْرِهِ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ اِلْحْتِمَالَاتِ .

• وَالْقِيَاسِيُّ اِمَّا مِنْ جِهَةٍ : الْاَصْلُ ، اَوْ الْعِلَّةُ ، اَوْ الْقَرِينَةُ الْعَاضِدَةُ :

- اَمَّا الْاَوَّلُ :

- فَحُكْمُ الْاَصْلِ الثَّابِتِ بِالْاِجْمَاعِ رَاجِحٌ عَلَى الثَّابِتِ بِالنَّصِّ ؛ لِعِصْمَةِ الْاِجْمَاعِ .

- وَالثَّابِتُ بِالْقُرْآنِ اَوْ تَوَاتُرِ السُّنَّةِ عَلَى الثَّابِتِ بِاَحَادِهَا .

- وَبِمُطْلَقِ النَّصِّ عَلَى الثَّابِتِ بِالْقِيَاسِ .

- وَالْمَقِيسُ عَلَى اُصُولٍ اَكْثَرَ عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِحُصُولِ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِكَثْرَةِ الْاُصُولِ كَالشَّهَادَةِ ، خِلَافًا لِلْجَوْنِيِّ^(١) .

- وَالْقِيَاسُ عَلَى مَا لَمْ يُخَصَّ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَخْصُوصِ .

- وَاَمَّا الثَّانِي : فَتَقَدَّمَ الْعِلَّةُ :

- الْمُجْمَعُ عَلَيْهَا عَلَى غَيْرِهَا .

- وَالْمَنْصُوصَةُ عَلَى الْمُسْتَنْبَطَةِ .

- وَالثَّابِتَةُ عَلَيْهَا تَوَاتُرًا عَلَى الثَّابِتَةِ عَلَيْهَا آحَادًا .

- وَالْمُنَاسِبَةُ عَلَى غَيْرِهَا ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِزِيَادَةِ الْقَبُولِ فِي الْعُقُولِ .

(١) راجع : التعليق على هذا العزو في الطبعة المطولة (ص ٥٤٤) .

- وَالنَّاقِلَةُ عَلَى الْمُقَرَّرَةِ.
- وَالْحَاطِرَةُ عَلَى الْمُبِيحَةِ.
- وَمُسْقِطَةُ الْحَدِّ، وَمُوجِبَةُ الْعِتْقِ، وَالْأَخْفُ حُكْمًا، عَلَى خِلَافٍ فِيهِ كَالْخَبَرِ.
- وَالْوَصْفِيَّةُ - لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهَا - عَلَى الْإِسْمِيَّةِ.
- وَالْمَرْدُودَةُ إِلَى أَصْلٍ قَاسَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهَا كـ: قِيَاسِ الْحَجِّ عَلَى الدِّينِ، وَالْقُبْلَةِ عَلَى الْمَضْمَضَةِ^(١).
- وَالْمُطَرَّدَةُ عَلَى غَيْرِهَا - إِنْ قِيلَ بِصِحَّتِهَا^(٢) -.
- وَالْمُنْعَكِسَةُ عَلَى غَيْرِهَا - إِنْ اشْتَرَطَ الْعَكْسُ^(٣) -؛ إِذْ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهَا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ اخْتِصَاصِهَا بِالتَّأْثِيرِ فَتَصِيرُ كـ: الْحَدِّ مَعَ الْمَحْدُودِ، وَالْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ مَعَ الْمَعْلُولِ.
- وَالْمُتَعَدِّيَّةُ وَالْقَاصِرَةُ - إِنْ قِيلَ بِصِحَّتِهَا^(٤) -:
- سَيِّانٍ حُكْمًا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهَا.
- وَقِيلَ: تُقَدَّمُ الْقَاصِرَةُ؛ لِمُطَابَقَتِهَا النَّصِّ فِي مَوْرِدِهَا، وَأَمِنْ صَاحِبِهَا مِنَ الْخَطَأِ.

(١) تقدم تخريجهما (ص ٢٠٩).

(٢) يعني: غير المطردة. وتقدم الخلاف فيها (ص ٢١٦).

(٣) راجع: التعليق على هذا الموضع في الطبعة المطولة (ص ٥٤٦).

(٤) يعني: القاصرة. وتقدم الخلاف فيها (ص ٢١٥).

- وقيل: الْمُتَعَدِّيَّةُ؛ لِكثَرَةِ فَوَائِدِهَا. فَعَلَى هَذَا: تَرْجِيحُ
الْأَكْثَرُ فُرُوعًا عَلَى الْأَقْلَ، وَمِنْهُ: تَرْجِيحُ ذَاتِ الْوَصْفِ لِكثَرَةِ فُرُوعِهَا
عَلَى ذَاتِ الْوَصْفَيْنِ^(١). وَرُدَّ: بِأَنَّ ذَاتَ الْوَصْفَيْنِ قَدْ تَكُونُ أَكْثَرَ
فُرُوعًا.

وَلَا مَدْخَلَ لِلْكَلامِ فِي الْقَاصِرَةِ وَالْمُتَعَدِّيَّةِ فِي تَرْجِيحِ الْأَقْسَةِ،
وإِنَّمَا فَائِدَتُهُ: إِمْكَانُ الْقِيَاسِ بِتَقْدِيرِ تَقْدِيمِ الْمُتَعَدِّيَّةِ كَالْوَزْنِ فِي
النَّقْدَيْنِ، وَعَدَمُهُ بِتَقْدِيرِ تَقْدِيمِ الْقَاصِرَةِ كَالثَّمْنِيَّةِ فِيهِمَا؛ إِذِ الْقَاصِرُ
لَا يَتَعَدَّى مَحَلَّهُ لِيُقَاسَ عَلَيْهِ.

- وَيُقَدَّمُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ [وَالنَّفْيِيُّ]^[٢] عَلَى الْوَصْفِ الْحَسِّيِّ
وَالْإِثْبَاتِيِّ عِنْدَ قَوْمٍ. وَقِيلَ: الْحَقُّ التَّسْوِيَّةُ؛ إِذْ بَعْدَ قِيَامِ دَلِيلِ الْعِلِّيَّةِ:
لَا يَخْتَلِفُ الظَّنُّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

- وَالْمُؤَثَّرُ عَلَى الْمُلَائِمِ.

- وَالْمُلَائِمُ عَلَى الْغَرِيبِ.

- وَالْمُنَاسِبُ عَلَى الشَّبَهِيِّ.

وَتَفَاصِيلُ التَّرْجِيحِ كَثِيرَةٌ، فَالضَّابِطُ فِيهِ: أَنَّهُ مَتَى اقْتَرَنَ بِأَحَدِ
الطَّرَفَيْنِ أَمْرٌ: نَقْلِيٌّ، أَوْ اضْطِلَاحِيٌّ - عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ -، أَوْ قَرِينَةٌ

(١) الواقع أن بعض من رجع المتعددية لم يرجح الأكثر فروعًا، وبعض من رجع
الأكثر فروعًا لم يرجح ذات الوصف.

[٢] كذا في (أ). والذي في (ب) و(ج) و(د): «واليقيني». وعبارة المسودة (٢)/
٧٢٦، ٧٢٧): «إذا كانت إحداها حسية والأخرى حكمية، أو إحداها إثباتًا
والأخرى نفيًا...».

عَقْلِيَّةٌ، أَوْ لَفْظِيَّةٌ، أَوْ حَالِيَّةٌ، وَأَفَادَ ذَلِكَ زِيَادَةَ ظَنٍّ: رُجِّحَ بِهِ. وَقَدْ
حَصَلَ بِهَذَا بَيَانُ الرُّجْحَانِ مِنْ جِهَةِ الْقَرَائِنِ.

وَوَجْهُ الرُّجْحَانِ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ التَّرْجِيحَاتِ بَيِّنٌ: فَلِهَذَا أَهْمَلْنَا
ذِكْرَهُ اخْتِصَارًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



الفهرس الإجمالي للموضوعات

الموضوع	صفحة
* مقدمة الطبعة المجردة عن هوامش التحقيق	٥
* منهج العمل في تجريد النسخة المطولة	٧
مقدمة المصنف	٩
الفصل الأول: في تعريف أصول الفقه	١٣
الفصل الثاني: في التكليف	١٩
الفصل الثالث: في أحكام التكليف	٢٧
خاتمة: خطاب الوضع	٤٤
الفصل الرابع: في اللغات	٤٩
الأصل الأول من الأصول المتفق عليها: الكتاب (القرآن)	٦٠
الأصل الثاني من الأصول المتفق عليها: السنة	٦٦
النسخ	٩٧
الأمر	١١١
النهى	١٢٤
العموم	١٢٧
الخاص	١٤٢
الاستثناء	١٥٠
الشرط	١٥٤
المطلق والمقيد	١٥٥
المجمل	١٥٨
المبين	١٦٢
خاتمة: في المنطوق والمفهوم	١٦٥
الأصل الثالث من الأصول المتفق عليها: الإجماع	١٧٥

١٩٢	الأصل الرابع من الأصول المتفق عليها: استصحاب الحال
١٩٥	الأول من الأصول المختلف فيها: شرع من قبلنا
١٩٩	الثاني من الأصول المختلف فيها: قول الصحابي
٢٠١	الثالث من الأصول المختلف فيها: الاستحسان
٢٠٣	الرابع من الأصول المختلف فيها: الاستصلاح [المصالح المرسلة]
٢٠٥	القياس
٢٣٣	الأسئلة الواردة على القياس
٢٤٣	الاجتهاد
٢٥٧	التقليد
٢٦٢	ترتيب الأدلة والترجيح

